وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية الرقم التسلسلي: ..... /2017

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)
دفعة: 2017

الميدان : علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: نقود ومالية

عنوان المذكرة:

الخوصصة كمدخل لإصلاح النظام المصرفي الجزائري

من إعداد الطالبين:

- بن عامر ماسينيسا
- ذويب عمارة

تحت إشراف الأستاذ:

د. منصف ميقاويب

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. شريط كمال	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د. ميقاويب منصف	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
عابي وليد	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

شكر وعرفان

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك، وعظيم سلطانك، لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت، الحمد لله عدد خلقه وزنة عرشه، نشكر الله عز وجل الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع، ونتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذنا الدكتور "ميقاويب منصف" المشرف على هذا العمل حيث لم يبخل علينا لا بوقته ولا بخبرته ومعاملته الطيبة، كما نشكر كل طاقم إدارة قسم العلوم الإقتصادية بجامعة تبسة، كما لا ننسى أساتذتنا الكرام الذين كانوا لنا السند خلال مشوارنا الجامعي، ونتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا على إنجاز هذه المذكرة ولو بحرف واحد، كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بإثراء هذا العمل.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الإهداء

إلى مثال التضحية ومنبع طاقتي ومصدر إرادتي...

إلى سبب وجودي ووصولي لانجاز هذا البحث...

إلى والدايّ العزيزين أطال الله في عمرهما...

إلى إخوتي وأخواتي...

إلى الأهل والأقارب والأحباب كل بإسمه...

أهدي هذا العمل.

ماسينيسا

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الإهداء

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت

ولك الحمد بعد الرضى...

اللهم صل وسلم على سيدي ونور قلبي نور الإيمان

وعاقبة الأبدان وشفائها وجلاء القلوب ونقائها

وعلى صحبه وسلم تسليما كثيرا...

أهدي هذا العمل:

إلى روح الوالدين الطاهرة رحمهما الله...

إلى إخوتي وأخواتي...

إلى الأهل والأقارب والأحباب...

إلى الزوجة الكريمة.

عمـــــــارة

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

قائمة المحتويات

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

1. فهرست المواضيع

الصفحة	المـــــــــــــــــــــــــــــوضـــــــــــــــــــــــــــــوع
-	شكر وعرفــــــان
-	الإهـــــــداء
I-II	فهرســــــــت المواضـــــــيع
III	فهرســــــــت الجـــــــداول
أ - ج	المـــــــــــــقدمة الــــــــــــعامــــــــة
01	**الفصل الأول: أساسيات حول البنوك والنظم المصرفية**
02	**مقدمة الفصل:** ....
03	**المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية** ....
03	المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية ....
04	المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية ومختلف خصائصها ....
06	المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية ....
07	**المبحث الثاني: ماهية البنوك المركزية** ....
07	المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك المركزية ....
09	المطلب الثاني: وظائف البنوك المركزية ومختلف خصائصها ....
12	المطلب الثالث: أهداف البنوك المركزية ....
14	**المبحث الثالث: مدخل لخوصصة البنوك العمومية** ....
14	المطلب الأول: مفهوم خوصصة البنوك ....
15	المطلب الثاني: الأسباب الرئيسية لخوصصة البنوك ....
18	المطلب الثالث: شروط وضوابط نجاح خوصصة البنوك ....
19	المطلب الرابع: الأهداف المراد تحقيقها من خوصصة البنوك ....
23	**خلاصة الفصل** ....
25	**الفصل الثاني: العولمة المالية وتحرير الخدمات البنكية** ....
25	**مقدمة الفصل:** ....
26	**المبحث الأول: ماهية العولمة المالية والمصرفية** ....
26	المطلب الأول: مفهوم العولمة المالية و المصرفية ....

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المطلب الثاني: أسباب العولمة المالية والمصرفية	27
المطلب الثالث: مزايا ومخاطر العولمة المالية والمصرفية	29
المبحث الثاني: تحرير الخدمات البنكية	33
المطلب الأول: انعكاسات العولمة المالية على الجهاز البنكي	34
المطلب الثاني: ظهور البنوك الشاملة	37
المطلب الثالث: اتفاقية الجات **GATS**	39
المبحث الثالث: نحو اصلاح النظم المصرفية لمواجهة تحديات العولمة المالية	42
المطلب الأول: ضرورة مواكبة التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي	42
المطلب الثاني: استراتيجية تنويع الخدمات المصرفية واستراتيجية التسويق المصرفي	43
المطلب الثالث: تنمية مهارات العاملين بالبنوك والتكيف مع المعايير المصرفية الجديدة	45
خلاصة الفصل:	48
الفصل الثالث: عرض التجربة الجزائرية خوصصة القطاع المصرفي – القرض الشعبي الجزائري نموذجا– ...	50
مقدمة الفصل:	50
المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري قبل وبعد الاصلاحات الأساسية (قانون النقد والقرض)	51
المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري قبل الاصلاحات المصرفية لسنة **1990م**	51
المطلب الثاني: الاصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد والقرض **90-10**	54
المطلب الثالث: تطورات الجهاز المصرفي بعد قانون النقد والقرض **90-10**	57
المبحث الثاني: تجارب بعض الدول في خوصصة البنوك العمومية	59
المطلب الأول: خوصصة البنوك في فرنسا	59
المطلب الثاني: خوصصة البنوك في مصر	66
المطلب الثالث: دروس مستفادة من التجارب الدولية في الخوصصة	73
المبحث الثالث: تجربة الجزائر مع خوصصة القرض الشعبي الجزائري	76
المطلب الأول: نبذة عن القرض الشعبي الجزائري **CPA**	77
المطلب الثاني: تجربة الخوصصة في الجزائر	80
المطلب الثالث: شروط نجاح الخوصصة في الجزائر.....	82
خلاصة الفصل	86
الخاتمة العامة	90-88
قائمة المراجع	101-92
الملخص	

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

2. فهرست الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول يبين جولات الإنتقال من الاتفاقية العامة الى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة	40
02	قائمة البنوك المؤممة في فرنسا سنة 1982م	62-61
03	عمليات خوصصة البنوك في فرنسا سنة 1987م	63
04	عمليات خوصصة البنوك في فرنسا سنة 1993م	64
05	تناقص عدد البنوك الفرنسية من (2000م – 2009م)	66

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المقدمة العامة

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

1. مدخل للموضوع المدروس.

شهد الاقتصاد العالمي تطورات هائلة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، في ظل سيادة مفاهيم الانفتاح والعولمة التي شملت كافة مجالات الحياة الاقتصادية والمالية، مما زاد من حدة المنافسة التي تواجهها البنوك في أعمالها، خاصة بعد ظهور تقنيات مصرفية حديثة ودخول مؤسسات مالية غير مصرفية مجال منافسة القطاع المصرفي، بالتوازي مع التوجه إلى تقليل دور القطاع العام في معظم الدول المتطورة منها والانتقالية والسائرة في طريق النمو، وتبني اقتصاد السوق القائم على العرض والطلب، وتشجيع القطاع الخاص في كافة المجالات وأهمها القطاع المصرفي، إذ فرض مسار العولمة المالية إزالة العقبات أمام التعاملات المالية والمصرفية الدولية، فاتحة المجال الواسع للبنوك القوية بغزو أسواق الدول الانتقالية والنامية على وجه الخصوص.

هذا، وقد أدى انهيار النظام الاشتراكي إلى توجه العديد من الدول النامية نحو تطبيق آليات السوق وتحرير اقتصادياتها، وقد انتهت إلى إصلاح أنظمتها المصرفية، وخوصصة العديد منها بعدما كانت ملكا للدولة، وذلك في إطار تطوير الجهاز البنكي وزيادة قدرته التنافسية على ضوء الاتجاهات العالمية السائدة.

وتعد الجزائر من الدول النامية التي انتهجت الإصلاح منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي، أما بالنسبة للقطاع المالي، فقد شهد أولى الإصلاحات باعتماد قانون النقد والقرض في أفريل سنة **1990م**، الهادف إلى تنظيم القطاع المصرفي والمالي، بحيث أعطى حرية أكبر للبنوك في ممارسة وظائفها الأساسية، مع فتح المجال أمام الملكية الخاصة للبنوك سواء عن طريق الخوصصة أو إنشاء بنوك خاصة.

2. إشكالية الدراســـة.

من خلال ما سبق ذكره، تطرح إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

- ما حقيقة الدور الذي تلعبه الخوصصة كمدخل لإصلاح المنظومة المصرفية في الجزائر؟

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية الموالية:

- ما المقصود بالخوصصة، ما أسبابها، وما هي أهم الأهداف المراد تحقيقها من خوصصة البنوك ؟
- كيف أثر الانتقال إلى اقتصاد السوق على الجهاز المصرفي ؟
- ما هي محاور إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري ؟ وما واقع الخوصصة به ؟

3. الفرضيـــــات.

للإجابة على الأسئلة السابقة، يمكن الاستعانة بالفرضيات الآتية:

- **الفرضية الأولى:** فرض مسار العولمة المالية إزالة العقبات أمام التعاملات المالية والمصرفية الدولية، فاتحة المجال الواسع للبنوك القوية بغزو أسواق الدول الانتقالية والنامية على وجه الخصوص.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

- **الفرضية الثانية:** تعد خوصصة البنوك العمومية ضرورة حتمية في مسار إصلاح وتطور النظم المصرفية المعاصرة وسعيها لمواجهة تحديات العولمة المالية.

- **الفرضية الثالثة:** يواجه الجهاز المصرفي الجزائري تحديات كبيرة تمليها التطورات العالمية، ولهذا فهو مطالب بالمزيد من الاصلاحات لمواكبة هذه التطورات؛

- **الفرضية الرابعة:** تعد خوصصة البنوك العمومية في الجزائر حبرا على ورق، وذلك لوجود عدة عوائق حالت دون ذلك.

4. أهمية البحث.

يعتبر موضوع خوصصة البنوك كمدخل لإصلاح النظام المصرفي ذو أهمية في نجاح أي نظام اقتصادي، ففعاليته ونجاعته في تجميع الفوائض وتوجيهها لتمويل التنمية الاقتصادية، وما لم تكن هذه البنوك ذات مركز مالي قوي فقد تؤدي إلى تدهور الاقتصاد، لذا تبحث الدول عن وسيلة من أجل الحفاظ على نظام بنكي قوي وسليم.

من هنا، يستمد الموضوع المدروس أهميته في كون أن الخوصصة من بين الحلول المطروحة للخروج من الواقع المتدهور الذي لا يستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة والمستقبلية في ظل التغيرات والمستجدات العالمية التي أصبحت تفرض على البنوك ببذل المزيد من الجهود لزيادة كفاءتها وتحسين قدرتها على المنافسة والمساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية.

5. أهداف البحث.

تم تناول موضوع خوصصة البنوك وربطه بإصلاح النظام المصرفي الجزائري، لذلك نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- دراسة وتشخيص النظام المصرفي الجزائري؛
- محاولة التعرف على مختلف أساليب خوصصة البنوك؛
- محاولة إبراز أهم الاصلاحات التي مست المنظومة المصرفية الجزائرية؛
- الوقوف على تجربة الجزائر في مجال خوصصة البنوك.

6. منهجية الدراسة.

للإجابة عن الأسئلة المطروحة في الإشكالية، سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي لمختلف البيانات المستقاة من الكتب والمجلات المتوفرة، كما سيتم الاعتماد على الأعمال العلمية المنجزة من طرف باحثين متخصصين وتلك الصادرة عن مؤسسات متخصصة، وسيتم الاستعانة بالمواقع الرسمية على شبكة الأنترنت.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

7. هيكـــــــــل الدراسة.

لتجسيد موضوع البحث، فستتم معالجته في ثلاث فصول، يستعرض الأول منها "البنوك والنظم المصرفية"، وقد اشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث تم من خلالها تعريف البنوك التجارية والبنوك المركزية وعرض لتعريف الخوصصة، أسبابها، شروطها وأهدافها.

ويتناول الفصل الثاني والذي جاء تحت عنوان "العولمة وتحرير الخدمات البنكية" في المبحث الأول العولمة المالية والمصرفية وأسبابهما وآثارهما، كما تضمن هذا الفصل تحرير الخدمات البنكية في المبحث الثاني، كما تطرقنا إلى اصلاح النظم المصرفية لمواجهة تحديات العولمة المالية وذلك في المبحث الثالث.

أما الفصل الثالث فقد خصص لعرض تجربة الجزائر في خوصصة البنوك العمومية، حيث يهدف إلى استعراض مسار الإصلاحات المصرفية في الجزائر وتطور المنظومة المصرفية، وقد تضمن في المبحث الثاني تجارب بعض الدول في خوصصة البنوك وهي تجربة فرنسا وتجربة مصر، وكيفية الاستفادة من هذه التجارب، كما اشتمل هذا الفصل إلى تجربة الجزائر مع البنوك الخاصة وذلك في المبحث الثالث.

8. صعوبات الدراسة:

واجه الباحثين صعوبات كبيرة في الحصول على المعلومات والإحصائيات الدقيقة التي تثبت وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين، إضافة إلى قلة المراجع فيما يخص الربط بينهما.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الفصل الأول

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

مقدمة الفصل:

تعد البنوك بمختلف أنواعها الدعامة الأساسية لأي جهاز مصرفي وطريق نحو الخوض في مجال النظام البنكي الذي يشمل مجمل المؤسسات البنكية وما تحمله من شتى الأنظمة والقوانين السارية المفعول فالبنوك المركزية والتجارية هي ركيزة جد مهمة لسير النشاط الاقتصادي لأي دولة مهما كانت الاعتبارات التي تحملها في جعبتها.

لذلك كان بروز البنوك مقترن بالأدوار التي تقوم بها والمتمثلة في الكثير من الوظائف منها ما هو تقليدي والتي ظهرت في العهود الأولى لنشأة البنوك، ومنه ما هو حديث والتي تطورت مع تطور النظام البنكي من جهة وتطور البنوك من جهة أخري.

ولا يخلو الحديث عن أهم ميكانزمية وهو البنك المركزي كونه الموجه للبنوك التجارية، وهذا ما سنتطرق له في فصلنا هذا من خلال إدراج تعريف البنوك ووظائفها ومختلف خصائصها...إلخ.

ومن هذا المنطلق سنتناول ثلاثة مباحث في هذا الفصل كما يلي:

- المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية؛
- المبحث الثاني: ماهية البنوك المركزية؛
- المبحث الثالث: مدخل لخوصصة البنوك العمومية.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية مؤسسات مالية تتعامل بالائتمان وتسمى أحيانا ببنوك الودائع وأهم ما يميزها عن البنوك الأخرى هو قبولها الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية أي باختصار أن وظيفة البنك التجاري هي تلقي الودائع بكل أنواعها (تعبئة الإدخارات) وتوظيف جزء كبير من تلك الودائع في شكل قروض من الاحتفاظ بجزء منها في شكل احتياطي نقدي، ولأن جل العمليات التي تحدث على مستوى هاته البنوك مهمة وذات أهمية بالغة فعليها يجب إعطاء مفهوم لما يتماشى مع وجودها كمؤسسة قائمة بحد ذاتها.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية

أولا: نشأة البنوك التجارية

يعود أصل البنك إلى الكلمة الإيطالية **Banco** "بانكو" والتي كانت تعني في البداية المصطبة التي يجلس عليها الصارفون ثم أصبحت فيما بعد تعني المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات وفي الأخير أصبحت تدل على المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود.

ولقد نشأت البنوك التجارية نتيجة الظروف والمتطلبات التي سايرتها التطورات الاقتصادية على مر السنين، فنجد أن الصيارفة في أوروبا وإيطاليا هم أول من طرق الباب فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لديها، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولي للبنوك وهي إيداع الأموال وكان المودع إذا أراد ذهبه يعطي الصائغ الإيصال ويأخذ الذهب مكدسا في خزائن، وقد تنبه الصائغ إلي هذه الحقيقة فصار يقرض ما لديه من الذهب مقابل فائدة وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للبنوك وهي الاقتراض[1].

وقيام الصائغ بهذه الإيصالات لم يأت هكذا وإنما كان نتيجة لتطور استغرق زمنا طويلا واكبه زيادة كبيرة في ثقة الجمهور المتعاملين مع الصائغ مما حول مؤسسته إلي المركز الأول للبنك التجاري.

أما بالعربية فيقال: "صرف وصارف، وإصطرف الدنانير أي بدلها بدراهم أو دنانير سواها، والصراف والصيرفي وجمعها صيارفة وهو بياع (النقود بنقود غيرها)، والصرافة أو الصيرفة هي حرفة الصراف، أما البنك (وهي كلمة محدثة) وجمعها بنوك تعني المؤسسة التي تتعاطى الإقراض والاقتراض"[2].

ثانيا: مفهوم البنوك التجارية

"البنوك التجارية هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل ويطلق على هذه البنوك اصطلاح بنوك الودائع"[3].

---

[1] رمضان، زياد سليم. **البنوك التجارية** (عمان الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 1996م)، ص. 27.

[2] قزويني، شاكر. **محاضرات في اقتصاد البنوك** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989م)، ص. 24.

[3] عوض الله، زينب. الفولي، أسامة محمد. **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي** (منشورات الحلبي الحقوقية)، ص. ص.99- 100.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

فلا يمكن أن تعتبر بنوكا تجارية ما لم تتوفر على قبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية، أو ما ينحصر في النشاط الأساسي المتمثل في القيام بعمليات الائتمان ذي الأجل الطويل كبنوك الادخار وبنوك الرهن العقاري وما إليها.

كما يمكن تعريف البنوك التجارية:

"أنها المؤسسات النقدية التي تقبل الودائع من طرف الأشخاص أو المؤسسات وتكون تحت تصرف المودع في أي وقت شاء، تبعا للمدة المتفق عليها ونظرا لهذه الميزة أصبح يطلق عليها بنوك الودائع وتأتي هذه البنوك في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي، وهذين النوعين من البنوك يشكلان عصب الجهاز البنكي لأي بلد"[1].

"البنك التجاري هو المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض والاقتراض) ويحصل البنك على أموال العملاء فيفتح لهم بها ودائع ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل كما يقدم لهم قروضا"[2].

من هذه التعاريف يتضح أن دور البنوك التجارية ينحصر بصفة أساسية في قبول الودائع ومنح الائتمان وأداء بعض الخدمات البنكية الأخرى وكذا دورها الأساسي في توفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أطلق عليها بنوك الودائع باعتبارها تتعامل بالائتمان (المباشر وغير المباشر) وأهم ما ميزها قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية.

"كما تعرف على أنها مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة وذلك بتقديم خدماتها البنكية أو خلقها نقود الودائع"[3].

"البنك هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها لآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة"[4].

من هذه التعاريف نجد أن اتجاه التطور البنكي عموما في اتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك التجارية ولم يعد يقتصر هذا النوع من البنوك على القيام بعمليات الائتمان القصير الأجل كتلقي الودائع الجارية من الأفراد والمشروعات وخصم الكمبيالات وتقديم قروض قصيرة الأجل للتجارة والصناعة لتوفير رؤوس الأموال وإنما التطور البنكي ذهب إلي أبعد من هذا وأعمق بكثير مما تداول سابقا.

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية ومختلف خصائصها

أولا: وظائف البنوك التجارية: تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف مختلفة وتتمثل فيما يلي[5]:

---

[1] شهاب، مجدي محمود. **النقود والبنوك والاقتصاد** (الرياض: دار المريخ للنشر، 1987م)، ص. 105.

[2] الموسوي، ضياء مجيد. **الاقتصاد النقدي** (الجزائر: دار الفكر، 1993م)، ص. 94.

[3] شيحة، مصطفي رشدي. **النقود والمصارف والائتمان** الإسكندرية دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999م)، ص. ص. 89- 90.

[4] قزويني شاكر، المرجع السابق، ص. 25.

[5] ناجي، حليمة. **دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الإقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015م- 2016م، ص. ص. 13- 14.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

1. **خلق نقود الودائع:** يعتبر خلق النقود الكتابية من أوسع النقود انتشارا في المجتمعات الحديثة، والفكرة الأساسية تأتي من اعتياد الأفراد في المجتمعات الحديثة على تسوية مدفوعاتهم عن طريق الشيكات التي يسحبونها على ودائعهم التي في البنوك التجارية.
2. **قبول الودائع:** يعتبر من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية، حيث يتم خلق النقود المصرفية عن طريق هاته الودائع وهي الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية، وهي على عدة أنواع (ودائع جارية، ودائع لأجل، ودائع بإخطار، ودائع الادخار...).
3. **تقديم القروض:** وهو ما يعرف بمنح الائتمان، حيث تقوم البنوك التجارية بالإقراض وهي مهمة تقليدية لها، وتقوم من خلالها بتقديم مبلغ معين لمدة معينة لأحد العملاء مقابل قيام هذا الأخير بالالتزام بشروط وضمانات معينة ودفع فائدة على المبلغ المقترض في الوقت المتفق عليه وتتنوع القروض إلي عدة أنواع (قروض دون ضمان، قروض بضمانات مختلفة، قروض بضمان شخصي).
4. **خصم الأوراق التجارية:** يعتبر هذا الإجراء من أهم الوظائف في العصر الحديث وتزداد أهميته بازدياد المعاملات الآجلة بين الأفراد في المجتمع، فالتاجر يبيع لأجل ويحصل على كمبيالات مستحقة الدفع في فترات مستقبلية مقابل مبيعاته، وفي حال احتياجه للمال سيلجأ للبنك ليخصمها له فيحصل التاجر على مبلغ أقل من المبلغ الذي كان سيحصل عليه في تاريخ استحقاق الكمبيالة.
5. **الإشراف والرقابة:** تتولي المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة التي استخدمتها مع متابعة هذه الأموال للتأكد من فيما تستخدم وفيما رصدت له من أغراض، وللتأكد من مدي ما حققته من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي مولتها.

ثانيا: خصائص البنوك التجارية

تعمل البنوك التجارية على تحقيق قدر كبير من الأرباح كغيرها من المؤسسات المالية التجارية وتتميز بعدة خصائص[1]:

1. تختص البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات والمشاريع التجارية بأن معظم أصولها تشكل حقوق على مؤسسات وأشخاص في شكل ودائع مختلفة وتعتبر هي الوحيدة القادرة على خلق خصوم قابلة للتحويل من شخص لآخر أو حتى من مؤسسة إلي أخري باستخدام شيك، وتقوم بفتح حسابات جارية لعملائها وتحويلها إلي نقود ورقية أو العكس، ويكون ذلك بناءا على طلبهم، وإجراء عمليات المقاصة لحسابهم ويكون ذلك بأدنى سرعة وبأدنى جهد فتقوم بذلك البنوك التجارية بأهم وظيفة وهي إدارة عرض النقود في المجتمع.
2. من خصائصها أيضا أنها تختص بالقدرة على الإقراض، وهذا يتم بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين (إيداع وإقراض) أو بخلق مصادر تمويل وإقراضها، ولهذا السبب تمارس البنوك أثرا فعالا

[1] ناجي حليمة، المرجع السابق، ص. 20.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

على حجم الائتمان وتوزيعه بين مختلف القطاعات الاقتصادية في المجتمع.

3. تتعامل البنوك التجارية في الأصول النقدية والمالية فقط كالودائع والقروض والأوراق المالية ولا تدخل في مجالات استثمارات مباشرة في الأصول الحقيقية، بحيث أن قوانين البنوك في كثير من دول العالم، تمنع البنوك من التدخل في استثمارات أصول حقيقية إلا بالقدر الذي تحتمه طبيعة العمل مع البنك التجاري كامتلاك أصول ثابتة (مباني، أثاث).

4. وأهم ما تختص به البنوك التجارية هي قدرتها على خلق وتحطيم النقود، فعندما تقوم البنوك التجارية باقتناء أية أصول مالية تدر عائدا فإن ناتج بيع أو تحويل هذه الأصول ينعكس في شكل زيادة في ودائع البنوك التجارية، وتعتبر أهم مورد مباشر للتغيرات في عرض النقود من أجل أكبر عائد ممكن.

5. كما أن عملية ائتمان قصير الأجل هو ما ميز البنوك التجارية دون غيرها من البنوك الأخرى.

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية

البنك التجاري إذا كان مؤسسة خاصة، فإنه يقع على الإدارة تحقيق مجموعة من أهداف الأفراد والمجموعات المختلفة، ويقع في المقدمة تحقيق أهداف ملاك المشروع المتمثل في زيادة الأرباح الموزعة للسهم السنوية وزيادة القيمة الفعلية لأسهم البنك وأهم أهدافه[1]:

أولا:السيولة

السيولة كهدف للبنك التجاري يرتبط بوجود البنك وكيانه بمعني أن البنك التجاري إذا فشل في تحقيق هدف السيولة فإن هذا الفشل إنما يهدد وجود البنك وكيان البنك.

ثانيا: الربحية

البنك التجاري يسعي في الأساس إلي تحقيق أرباح تعود بالمنفعة أو بالمصلحة أو بالفائدة على أصحاب البنك أو المساهمين في البنك وربما أيضاً على الاقتصاد القومي بالكامل.

ثالثا: الأمان

نعني بالأمان شعور المودعين والمتعاملين مع البنك بالاطمئنان على أموالهم ومعاملاتهم من ناحية، وشعور إدارة البنك والعاملين بالبنك بالثقة في أدائهم ونجاحهم من ناحية أخري أيضاً اطمئنان البنك المركزي إلي أن البنك يسير وفقاً للقواعد المتفق عليها، والتي تحقق مصلحة الاقتصاد الوطني.

رابعا: نمو الموارد

موارد البنك التجاري عادةً تتركز في ودائع العملاء، وأيضا يقاس حجم البنك بحجم الودائع التي يجمعها في المقام الأول بالإضافة إلي أية موارد أخري (حق الملكية أو أية أموال وضعت تحت تصرفه).

خامسا: الحصة في السوق المصرفي

حصة البنك في الجهاز المصرفي تعني حجم الودائع وحجم المعاملات التي يقوم بها العملاء في الاقتصاد

[1] ناجي حليمة، المرجع السابق، ص. 22.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

القومي مع البنك مقارنة بحجم الودائع والمعاملات الأخرى التي يقوم بها كل العملاء في الاقتصاد الوطني مع المنشآت المالية الأخرى الممثلة في الجهاز المصرفي.

سادسا: الانتشار الجغرافي

يفضل انتشار البنك التجاري جغرافيا من أجل تعبئة المزيد من المدخرات وهي ودائع العملاء.

سابعا: هيكل العملاء

تهتم غالبية قيادات البنوك التجارية بتركيبة العملاء، بفئات العملاء بأنواع العملاء أو ما يعرف بهيكل العملاء، فبعض البنوك تفضل التعامل مع كبار العملاء أي العملاء ذوو المعاملات كبيرة الحجم وكبيرة القيمة، بينما يفضل البعض الأخر من البنوك التعامل مع صغار العملاء أي العملاء الذي يتعاملون مع البنك معاملة محدودة أو قليلة أو منخفضة القيمة، أما القسم الثالث من البنوك فيفضل هيكلاً متوازنا حتى ولو كان التعامل مع بعض العملاء يحقق خسائر، فالهيكل يجب أن يتضمن هؤلاء وهؤلاء لإحداث نوعا من التوازن حتى ولو كان التعامل مع بعض كبار العملاء أو مع بعض صغار العملاء يحقق خسائر.

ثامنا: كفاءة وفعالية الجهاز الإداري

كفاءة الجهاز الإداري للبنك تعني قدرة هذا الجهاز على استخدام الموارد بطريقة مثلي أو صحيحة.

أما فعالية الجهاز الإداري للبنك فتعني قدرة هذا الجهاز على تحقيق أهداف البنك.

تاسعا: أهداف الابتكار

أهداف الابتكار تتضمن الخدمات والأنشطة الجديدة التي يمكن أن يقدمها البنك للعملاء كما تتضمن الطرق الجديدة لأداء الخدمات وممارسة الأنشطة بشكل أسرع أو ربما بجودة أعلى.

المبحث الثاني: ماهية البنوك المركزية

البنك المركزي هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل دول العالم وهو المؤسسة التي تترأس النظام النقدي ولذلك فهو يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد، وهو الملجأ الأخير لمختلف البنوك عند الضرورة في إطار القوانين والتشريعات السائدة أو القائمة في كل دولة، فهو يتمتع بالسيادة والاستقلال ويعتبر نشاطه ذات أهمية بالغة فهو يأتي على رأس النظام البنكي.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنك المركزي

البنك المركزي هو المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد فهو الذي يقف على قمة النظام البنكي على خلاف الأمر بالنسبة للبنوك التجارية فإن من المسلم به أن الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي حتى في النظام الرأسمالي ليس هو تحقيق ربح ممكن بل خدمة الصالح الاقتصادي العام.

أولا: النشأة

إذا كان المصطلح الشائع الآن لهذه المؤسسة هو البنك المركزي فإن هذا الاصطلاح حديث النشأة في ذاته حيث كان في القرن التاسع عشر وفي الحرب العالمية الأولي يطلق على هذا النوع من البنوك اسم

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

"بنك الإصدار" ولا تزال هذه التسمية هي السائدة في بعض الدول منها فرنسا.

"وفي الحقيقة أن تغيير الاصطلاح يرجع إلي التطور الذي طرأ على وظيفة هذه البنوك، ففي مستهل الأمر اقتصر دورها على البنكنوت والمحافظة على ثبات قيمة النقد في المبادلات الخارجية، غير أن الأمور قد تبدلت وأصبحت تتولي هذه البنوك بالإضافة إلي وظيفتها السابقة الائتمان"[1].

ويعتبر بنك السويد الذي تأسس عام **1665م** أقدم البنوك المركزية من حيث النشأة غير أن بنك إنجلترا والذي يرجع إنشائه إلي عام **1692م**، أي في أواخر القرن السابع عشر يعتبر أول بنك إصدار كما أن هذا البنك هو الذي وضع الأسس والقواعد التي تميز البنوك المركزية عن غيرها واستمرت عملية إنشاء البنوك طوال القرون اللاحقة إلي أن عقد المؤتمر الدولي في بروكسل سنة **1920م**، وقد قرر هذا المؤتمر ضرورة قيام كل الدول بإنشاء بنك مركزي لإصلاح نظامها النقدي والبنكي، ومن أجل المحافظة على ثبات قيمة عملتها بما يحقق إمكانية الدول في المساهمة في التعاون الدولي، ومن ثمة فقد نشطت حركة إنشاء البنوك واستمرت كذلك الخمسة والعشرين سنة المتتالية وهكذا أصبح لكل دولة بنكها المركزي.

ثانيا: المفهوم

إذا ما حاولنا إعطاء مفهوم للبنك المركزي لوجدنا أن هذا المفهوم قد صاغه الاقتصاديون في أشكال عديدة وكان من الصعب إيجاد مفهوم موحد للبنك المركزي إلا أن مجمل هذه التعريفات استندت إلي وظائفه كبنك مركزي نذكر منها:

"البنك المركزي هو المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد وهو الذي يقف على قمة النظام البنكي، ويهدف أساسا إلي خدمة الصالح الاقتصادي العام في ظل مختلف النظم النقدية والبنكية"[2].

"والبنك المركزي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ويستمد وجوده كمؤسسة عامة ويقدم جميع أحكامه وفقا لأحكام القانون وله الحق في أن يمتلك ويتصرف في ممتلكاته، وأن يتعاقد وأن يقيم الدعاوي وتقام عليه باسمه ويكون له خاتم خاص به ويعفي من كافة الضرائب والرسوم وأهداف البنك المركزي هي الحفاظ على الاستقرار النقدي"[3].

"وعادة ما يكون البنك المركزي مملوكا للدولة وتكون وظيفته الأساسية إدارة أنشطة البنوك التجارية ورسم السياسة الاقتصادية العامة للحكومة وبذلك فإنه يختلف عن البنوك التجارية ولكن ليس هذا هو الاختلاف الوحيد فإن هناك أوجه عدة من التمايز توضح الطبيعة الخاصة بالبنوك المركزية وهذا ما سنتناوله في المطلب الموالي الذي يوضح لنا الوظائف والخصائص المميزة للبنك المركزي".

---

[1] شهاب، مجدي محمود. **اقتصاديات النقود والمال** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000م)، ص. 218.

[2] قريصة، صبحي تادرس. العقاد، مدحت محمد. **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية** (بيروت: دار النهضة العربية، 1983م)، ص. 142.

[3] شقير، فائق. الأخرس، عاطف. سالم، عبد الرحمان. **محاسبة البنوك** (عمان: دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، 2000م)، ص. ص. 17-18.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المطلب الثاني: وظائف البنوك المركزية وخصائصها

أولا: وظائف البنوك المركزية

إذا كان لكل بنك مركزي في دولة معينة سمات خاصة تميزه عن غيره من البنوك المركزية في الدول الأخرى إلا أنه يمكن تحديد سمات أو وظائف مشتركة بين البنوك المركزية في الدول المختلفة، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد وظائف البنك المركزي على النحو الأتي:

1. البنك المركزي هو بنك الإصدار: الإصدار النقدي هو العملية التي يقوم بواسطتها البنك المركزي بوضع نقود قانونية بحوزة الاقتصاد ككل (حكومة، مؤسسات، أفراد)، ويتجسد ذلك ماديا وفنيا في طبع ورق النقد بحوزة البنكنوت ووضعها في التداول، ولكن ما يجب معرفته هو على أي أساس يقوم البنك المركزي بوضعه هذه الأوراق أو إصدار هذه النقود؟

مبدئيا لا يقوم البنك المركزي بهذه العملية إطلاقا من فراغ ولكن يقوم بذلك تبعا لحصوله على إحدي الأصول الآتية:

"ذهب وعملات أجنبية، سندات الخزينة وسندات تجارية"، تسمي هذه الأصول غطاء الإصدار النقدي وهي حق له ويصدر نقود (ورقية ومعدنية) بقيمة هذه الأصول المحصل عليها وتعتبر التزام عليه اتجاه الجهات التي تنازلت له عنها (الحكومة، البنوك)، ويتمثل إذا أساس الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي في حصوله على أصول حقيقية ونقدية فيقوم بتنفيذها وكل أصل من هذه الأصول يمثل موقفا ووضعا معينا للحالة الاقتصادية.

وقد يرجع قصر هذا الدور في مؤسسة واحدة (البنك المركزي) إلي عوامل عدة تتلخص في ما يلي:

– الرغبة في توحيد النقد المتداول ومنع تعدد العملات، فهذا يعني تعدد جهات الإصدار مما يؤدي إلي فوضي في التعامل، وكذلك كانت النقود المتعددة ستتداول بمعدلات خصم مختلفة بالمقارنة بقيمتها الاسمية الأمر الذي يؤدي على فوضي نقدية[1].

– مع ازدياد حجم النقود التي تخلقها البنوك التجارية أصبح من الضروري خلق نوع من الرقابة على الائتمان من طرف البنك المركزي وهذا يمكن للدولة من مراقبة الائتمان بطريقة أكثر فعالية فلما يصدر البنك المركزي النقود الورقية يستطيع مراقبة البنوك التجارية كلما توسعت عملية الائتمان، خاصة أنه يمثل الملجأ الأخير الذي تلجأ إليه البنوك التجارية للحصول على كميات إضافية من النقود الورقية كلما زادت عملية الائتمان التي تؤدي بطبيعة الحال إلي زيادة الطلب على أوراق النقد ومن هنا تصبح الرقابة من خلال مؤسسة واحدة وهي البنك المركزي أكثر فعالية.

– إن تركز الإصدار لدى بنك واحد وهو البنك المركزي الذي تدعمه الدولة يضفي على العملة نفسها قدرا كبيرا من الدقة.

[1] شهاب مجدي محمود، المرجع السابق، ص. 220.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

– البنك المركزي له سلطة إصدار النقود وهذا الإصدار يكون مقيدا إذ يجب توفير غطاء لازم لهذه الأوراق المصدرة أي الحصول على رصيد احتياطي للعملة قبل القيام بعملية الإصدار[1]، ويقوم البنك المركزي بالإصدار النقدي عندما تقدم له البنوك التجارية أو الحكومة الذهب والعملات الأجنبية حيث تعتبر عملية إصدار الأوراق النقدية عبارة عن تحويل الأصول إلي وحدات نقدية[2].

2. البنك المركزي هو بنك الحكومة: فهو يقوم بمختلف الأعمال البنكية التي تحتاجها إليها الإدارة الحكومية في خدمة الحكومة ومستودع لأموالها التي تحصلها عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها وعليه تسحب الشيكات والحوالات التي تستخدمها في وفاء ديونها والذي يؤدي عنها فوائد قروضها المختلفة، كما يحتفظ بحسابات المصالح والهيئات والمؤسسات الحكومية، ويقوم بنفس الوظائف التي يقوم البنك التجاري لعملائه حيث أن الحكومة تودع أموالها الحاضرة في شكل حسابات جارية لدى البنك المركزي[3].

فمثلا يقبل البنك المركزي السندات الحكومية (أو سندات الخزينة)، وتعتبر حقا له ويقدم مقابله نقود للخزينة فنقول أن البنك المركزي قد نقد دين الحكومة أي أصدر نقودا قانونية مقابل استلامه لهذه السندات، وتسمي هذه الديون تسبيقات للخزينة أو قروض للحكومة وهي في الوقت الراهن من بين أهم غطاءات الإصدار النقدي في معظم الدول[4].

كما يباشر البنك المركزي حسابات الحكومة وتنظم عن طريق مدفوعاتها وخصوصا تلك الحسابات والمدفوعات المتصلة بالعالم الخارجي، إذ انه المشرف على الاتفاقات المالية التي عقدتها الحكومة مع الخارج، وبالتالي فهو يمول الحكومة بالعملات الأجنبية التي قد تحتاج إليها لمواجهة التزاماتها الخارجية[5].

3. البنك المركزي بنك البنوك: ازدادت أهمية البنك المركزي في نظام البنوك التجارية ويمكن حصر هذه المهام فيما يلي:

أ- **منح القروض للبنوك التجارية:** يقوم البنك المركزي كأي بنك آخر بتقديم الائتمان ومنح القروض ولكن ما يميز البنك المركزي هو أن قروضه تقدم للبنوك وليس للأفراد أو المشروعات، والبنك المركزي يقرض هذه البنوك وهنا قيل أنه المقرض الأخير للنظام البنكي، وفي الواقع عندما يتولي البنك المركزي إقراض البنوك التجارية فهو يقدم بإصدار النقود الورقية التي تساوي مقدار القرض، وهو يقدم قروضا مقابل فائدة تسمي بسعر البنك ويسمي أيضا بالسعر الرسمي وهو غير السعر القانوني الذي يضعه القانون

[1] الموسوي، ضياء مجيد. **الاقتصاد النقدي** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000م)، ص. 250.

[2] شيحة، مصطفي رشدي. **الاقتصاد النقدي والمصرفي** (مصر: الدار الجامعية، 1985م)، ص. ص. 180– 181.

[3] شهاب مجدي محمود، المرجع السابق، ص. 223.

[4] لطرش، الطاهر. **تقنيات البنوك** (الجزائر: بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، 2003م)، ص. 41.

[5] دزار، محمد احمد. **محاضرات في النقود والبنوك** (مصر: مكتبة القاهرة الحديثة، 1974م)، ص. ص. 113– 114.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

حدا أعلى لسعر الفائدة في السوق[1].

ب- إعادة خصم الأوراق التجارية وأذونات الخزينة: إعادة الخصم هي وسيلة يلجأ البنك بموجبها إلي البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل له عن سندات هذا البنك ذاته بخصمها للغير في مرحلة سابقة ويمكن أن تكون هذه السندات تجارية أو عمومية ولكن دون أن يتعدي تاريخ استحقاقها مدة معينة تتحدد بحسب نوع السندات وطبيعتها[2].

ج- الاحتفاظ بودائع وأرصدة البنوك التجارية: تحتفظ البنوك التجارية بأرصدة وودائع مختلف الأفراد والمشروعات وتحتفظ هذه الأخيرة بهذه الودائع والأرصدة لدى البنك المركزي وقد يكون ذلك طواعية منها وقد يتم ذلك بناء على نص القانون بذلك وإن كانت معظم التشريعات تنص على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بنسبة من التزاماتها التجارية في صورة نقدية سائلة لدى البنك المركزي.

د- الإشراف على عمليات المقاصة: من المتعارف عليه أن البنك يقوم بصرف دفاتر الشيكات لأصحاب الحسابات الجارية وذلك لتسهيل عملية السحب من الحسابات الجارية شخصيا أو بشيكات تحرر لمستفيدين آخرين غير أصحاب الحسابات الجارية أما الشيكات التي تودع لدى البنك وتكون مسحوبة على حسابات جارية لدى البنوك الأخرى فيتم جمعها يوميا وتبادلها مع البنوك المختلفة ليتم تحصيلها ويتم هذا التبادل في قسم خاص بالبنك المركزي يسمي قسم المقاصة، حيث يقوم كل بنك بإرسال مندوب عنه إلي المقاصة يوميا وفي ساعات متفق عليها، حاملا معه كل الشيكات المودعة بالحسابات الجارية بذلك البنك والمسحوبة على البنوك الأخرى[3]، ويتم تبادل الشيكات بين مندوبي البنوك وتوزيع الشيكات المقدمة للمقاصة على البنوك الأخرى.

4. البنك المركزي هو الرقيب على الائتمان: تقبل البنوك التجارية من الأفراد أنواعا مختلفة من الودائع منها ما هو قابل للسحب فورا عند الطلب ومنها ما يكون سحبه مقيدا بمدة من النوع الذي يهمنا هنا من النوع الأول أي الودائع تحت الطلب وهي الالتزامات البنكية بدفع مبلغ من النقود القانونية للمودع أو لأمره عند الطلب وتستعمل الشيكات للأوامر الدفع في نقل ملكية هذه الودائع من شخص إلي آخر، أي أنها تقوم مقام النقد القانوني بين المتعاملين بها ولذلك تعتبر جزءا من الكتلة النقدية للبلد[4].

ثانيا: خصائص البنوك المركزية

يقوم البنك المركزي على أوجه عدة من التمايز توضح الطبيعة الخاصة له، وتعكس لنا أهميته كبنك مركزي، تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

---

[1] شهاب مجدي محمود، المرجع السابق، ص. 244.

[2] لطرش الطاهر، المرجع السابق، ص. 219.

[3] شقير فائق، الأخرس عاطف، سالم عبد الرحمان، المرجع السابق، ص. 23.

[4] رمضان، زياد سليم. جودة، محفوظ أحمد. **إدارة البنوك** (عمان، الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع والصناعة، 1996م)، ص. ص. 181-182.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

1. يقوم البنك المركزي بإصدار النقود القانونية أي تحويل الأصول الحقيقية إلي أصول نقدية وتحويل الأصول النقدية إلي أصول حقيقية[1]، حيث تنشأ النقود القانونية من طرف البنك المركزي الذي فوضته الدولة لأداء هذه العملية، ونظرا لاحتكاره لمثل هذا الامتياز فهو يمثل الملجأ الأخير للإقراض، حيث تعود له الحكومة والبنوك في آخر المطاف إذا لم تجد السيولة، لذلك يقال عنه أنه بنك البنوك وبنك الحكومة وتدخل عملية الإصدار النقود في إطار رؤيته الشمولية للوضع النقدي وتصوره لتطوراته المستقبلية[2].

2. النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي تختلف عن أنواع النقود الأخرى (نقود الودائع)، فهي تتميز بخصائص معينة كونها نقود مقبولة عامة ولها قوة إبراء غير محدودة وتتميز بسيولتها التامة عكس نقود الودائع التي تصدرها البنوك التجارية بشكل متعدد.

3. لا توجد مصادر متعددة ومستقلة مصدرة للنقود بل هناك وحدة مركزية واحدة تشرف على الائتمان مع إمكان وجود فروع للبنك المركزي لتسهيل مهامه وتكون أكثر دقة وتنظيما.

4. على خلاف البنوك التجارية، لا يتعامل البنك المركزي مع الأفراد حيث انه يهتم بتنظيم ورقابة عمليات البنوك التجارية ومن ثم لا يمكن له أن ينافسها في نشاطها خاصة وأنه يعتبر بنكا لهذه البنوك يحتفظ لديه بالأرصدة التي يوجبها القانون، كما يقوم بإصدار النقود القانونية دون غيره من البنوك ومن هنا لو قام لمنافسة هذه البنوك لخرج عن وظيفته[3].

5. يختلف هدف البنك المركزي عن هدف البنوك التجارية أو المشروعات الخاصة من حيث تحقيق الربح فإن من المسلم به أن الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي حتى في النظام الاقتصادي الرأسمالي ليس هو تحقيق أقصي ربح ممكن بل خدمة الصالح الاقتصادي العام.

6. يتمتع البنك المركزي بسلطة قانونية باستخدام وسائل معينة يستطيع من خلالها أن يلزم البنوك التجارية بتنفيذ السياسة النقدية التي يرغبها[4].

7. يحتل البنك المركزي الصدارة وقمة الجهاز البنكي وذلك لقدرته على إصدار النقود والرقابة على أصول الائتمان في البلاد من خلال رقابته على البنوك التجارية والتأثير في قدرتها على خلق النقود، وهناك علاقة وثيقة بين الحكومة والبنك المركزي حيث يعتبر هذا الأخير أحد أجهزة الدولة ويعد مستشارها في المسائل السياسية النقدية فهو بنك الدولة.

المطلب الثالث: أهداف البنوك المركزية

إن هدف البنك المركزي ليس تحقيق ربح ممكن، وإنما خدمة الصالح الاقتصادي العام، كما يمكن القول

[1] شيحة مصطفي رشدي، المرجع السابق، ص. 178.

[2] لطرش الطاهر، المرجع السابق، ص. 39.

[3] شهاب مجدي محمود، المرجع السابق، ص. 219.

[4] شهاب مجدي محمود، المرجع السابق، ص. 220.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

وبصفة عامة أنه يسعي إلي تحقيق الاستقرار الاقتصادي ككل، وفي دول العالم الثالث يضاف هدف آخر هو التنمية الاقتصادية وتكوين رأس المال، ويتم ذلك من خلال:

- توجيهاته إلي البنوك التجارية بزيادة الاستثمار في الأسهم التي تصدرها مؤسسات الأعمال؛
- أو بالتمييز في شروط الائتمان بين المقترضين على أساس أهمية النشاط الذي يمارسونه، وإلي غير ذلك من الأدوار التي يلعبها في التنمية الاقتصادية؛
- يقوم البنك المركزي بتنظيم السياسة النقدية والائتمانية والبنكية والإشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة وبما يساعد على دعم الاقتصاد الوطني واستقرار النقـــــد.

ولكي يتسنى له تحقيق هذه الأهداف، أتاح القانون المذكور للبنك المركزي الصلاحيات الآتية[1]:

- ممارسة امتياز إصدار النقد؛
- العمل على دعم النقد وتحقيق ثباته في الداخل والخارج وضمان حرية تحويله إلي العملات الأجنبية؛
- توجيه سياسة الائتمان بما يساعد على تحقيق النمو المتوازن للاقتصاد الوطني؛
- تنظيم المهنة البنكية وتطويرها ومراقبة الجهاز البنكي؛
- القيام بوظيفة بنك الحكومة ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون؛
- تقديم المشورة للحكومة في الشؤون المالية والنقدية؛
- الاحتفاظ باحتياطي الحكومة من الذهب والعملات الأجنبية؛
- العمل كبنك للبنوك العاملة في الدولة؛
- القيام بوظيفة الوكيل المالي للحكومة لدى صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وغيرهما من المؤسسات وصناديق النقد العربية والدولية، ويتولي جميع معاملات الدولة مع تلك الجهات؛
- ضمان فعالية تحويل الأموال فيما بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية؛
- سهولة إدارة الأموال؛
- تقلیص مخاطر الدفع إلي أدني مستويات؛
- إتاحة الفرصة لتقديم خدمات جديدة في القطاع البنكي والمالي؛
- تقليل التكلفة والزمن فى تقديم الخدمات البنكية والمالية؛
- زيادة سرعة تداول النقود داخل الاقتصاد الكلي؛
- توفير بنية تحتية لتسهيل عمليات التجارة والاستثمار، تقديم الخدمات، ونظام الحكومة الإلكترونية؛
- تقليل تكلفة طباعة النقود؛
- تعزيز الودائع لدى البنوك مما يعزز الاشتمال المالي.

[1] رمضان زياد سليم، المرجع السابق، ص. 184.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المبحث الثالث: مدخل لخوصصة البنوك العمومية

يقصد بالقطاع العام وحدات قطاع الأعمال التي تدار من قبل الحكومة، والتي يمكن أن تدار من قبل القطاع الخاص، وتقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلع والخدمات وتقديمها إلي الجمهور بالأسعار الإدارية.

يؤدي النشاط الحكومي لإدارة هذه المشروعات أو المؤسسات إلي تعطيل آليات السوق وتشويه المنظومة السعرية، وعادة ما يرتبط القطاع العام بالتخطيط المركزي للاقتصاد[1].

المطلب الأول: مفهوم خوصصة البنوك

لهذا المصطلح عدة مرادفات تعبر عن نفس المفهوم وهي: التخاصية، التخصصية، الخصخصة[2]، وأكثر المفردات استعمالا هي الخصخصة في المشرق العربي، والخوصصة في المغرب العربي، وهناك عدة مفاهيم للخوصصة تختلف حسب رؤية الدولة والهدف منها ونذكرها فيما يلي:

- "الخوصصة تعني توسيع الملكية الخاصة وزيادة دور القطاع الخاص داخل الاقتصاد وذلك من خلال تصفية القطاع العام كليا أو جزئيا أو اتباع أي أسلوب آخر في عملية الخصخصة، وتوسيع الملكية يعني عدم خروج القطاع العام من النشاط الاقتصادي مباشرة ولكن بنسبة معينة فقط"؛
- "الخوصصة تعني الوسيلة التي تتبعها الدولة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام بتحويل هذه الوحدات إلي القطاع الخاص وهذا ما يؤدي إلي زيادة وتحسين الإنتاجية وزيادة الأرباح"؛
- "الخوصصة عكس التأمين بمعني تحويل الملكية العامة إلي ملكية خاصة، فمعظم البنوك العامة كانت بنوك خاصة قبل تأمينها"؛
- "الخوصصة تعني التخلص من القطاع الاشتراكي والتحول إلي اقتصاد السوق لمواكبة النظام العالمي الجديد والتحرر الاقتصادي"[3]؛

لذلك يجب على الدولة تحديد وبدقة المفهوم الذي سوف تتبعه لكي يسهل عليها تحديد الخطوات التنفيذية التي ستقوم بها وفق لهذا المفهوم.

وعلى هذا المفهوم يمكن تعريف الخوصصة على أنها: "قيام الدولة بتحويل ملكية المؤسسات أو المشروعات العامة جزئيا أو كليا إلي القطاع الخاص، وفي هذا الإطار يمكن للقطاع الخاص التعاقد على إدارة وتشغيل أو امتلاك العمليات والمشروعات والمنظمات الحكومية، ما يسمح للقطاع الخاص بتقديم خدمات عامة كانت مقصورة على الدولة ومؤسساتها العامة".

إن أهم ما يرتكز عليه مفهوم الخوصصة هو إمكانية تحويل المشروعات العامة إلي القطاع الخاص بالشكل المجدي اقتصاديا بحيث يحقق ذلك تحسين الأداء الاقتصادي للمشروعات، وليس فقط مجرد انتقال

---

[1] مجيد، ضياء. **الخصخصة والتصحيحات الهيكلية** (مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2008م)، ص. 09.

[2] الفاعوري، رفعت عبد الحليم. **تجارب عربية في الخصخصة** (مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004م)، ص. 06.

[3] ماهر، أحمد. **دليل المدير في الخصخصة** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م)، ص. 13.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الإدارة أو الملكية[1].

من هذا التعريف يمكن استخلاص أن:

- الخوصصة هي أي تحويل لإنتاج السلع من القطاع العام إلي القطاع الخاص؛
- زيادة كفاءة إدارة وتشغيل المشروعات العامة والاعتماد على آليات السوق والتخلص من البيروقراطية؛
- أهم عنصر في عملية الخوصصة هو أن يتغير أسلوب تشغيل وإدارة المشروعات العامة ليتفق مع مبادئ القطاع الخاص المتمثلة في اتخاذ الربح أو الإنتاجية كأساس لتقييم الأداء والاعتماد على الأسعار الاقتصادية في حساب المنافع والتكاليف وتبني نظام للحوافز في تشغيل وإدارة الموارد وغيرها[2].

أما خوصصة البنوك العمومية فنعني بها توسيع قاعدة الملكية من خلال طرح جزء من رأس مال تلك البنوك في بورصة الأوراق المالية وبالتدريج، لخلق بيئة تنافسية في السوق المعرفية وتحقيق كفاءة أكبر لتلك البنوك في ظل العولمة، بحيث يقوم صاحب القرار باختيار البنك المراد خوصصته لسبب أو لآخر مثل "اختيار أحد البنوك المفلسة"، ثم يقوم بطرح أسهم هذا البنك للاكتتاب بعد تقييم أصوله وخصومه وإعادة هيكلته وتأهيله لعملية الخوصصة، على أن تحتفظ الحكومة بملكية جزء كبير من رأس مال هذا البنك كمرحلة أولي، ثم تزداد نسبة البيع للقطاع الخاص تدريجيا مع الأخذ في عين الاعتبار الطاقة الاستعابية لسوق المال، أي خوصصة البنوك تتم على المدي الطويل أو المتوسط مع السماح لمستثمر استراتيجي أن يمتلك كل الحصة المطروحة أو أن يمتلك الجزء الأكبر منها مما يؤدي إلى سيطرته في القرار[3].

المطلب الثاني: الأسباب الرئيسية لخوصصة البنوك

يعتقد الكثير أن ظهور المشاكل الاقتصادية إنما سببه تدهور القطاع العام وفشله، وأن الخوصصة هي الوسيلة الناجحة لحل هذه المشاكل، ولهذا سنقوم بتعداد الأسباب والدوافع لعملية الخوصصة.

أولا: أسباب خوصصة البنوك

من بين أهم الأسباب التي كانت وراء خوصصة البنوك نذكر ما يلي:

1. زوال دوافع الملكية العامة للبنوك: ذلك لأن التدخل الكبير للدولة في النشاط الاقتصادي كبح النشاط المالي بصفة عامة والجهاز المصرفي بصفة خاصة، مما أدي إلي تراكم الآثار السلبية الناتجة عن قصور في أداء البنوك لأدوارها والتداخل بين الأهداف المالية والاقتصادية التي تسعي البنوك العامة باعتبارها مشروعات رأس مالية، لتحقيقها مع الأهداف السياسية والاجتماعية التي أوكلت لها.

---

[1] ماهر، أحمد. **الإدارة: المبادئ والمهارات** (مصر: الدار الجامعية، 2004م)، ص. 640.

[2] محمد، عبد القادر. عطية، عبد القادر وآخرون. **قضايا اقتصادية معاصرة** (مصر: جامعة الإسكندرية، 2004م-2005م)، ص. 56.

[3] عبد المطلب، عبد الحميد. **العولمة واقتصاديات البنوك** (مصر: الدار الجامعية، 2003م)، ص. ص. 205- 206.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

2. سوء الإدارة الاقتصادية للقطاع العام: والتي نجم عنها الكثير من التجاوزات مما أدي إلي إلحاق الكثير من الخسائر بوحدات القطاع العام، وقد تمثلت البداية لسوء الإدارة في تعيين غير ذوي الخبرة وغير المختصين بأصول الإدارة وأساليبها، بل وانتقلت العدوي حتى للمتخصصين أنفسهم وتعددت التجاوزات في وحدات القطاع العام، وكان بعض القائمين على هذه الوحدات يديرونها وكأن هذا القطاع ملكا لهم[1].

3. مواجهة التحديات والمتغيرات التي تواجه العمل المصرفي في ظل العولمة: مثل:

– تغيير طبيعة النشاط المصرفي وذلك بظهور أنشطة جديدة في إطار ما يسمي بالبنوك الشاملة، وتراجع أهمية الخدمات المصرفية التقليدية؛

– المنافسة المتزايدة التي تعرفها البنوك من طرف مؤسسات مصرفية ومن طرف مؤسسات غير مصرفية؛

– الاتجاه المتزايد من الأفراد إلي تحويل مدخراتهم في البنوك إلي أدوات استثمار في أسواق المال أو من خلال صناديق الإستثمار التابعة للبنوك أو الشركات؛

– التوسع في الخدمات الإلكترونية المصرفية مثل تنفيذ العمليات المصرفية باستخدام الهاتف ببصمة الصوت أو عبر شبكة الانترنت؛

– توسع ظاهرة التكتل والاندماج المصرفي في تكوين كيانات مصرفية عملاقة؛

4. معاناة البنوك التجارية العمومية من بعض المشاكل عن مثيلاتها من البنوك الخاصة أهمها تراجع معدلات العائد المرتفعة[2]؛

5. تعتبر خوصصة البنوك أحد المداخل الرئيسية الضرورية للبدء في تطوير الأجهزة والنظم المصرفية وزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية؛

6. تعتبر الخوصصة مرحلة من مراحل برنامج الإصلاح الاقتصادي والدخول في إطار آليات السوق؛

7. إن الخوصصة تزيل عن كاهل الحكومة عبء خسائر المؤسسات وأن القطاع الخاص بما يوفره من حوافز وقدرته على الإدارة أقدر من الدولة على تعبئة الموارد[3]؛

8. تبين من تجارب الدول المتقدمة في الخوصصة أن رفع القدرة التنافسية في القطاع الخاص تعد حماية أفضل للمستهلكين حتى من احتكار بيروقراطية القطاع العام[4]؛

9. توفير سيولة نقدية للدولة يمكن أن تستخدم في أغراض مختلفة منها مساندة بعض الشركات التابعة التي تحتاج إلي سيولة مؤقتة، أو المساهمة في إنشاء شركات أخري ذات صبغة استراتيجية، أو القيام بمشروعات بنية أساسية، وقد تستخدم هذه الموارد في سد جزء من عجز ميزانية الدولة[1]؛

---

[1] أبو الفتوح، جمال. أبو الخير، محمد. **أثر الخصخصة على العلاقات الناشئة عن عقد العمل** (مصر: دار الكتب القانونية، 2008م)، ص. 65.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، المرجع السابق، ص. ص. 219– 222.

[3] بن حبتور، سالم عبد العزيز. **إدارة عمليات الخصخصة** (عمان: دار صفاء، 1997م)، ص. 13.

[4] معروف، هوشيار. **دراسات في التنمية الاقتصادية** (عمان: دار صفاء، 2005م)، ص. ص. 325– 326.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

10. أن القطاع الخاص أكفأ من الدولة في إدارته للبنوك مما يسهم في توفير الموارد؛

11. أن القطاع الخاص بما يقدمه من حوافز أقدر من الدولة على تعبئة الموارد؛

12. أن تحويل البنوك العمومية إلي الخواص يزيل كاهل الحكومة عبء خسائرها[2].

ثانيا: دوافع خوصصة البنوك

من بين أهم دوافع خوصصة البنوك نذكر مايلي:

1. الدافع الاقتصادي: إن الأنظمة الاقتصادية التي تعتمد على آليات السوق والمنافسة تزيد من الكفاءة وترفع من الأداء وتؤدي الي تحسين الجودة، كما قد يكون الدافع الأساسي هو فشل القطاع العام في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن بين المؤشرات الدالة على ذلك حالات التضخم والعجز في الميزانية[3].

– التوجه نحو العولمة والانفتاح والتحرير الاقتصادي وإزالة الحواجز أمام حركة السلع والخدمات؛

– التدني المتواصل في أداء البنوك العامة وتدهور أوضاعها ومستوي خدماتها؛

– ضعف قدرة الحكومات على التوسع في الاستثمارات ومواكبة التكنولوجيا الحديثة ومنافسة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في تقديم الخدمات؛

– زيادة حجم العجز في الميزانية، والتي رافقها ضغوط صندوق النقد الدولي لتبني سياسات لتخفيض هذا العجز، ومنها سياسة الخوصصة؛

– تفاقم التحديات أمام الاقتصاديات، خاصة فيما يتعلق بالتحديات التكنولوجية والإدارية والمعلوماتية، والتحديات الاجتماعية وتحديات الجودة والتقيد بالمواصفات والمقاييس العالمية، وتحديات التطور والتحديث والتحديات المالية في المديونية الخارجية: وحاجة الدول لجلب العملات الأجنبية[4]؛

– تعزيز المرونة الاقتصادية، والقضاء على الجمود؛

– تشجيع المنافسة، خاصة عن طريق إلغاء الاحتكارات؛

– إنشاء أو تطوير أسواق رأس المال بكفاءة، مما يتيح جذب وتعبئة أفضل المدخرات المحلية؛

– تعزيز اندماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي؛

– تؤدي الخوصصة إلي مساهمة رأس المال الأجنبي في الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلي تحسين ميزان المدفوعات وتجنب اللجوء إلي الاقتراض الخارجي.

2. الدافع المالي: تقوم الدولة بتقديم الخدمات العامة وهي تعاني من أعباء تقديمها وأعباء دعم بعض هذه الخدمات، ويمكن اعتبار الخوصصة مصدر لتمويل خزينة الدولة من خلال بيع الشركات التي تملكها.

---

[1] الحناوي، محمد الصالح. **الخصخصة المصرية** (مصر: الدار الجامعية، بدون تاريخ)، ص. 13.

[2] بن حبتور عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص. 13.

[3] ماهر أحمد، المرجع السابق، ص. 27.

[4] الفاعوري رفعت عبد الحليم، المرجع السابق، ص. 09.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

3. الدافع السياسي والقانوني: تؤدي الخوصصة إلي إبعاد السياسيين من استخدام مراكزهم لتحسين صورتهم وتحقيق مكاسب من وراء ذلك، كما يمكن أن تؤدي الخوصصة إلي مرونة العمل الإداري نتيجة لتحرر القرارات الإدارية من سيطرة الأجهزة الحكومية.

– إعادة تحديد نطاق الإدارة العمومية عن طريق التخلي عن مهام الإنتاج والخدمات إلي التركيز على جوهر وظائف الدولة، بما في ذلك تهيئة بيئة مواتية للنشاط الاقتصادي الخاص.

– تقليل فرص الفساد وإساءة استخدام الممتلكات العامة من قبل المسؤولين الحكوميين ومديري الشركات المملوكة للدولة.

4. الدافع الإجتماعي: في ظل القطاع العام تحدث بعض التقصيرات من طرف العمال كالإهمال والتواكل بالإضافة إلي عدم المحاسبة على الإهمال كنوع من التكافل الاجتماعي، وفي ظل القطاع الخاص يمكن إيجاد نوع من التحفيز الشخصي على الإنتاج والقضاء على السلبية وتحقيق الانضباط، وشدة المحاسبة تكون من صالح العمال بحيث تؤدي إلي إنتاج أكثر وبتكلفة أقل وبجودة أعلى وبالتالي تزيد الأرباح، وهنا يتحول العامل إلي شريك في مكاسب المؤسسة[1].

كما أن خوصصة البنوك يمكن أن تكون وسيلة في يد الدولة للقضاء على المشاكل الاجتماعية مثل التواكل والمحسوبية والتغاضي عن محاسبة المخطئين والرشوة، وغيرها من مظاهر الفساد لمشاكل المجتمع[2]، ذلك لأن الأداء السيء للقطاع العام والذي أفرزه تدهور في الأوضاع الاقتصادية من عجز الموازنة العامة للدولة، وانخفاض معدل العائد على الأموال المستثمرة، أو تحقيق عائد سلبي على هذه الأموال[3] وكذلك العجز في ميزان المدفوعات وضعف المنافسة في الأسواق العالمية، دفعت الدول والحكومات إلي الرغبة في التخلص من القطاع العام بدافع تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: شروط وضوابط نجاح خوصصة البنوك

هناك العديد من الشروط والضوابط التي تكفل نجاح خوصصة البنوك، لعل أهمها:

– إعادة هيكلة شاملة للبنوك المراد خوصصتها وحل مشكلاتها وضمان حقوق العاملين فيها؛

– أن تكون الخوصصة جزئية وتدريجيا بمعني عدم الخروج المفاجئ للقطاع العام؛

– عدم السماح لحدوث سيطرة من طرف الأجانب على البنوك المحلية؛

– تأكيد استقلالية البنك المركزي وزيادة قوتة وسيطرته وفاعليته، دون أن تخل الخوصصة بضروريات الرقابة على المؤسسات المصرفية والمالية؛

[1] ماهر أحمد، المرجع السابق، ص. ص. 28– 30.

[2] ماهر، أحمد. **اقتصاديات الإدارة** (مصر: الدار الجامعية، بدون تاريخ)، ص. 260.

[3] محروس إسماعيل، محمد. **قضايا اقتصادية معاصرة** (مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 1997م)، ص. 213.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

– تفعيل نظام التأمين على الودائع بما يزيد من قدرة البنوك على المنافسة وتحقيق الأرباح ومواجهة المخاطر، بالإضافة إلي زيادة ثقة المودعين في الجهاز المصرفي ككل؛

– ضرورة احتفاظ البنك المركزي باحتياطيات مرتفعة من النقد الأجنبي لمواجهة أي صدمات أو أزمات في سعر الصرف، وتلبية احتياجات البنوك من النقد الأجنبي؛

– تطوير الجهاز المصرفي واستخدام أحدث التقنيات المصرفية الجديدة لمسايرة التطورات العالمية والتكيف مع العولمة[1]؛

– وجود القوانين التي تمنع الاحتكار وتحد من الفساد؛

– إبعاد عمليات خوصصة البنوك عن كل الضغوطات السياسية، ومواجهة كل محاولات الفساد الإداري[2]؛

– تنمية وتطوير سوق رأس المال وجعله قوي، حتى لا تتشكل مشاكل أثناء القيام بعمليات الخوصصة، وهذا بالعمل على إيجاد سوق مال وبورصة للأوراق المالية على درجة كبيرة من الكفاءة، كي تساهم في إنجاح عملية الخوصصة[3]؛

– ضرورة توفر كوادر مدربة على التفاوض والبيع، حتى تستطيع الحكومة الالتزام الزمني لبرامج صندوق النقد، بالإضافة إلي إمكانيتها لبيع البنوك غير الجذابة، وتفادي البيع بشروط مالية غير ملائمة، أو بأقل من قيمتها[4]؛

– ضرورة تحرير البنوك المخوصصة من القيود السيادية والقانونية والتشريعية التي كانت عليها أثناء ملكيتها للدولة[5]؛

– توفر الشفافية في عملية الخوصصة، بالتزام الأسلوب العلمي من تقدير قيمة الأصول محل الخوصصة، كما يجب تحري الحيادية في إرساء العطاء على المشتري؛

– الحصول على ضمانات كافية من الملاك الجدد بإعطاء العمالة حقوقها والتوسع في الاستثمار وتجديد الآلات والمعدات، حتى لا يتدهور أداء الوحدات المخوصصة؛

– يتعين إعطاء تعويض مجزي للعمالة المتضررة من الخوصصة[6].

المطلب الرابع: الأهداف المراد تحقيقها من خوصصة البنوك

تختلف الأهداف التي ترمي إليها الدول التي تبنت برامج الخوصصة وفقا لاختلاف ظروفها الاقتصادية

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص. ص. 223– 224.

[2] البرعي، عزت عبد الحميد. **الأبعادالقانونية والاقتصادية للخصخصة** (مصر: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2004م)، ص. 128.

[3] أبو عامرية، فالح. **الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية** (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008م)، ص. 31.

[4] هندي، منير إبراهيم. **الخصخصة: خلاصة التجارب العالمية** (مصر: منشأة المعارف، 2004م)، ص. ص. 324– 325.

[5] عباس، صلاح. **الخصخصة: المصطلح – التطبيق**– (مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2008م)، ص. 79.

[6] محمد عبد القادر، عبد القادر عطية وآخرون، المرجع السابق، ص. ص. 74– 75.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

والاجتماعية والسياسية، فالأهداف التي تدعوا إليها الدول المتقدمة تختلف عن الأهداف التي تدعوا إليها الدول النامية.

ومن أهم الأهداف المراد تحقيقها من خوصصة البنوك نذكر ما يلي:

– تعميق المنافسة المصرفية وتحسين الأداء المصرفي: إن هدف زيادة المنافسة بين البنوك وتعميق المنافسة يرمي إلي خفض هامش الوساطة المالية، وهو ما قد يساعد على إعادة تخصيص الائتمان المصرفي بالاستناد إلي المعايير الاقتصادية السليمة؛

وتعكس المنافسة المصرفية تحسين في الأداء المصرفي في اتجاهات عديدة ووضعها في موقع يسمح لها بالبقاء والاستمرار في ظل المنافسة العالمية المتزايدة.

– تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية: تساعد عملية خوصصة البنوك العامة وطرح أسهمها في سوق الأوراق المالية على تنشيط وزيادة عمليات التداول عليها، مما يؤدي إلي توسيع هذه السوق وتعميقها وتطويرها، كما أن طرح أسهم هذه البنوك للاكتتاب العام يعمل على توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع واستثمار مدخراتهم في شراء هذه الأسهم؛

– تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية: تتيح خوصصة البنوك للإدارة حرية اتخاذ القرارات على عدة مستويات، ذلك أن المنافسة الشديدة والتطوير المستمر في تكنولوجيا العمل المصرفي يؤدي إلي الحاجة إلي تحرير الإدارة عن التدخل الحكومي، وهو ما يضمن مرونة العمل الإداري وتحريره في سعيه إلي المخاطرة والمغامرة في مجال الأعمال لأن الابتكار والمبادرة والتطوير يحتاج إلي مناخ من الحرية، وكل ذلك للوصول إلي تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة وأداء أعلى؛

– تشجيع وتعزيز الكفاءة الاقتصادية عن طريق تعزيز الأسواق المنافسة: هدف التطلع إلي تحقيق الكفاءة الاقتصادية يعتبر من بين أهم أسباب تحول العديد من الدول إلي القطاع الخاص بغية تحسين الأداء الاقتصادي ككل؛

– ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية: يؤدي خفض سيطرة الدولة على البنوك العامة إلي ترشيد الإنفاق العام وإتاحة إدارة أفضل للسياسة النقدية باستخدام الطرق غير المباشرة كعمليات السوق المفتوحة، ويدعم هذا الاتجاه وجود سوق أوراق مالية متطورة[1]؛

– جذب الاستثمار الخارجي المباشر والغير مباشر: وذلك من خلال استقطاب مؤسسات استثمار وبنوك أجنبية لشراء حصص في البنوك العامة المباعة، ويقدر أن تساهم هذه الاستثمارات في حالة توطينها في توسيع القاعدة الخدماتية والتخفيف من حدة البطالة؛

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص. ص. 222– 223.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

– تحسين كفاءة الخدمات البنكية بشكل عام: وذلك بسبب أنه غالبا ما تثار المشاكل بسبب التدخل الإداري من قبل المستويات العلىا في الحكومة في أعمال البنوك العمومية، ومحدودية رأس المال، وهذه المشكلات قد تزول بالحد من تدخل الحكومة في اتخاذ قرارات البنوك العمومية من خلال الخوصصة؛

– التوسع في البنية التحتىة: ستؤدي الزيادة في إيرادات الحكومة المتحصل عليها من عمليات البيع إلي تمكينها من استغلال هذه الإيرادات في مشروعات البنية التحتىة، وربما تقترن عملية الخوصصة وحسب الاتفاقيات المعقودة مع استثمارات جديدة وتوسعات في القطاعات التي تنطوي تحتها المؤسسات المباعة؛

– تعزيز المالية العامة وزيادة الإيرادات العامة: إضافة إلي الزيادة في الضرائب التي ستجبيها الدولة، ستؤدي الخوصصة إلي توليد إيرادات يمكن استخدامها في سداد الديون، مما سيؤدي إلي تخفيض أعبائها، وفي حالة استغلال هذه الإيرادات في البنية القاعدية، فإن ذلك سيعمل على تقليل الضغط على المالية العامة؛

– تفرغ الحكومات للأنشطة الأساسية: سيؤدي انسحاب الحكومة من بعض الأنشطة إلي تفرغها لزيادة كفاءة ورفع أداء الأنشطة الأساسية كالتعلىم والصحة مثلا؛

– الحصول على التكنولوجيا والمعارف الحديثة اللازمة للمنافسة في الأسواق العالمية[1]؛

– من الأهداف السياسية التي يمكن إدماجها في إطار الخوصصة هو الحد من فرص ممارسة الفساد واستغلال المال العام من قبل المسؤولين الحكوميين والسياسيين وإدارة المنشآت والبنوك بالإضافة إلي الحد من الآثار السلبية التي تحدثها ضغوط السياسيين والنقابات العمالية[2]؛

– تحويل الملكية سيدعم ميزانية الدولة وذلك بتحقيق المكاسب الأتية[3]:

تخفيف أعباء الديون وفوائدها وخدمتها التي كانت تتحملها الدولة.

توفير حصيلة فورية من البيع يمكن استخدامها في برامج استثمارات البنية التحتىة ومشاريع استراتيجية أو لتمويل التنمية.

تنمية الموارد الضريبية بالمشروعات المحولة بعد إعادة تأهيلها ورفع كفاءتها في ظل الإدارة الخاصة.

زيادة قدرة الدولة على تسديد الدىن الخارجي نتيجة لبيع شركاتها مما يساعد على تصحيح المسار الاقتصادي ويدعم الاستقلال الاقتصادي.

– التخلص من البيروقراطية؛

– تحسين أداء البنوك والخدمات؛

– إيجاد أسواق مالية ومجالات استثمار واسعة؛

[1] الفاعوري رفعت عبد الحليم، المرجع السابق، ص. ص. 10– 11.

[2] هندي منير إبراهيم، المرجع السابق، ص. 112.

[3] عباس صلاح، المرجع السابق، ص. 95.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

– تعزيز وتقوية السوق وزيادة المنافسة في الأنشطة الاقتصادية[1]؛

– تخفيض العجز في الميزانية وميزان المدفوعات، عن طريق تخلص الدولة من الدعم الذي كانت تمنحه للقطاع العام، وزيادة حصيلة الصادرات لشركات القطاع الخاص التي تعتمد على إتباع أحدث الأساليب العلمية، والإدارية، والتنسيق، والتنظيم، الدقيق لتحقيق الهدف، أو الأهداف برفع الكفاءة الاقتصادية[2]؛

– رفع معدل النمو الاقتصادي في المجتمع من خلال إعادة استخدام حصيلة البيع في إنشاء مشروعات جديدة، وفتح فرص جديدة أمام المدخرات الخاصة لتستثمر في تملك مشروعات قائمة أو جديدة بدلا من تراكمها في صورة ودائع غير مستغلة بالبنوك؛

– إعادة توزيع الثروة والدخل في صالح الطبقات المتوسطة والفقيرة، من خلال إتاحة الفرصة لهم لتملك بعض أجزاء وحدات القطاع العام[3]؛

– دفع التكامل الاقتصادي بين الدول بما في ذلك تشجيع الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في الاقتصاد الوطني وفي أسواق رأس المال والأسهم المحلية، إضافة إلي تحسين نفاذ المنتجات الوطنية للأسواق الدولية[4].

ومهما اختلفت الأهداف والأسباب، فإن بعض الدول وخاصة منها دول العالم الثالث، قد أرغمت على الاتجاه نحو الخوصصة تحت تأثير عدة ضغوطات دولية وأهمها الضغوطات التي حتمها عليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان كانا لهما التأثير المباشر لاتجاه البلدان إلي عمليات الخوصصة في العالم.

[1] أبو صبحا، سليمان وآخرون. **الخصخصة والآثار الاجتماعية والاقتصادية على إنسان الخليج** (الإمارات المتحدة: دار القراءة للجميع للنشر والتوزيع، 1996م، ص. 62.

[2] حبش، محمد حبش. **الخصخصة وأثرها على حقوق العاملين بالقطاع العام** (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011م)، ص. 36.

[3] عبد القادر محمد، عطية عبد القادر وآخرون، المرجع السابق، ص. 68.

[4] القويز، عبد الله إبراهيم. **التخصيص** (المملكة العربية السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 1999م)، ص. 13.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للنظام المصرفي وتطويره، وتدعيما لدوره الريادي يمكن الخروج بالتوصيات الآتية:
إن الجهاز المصرفي هو الركيزة الأساسية لأي تطور اقتصادي واجتماعي، فهو المركز الرئيسي لتجميع المدخرات من الأفراد والشركات الخاصة والمؤسسات العمومية، وتوجيهها نحو منح التسهيلات الائتمانية والقروض بمختلف أنواعها وآجالها، كما تساهم في تمويل الاستثمارات في مختلف أنشطة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المملوكة للدولة والقطاع الخاص، كل هذا من أجل المساعدة على النهوض بمستلزمات النمو الاقتصادي والاجتماعي ونظرا للأهمية الكبري للجهاز المصرفي يجب تكيفه مع كل التغيرات والظروف، خاصة مع الدخول في اقتصاد السوق كاقتصاد لبرالي حر، الذي يستدعي رفع القيود الحكومية على تصرفاته ونشاطاته في ظل هذه التغيرات.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الفصل الثاني

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

مقدمة الفصل:

العولمة يُعرّفها دانينغ على أنّها تزايُد الرّوابط بين الدّول والمجتمعات بشكل يُنظّم ويُرتّب النّظام الاقتصادي الحالي، كما تُوضّح العمليّات التّي من خلالها تُفرز الأنشطة في أحد أجزاء العالم ولها نتائج مهمّة للأفراد والمجتمعات في بقيّة أجزاء العالم.

ويرى آخرون أنّها تتمثّل في سيطرة النّظام الاقتصادي الرّأسمالي على جميع نواحي الحياة من خلال تغلغُل الرّأسماليّة على نحو منتظم بواسطة المؤسّسات المالية الدّوليّة.

ومن ذلك يتّضح أنّ العولمة تعمل على اندماج الأسواق العالميّة في حقول التّجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال رؤوس الأموال والقوى العاملة والثّقافات ضمن إطار الرّأسماليّة وحريّة الأسواق، وبالتّالي إخضاع العالم لقوى السّوق واختراق الحدود القوميّة وانحسار سيادة الدّولة، أفضت هذه التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي إلى شيوع مفهوم جديد هو مفهوم "العولمة المالية" التي تعتبر عنصرا واحدا من عناصر العولمة التي تمتد أبعادها إلى عولمة سياسية، عولمة اجتماعية، عولمة ثقافية...ولا أحد يتصور حتى الآن حجم التأثير الذي أحدثه ويحدثه تيار العولمة، وباعتبار العولمة المالية هي جانب القوة والهيمنة في تيار العولمة بشكلها العام أردنا في هذا الفصل التطرق إلى:

- المبحث الأول: ماهية العولمة المالية والمصرفية؛
- المبحث الثاني: تحرير الخدمات البنكية؛
- المبحث الثالث: نحو إصلاح النظم المصرفية لمواجهة تحديات العولمة المالية.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المبحث الأول: العولمة المالية والمصرفية

إن مصطلح العولمة المالية مفهوم جديد برز للوجود نتيجة لتحرير الأسواق المالية وتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية وكذا تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي وهذا نتيجة لعدة أسباب كتحرير القطاع المالي والمصرفي وخصخصة المصارف العمومية، وتتمثل العولمة المالية في مجموعة من المعاملات وهي[1]:

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في الأسواق العالمية كالأسهم والسندات؛
- المعاملات المتعلقة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات؛
- المعاملات المتعلقة بالبنوك كالودائع والاقتراض والودائع الأجنبية.

المطلب الأول: مفهوم العولمة المالية والمصرفية

أولا: تعريف العولمة المالية

تعتبر العولمة المالية عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة وحيدة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظلها كل أشكال الحوافز الجغرافية والتنظيمية، من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف أشكال رؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط، في أثناء البحث على أعلى العوائد أقل المخاطر.

كما يمكن تعريفها بالنمو الهائل في حجم التعاملات المالية على المستوى العالمي، والتي تقود نحو توحيد أسعار السلع المالية في مختلف الأسواق العالمية[2].

وتعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية، بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا[3].

ثانيا: تعريف العولمة المصرفية

تعني العولمة المصرفية خروج المصرف من إطار التعامل المحلي إلى آفاق عالمية، تعمل على دمج نشاط المصرف في السوق العالمي، وهذا لا يعني التخلي عما هو قائم وموجه إلى السوق المحلية الوطنية، بل تعني الانتقال بمحيط النشاط المصرفي في أرجاء العالم مع الاحتفاظ بالمركز الوطني، مما يجعل أدائه أكثر فعالية وكفاءة ونشاطا لضمان الامتداد والتوسع المصرفي[4].

---

[1] توهامي، إبراهيم. قيرة، إسماعيل. دليمي، عبد الحميد. **العولمة المالية والاقتصاد غير الرسمي** (الجزائر: مخبر الأسنان والمدينة جامعة منتوري، قسنطينة، 2004م)، ص. ص. 27– 28.

[2] مرابط، ساعد. بلميهوب، أسماء. "العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية". مداخلة مقدمة بأعمال الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وآثارها على الإقتصاديات والمؤسسات. (جامعة محمد خيضر – بسكرة، 22/21 نوفمبر 2006م)، ص. 04.

[3] عبد المطلب، عبد الحميد. **العولمة الإقتصادية"منظماتها، شركاتها، تداعياتها"** (مصر: الدار الجامعية، 2006م)، ص. 23.

[4] بن ساحة، علي. بوعبدلي، أحلام. "نحو تأهيل النظام المصرفي الجزائري للإندماج في الإقتصاد العالمي". مداخلة مقدمة بأعمال الملتقى الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة. (المركز الجامعي – غرداية).

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

كما ارتبط مفهوم العولمة المصرفية بمفهوم الوفرة والإتاحة للخدمات التي تقدمها البنوك، واكتساب قوة دفع جديدة للانتقال بتقديم الخدمة المصرفية من الداخل إلى الخارج، والارتقاء بالمعارف الوطنية إلى مستويات أكثر ديناميكية لضمان التوسع المصرفي، ويمكن القول أن التغيرات المصرفية العالمية التي عكستها العولمة على أداء البنوك، وهو ظهور كيانات مصرفية وتجمعات بنكية جديدة التي تشكل انقلابا كبيرا في عالم البنوك ولها تأثيرا واضح على اتجاهات السوق المصرفي العالمي المتعاظم النمو والسريع الانتشار والاتساع من خلال تواجده في كافة أنحاء العالم[1]، ومن هنا جعلت العولمة المصرفية للرؤية المستقبلية بعدا جديدا للدخول إلى عالم جديد من الكونية، عالم من الفرص الاقتصادية بالغة الضخامة، فالعولمة المصرفية انبعاث من داخل البنك ويتطلب قدرة غير محدودة على إنتاج الخدمات المصرفية فائقة الجودة، واستخدامها كمتغير جوهري لاختراق الأسواق المصرفية الدولية والتواجد المؤثر فيها، وابتلاعها تدريجيا من خلال الأدوار الجديدة للبنوك.

المطلب الثاني: أسباب العولمة المالية والمصرفية

هناك أسباب متعددة للعولمة المالية والمصرفية، وسنحاول رصدها من خلال:

أولا: أسباب العولمة المالية

هناك العديد من العوامل التي ساعدت على ظهور العولمة المالية لعل من أهمها:

1- تنامي الرأسمالية المالية: لقد كان للنمو المتزايد في رأس المال المستثمر في صناعة الخدمات بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية، من خلال تنوع أنشطته وزيادة درجة تركزه، دور أساسي في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة، حيث أصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد كثيرا عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي[2].

2- عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية: إن الحركة الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الادخارية غير المستثمرة، فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها على الصعيد الدولي لتدر مردودا أفضل مما لو بقيت داخل البلد أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال[3].

3- التقدم التكنولوجي: ساهم هذا العنصر في مجالات الاتصالات والمعلومات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية، وهو الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال

---

[1] شامي، رشيدة. **المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، فرع نقود ومالية، الجزائر، 2007، ص. 192.

[2] حصاونة، أحمد سليمان. **المصارف الإسلامية** (مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي، الأردن، 2008م)، ص. 38.

[3] بريش، عبد القادر. **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، علوم إقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2006م)، ص. 25.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

من سوق لآخر وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية الى الحد الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما لو أنها شبكة مياه في مدينة واحدة.

4- ظهور الابتكارات المالية: حيث بدأ يظهر كما هائلا من الأدوات المالية الجديدة التي جذبت كثيرا من المستثمرين وهو ما أدى إلى نمو العولمة المالية، فالمشتقات والمبادلات والعقود المستقبلية والخيارات كلها تتطور بسرعة وتعمق العولمة المالية، حيث أتاحت هذه الابتكارات المالية مساحة كبيرة وواسعة من الاختيار أمام المستثمرين في مجال اتخاذ قراراتهم الشرائية.

5- التحرير المالي والدولي: حيث حدثت عمليات تحرير مالي متزايدة على المستوى المحلي وكذلك على المستوى الدولي في نفس الوقت تقريبا مما أدى إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، مع زيادة حرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة ومع تسارع عمليات التحرير المالي تسارعت العولمة وخاصة مع ربط ذلك بتحسين مناخ الإستثمار في الكثير من الدول والسعي إلى جذب المزيد من الاستثمارات من خلال الأسواق المالية وغيرها.

6- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية: حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين وعلى وجه الخصوص العقد السابع من القرن الماضي، بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية، وفي هذا الصدد نشير إلى ما يلي:

- توسيع البنوك في نطاق أعمالها على الصعيد المحلي والدولي؛
- دخول المؤسسات المصرفية كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجالات الخدمة التمويلية.

7- نمو سوق السندات: حيث لوحظ أن جزءا كبيرا من عمليات تسارع العولمة المالية يعود إلى النمو الكبير الذي حدث في إصدارات السندات وتداولها في تلك الأسواق وعلى سبيل التحديد السندات الحكومية التي تغير جوهر سوق السندات عموما، فقد زاد حجم السندات المتداولة في نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين لما يزيد عن **01** تريليون دولار أمريكي[1].

ثانيا: أسباب العولمة المصرفية

يرجع اتجاه البنوك نحو العولمة المصرفية إلى عدة أسباب نذكر منها[2]:

- ضخامة حركة رؤوس الأموال الدولية وانسيابها، وسرعة تدفقها من مكان إلى آخر على اتساع دول العالم وامتداد أسواقه الدولية؛
- التطور الذي حدث في اقتصاديات عمل البنوك، والذي أدى إلى جعل الأسواق المصرفية المحلية أضيق من استيعاب كل ما تسمح به القدرات الإنتاجية للمصارف المحلية،

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص. ص. 63- 64.

[2] محسن، أحمد الخضيري. **العولمة "مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة"** (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2000م)، ص. ص. 210-215.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

– تضخم وتنامي الشركات المتعددة الجنسيات، مما جعل منها إمبراطوريات من حيث القيمة المضافة، ومن حيث حجم الأصول، ومن حيث الأموال المتدفقة منها وإليها، والتي معها أصبحت تحتاج إلى وجود بنك يتيح لها خدماتها المصرفية في أي مكان وفي أي وقت تريد؛

– التطور الهائل في نظم الاتصال، ونظم الدفع، ونظم التعامل والتداول على المستوى الدولي والكوني، وبالشكل الذي معه انخفضت تكاليف العمليات عبر الحدود في جميع جوانب النشاط الاقتصادي بشكل عام والنشاط المصرفي بشكل خاص؛

– ممارسة الحداثة المصرفية بما تتطلبه البنوك بعمليات الإبداع والابتكار والخلق.

المطلب الثالث: مزايا ومخاطر العولمة المالية والمصرفية

أولا: مزايا العولمة المالية

يرى أنصار العولمة المالية أنها تحقق مزايا عديدة يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

1- ترشيد القرار التمويلي: إن إضفاء الصبغة العالمية على عمليات التحرير المالي تتيح فرصا كبيرة ومتنوعة من المعاملات المالية، والمهم في ذلك أنها توفر خيارات وبدائل يمكن المفاضلة بينها من أجل ترشيد القرار التمويلي، كونه يتيح التعامل مع أسواق متنوعة وواسعة النطاق تحقق مزايا لطالبي التمويل.

2- سهولة الوصول إلى مصادر التمويل: تسمح العولمة المالية للدول الوصول إلى الأسواق المالية بسهولة ويسر والحصول على أموال لسد فجوة الموارد المحلية، ففي دول شرق آسيا أدى التدفق المالي الناتج عن الأسواق المالية لحدوث الأزمة الآسيوية **1997م** بتعويض نقص الادخار المحلي، والذي يقارب فيها المعدل المحلي للادخار **30%**.

3- تقليل تكاليف التمويل: هناك منفعة أخرى للعولمة وهي أن المقترضين والمستثمرين الذين تتاح لهم فرص أكبر للاختيار يستطيعون التسوق في أنحاء العالم بين مجموعة متنوعة ومتنافسة من الموردين للحصول على قروض بسعر فائدة أقل، والاقتراض بالعملة الأجنبية بشروط أكثر جاذبية من القروض بالعملة المحلية وهذا ما يشجع الاستثمار والادخار، مما ييسر النشاط الاقتصادي الحقيقي والنمو ويحسن الرفاهية الاقتصادية[1]، وسوف تؤدي إلى خفض تكلفة التمويل بالنسبة للقطاعات المختلفة، فالحكومات تميل لسد عجزها إلى طرح السندات في الأسواق الدولية نظرا لانخفاض سعر الفائدة الخارجي، كما أن القطاع الخاص يفضل اللجوء إلى التمويل الأجنبي باعتباره التمويل الأرخص لأن تكلفة التمويل سوف تقتطع من الضريبة على أرباحه، كما أن زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل كانعكاس لنجاح العولمة المالية، سوف يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة المحلية.

[1] عبد الرزاق، سلام. **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة – تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة كتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011م-2012م، ص. 16.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

4- الحد من المديونية: سوف تقلل من ميل البلدان إلى الاستدانة الخارجية، فمع نمو التدفقات الرأسمالية الخاصة والممثلة في انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمار المحافظ المالية يسمح بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية والقروض الحكومية من جانب الدولة، وهو أمر يساعد على التحرك نحو الحد من نمو حجم الديون الخارجية ونمو أعبائها[1].

5- زيادة الادخارات: توفر العولمة المالية تعبئة عالية للادخارات التي تؤثر في عملية النمو الاقتصادي، لأن حصر الموارد المالية في قنوات الوساطة المالية وتوجيهها إلى الاستثمارات من شأنه أن يؤدي دورا كبيرا في التخصيص الجيد للموارد وزيادة النمو الاقتصادي.

6- تطوير الأنظمة المالية الوطنية: عمليات التحرير المالي التي أقدمت عليها الكثير من الدول النامية لعبت دورا كبيرا في زيادة فعالية أداء الأسواق المالية المحلية، من خلال دخول الأجانب للاستثمار في هذه الدول، كما أن الاحتكاك المباشر مع مستثمرين دوليين على درجة عالية من الخبرة في ميدان الاستثمار، سمح بنقل الكثير من التقنيات والخبرات مما ساعد في تطوير أداء الأنظمة المالية الوطنية للدول النامية، فأصبحت لا تبتعد كثيرا عن مستوى الأداء الذي تعرفه الأنظمة المالية في الدول المتقدمة.

7- الاستفادة من التكنولوجيا والأدوات المالية الحديثة: كان للعولمة المالية أثارا ايجابية على العديد من الدول وذلك بفضل إزالة الحواجز بين أسواقها المالية المحلية والعالمية مما أدى إلى زيادة المنافسة بين هذه الدول، الأمر الذي ترتب عنه الرفع في جودة الخدمات المالية الناتجة من طرف الاقتصاد المحلي، وانخفاض أسعار هذه المنتجات وذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة التي أصبحت سهلة الانتقال من دولة لأخرى، وأيضا الاستفادة من الأدوات والابتكارات المالية الحديثة.

8- انتقال الاستثمارات: تتيح العولمة المالية للمستثمرين الدوليين في الأسواق المالية العالمية إمكانية الحصول على تنويع دولي لمحافظهم الاستثمارية، وذلك من أجل تعظيم أرباحهم والحد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مشاريعهم، في حالة إذا ما كانت في دولة واحدة فلو تعرضت هذه الدولة إلى خطر معين، مثل الحروب أو تغير نظام الحكم والقوانين المنظمة للاستثمارات فان جميع المشاريع ستفلس[2].

ثانيا: مخاطر العولمة المالية

كما رأينا للعولمة المالية مزايا فإنها أيضا لم تسلم من مخاطر و مشكلات تؤثر على اقتصاديات الدول و التي تتمثل في:

1- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال: وصل في عام **1997م** حجم انسياب رؤوس الأموال الأجنبية نحو البلاد النامية حوالي **280** مليار دولار، حيث كان الاستثمار في الحافظة المالية يمثل حوالي ثلث هذا الانسياب بينما وصل نصيب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى حوالي **140** مليار دولار

[1] عبو، هودة. **آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر، "دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970م-2006م**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية و محاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2007م-2008م، ص. 19.

[2] سلام، عبد الرزاق. المرجع السابق، ص. 16.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

نحو البلدان النامية، و**10%** من الانسياب في شكل قروض من البنوك التجارية دولية النشاط بتحليل حركة هذا الانسياب، يتضح أن استثمار الحافظة المالية يتسم بسرعة النمو، وبضخامة الحركة والتنقل من سوق لأخر وبصورة فجائية، وقد أكدت الكتابات والبحوث أن درجة التقلب التي تتسم بها حركة الاستثمار في الحافظة المالية كبيرة جدا مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر، لأن النوع الأول من الاستثمار تحكمه العوامل قصيرة الأجل و سعيه للأرباح السريعة، في حين أن النوع الثاني من الاستثمار الذي يأخذ الآن شكل فروع للشركات متعددة الجنسيات عادة ما يهتم بالأرباح طويلة الأجل، ويتجسد هذا الأخير عادة في شكل طاقات إنتاجية جديدة، ولذا فمن الصعب تصفية أو بيع تلك الطاقات في الأجل القصير، بينما نجد التخلص من الاستثمار في الحافظة المالية يتم بسهولة عن طريق البيع في الأسواق المالية، وعلى كل حال فإن قرارات المستثمرين في الحافظة المالية يتسم بدرجة عالية من الحساسية اتجاه الأمور الجارية في الأجل القصير، فهم يميلون إلى بيع استثماراتهم على نحو واسع والخروج بها من البلد حينما تحدث أية أزمة، وقد يعودون بكميات كبيرة باستثمارهم حينما تسترد الأسواق الثقة فيها[1].

لهذا فان الحركة الواسعة و السريعة و المفاجئة لرأس المال الأجنبي تتسبب في العديد من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الوطني نوجزها فيما يلي:

أ- حالة زيادة التدفقات نحو الداخل:

- ارتفاع أسعار الأصول وخاصة الأراضي والعقارات والأصول المالية؛
- زيادة معدل التضخم؛
- زيادة الاستهلاك المحلي؛
- ارتفاع في سعر العملة الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات وبالتالي يزداد عجز الميزان التجاري.

ب- حالة الخروج المفاجئ لرؤوس الأموال:

يتسبب الخروج المفاجئ لرؤوس الأموال فيما يلي:

- انخفاض سعر صرف العملة الوطنية؛
- انخفاض وتدهور أسعار الأصول المالية والعقارية؛
- تزايد العجز في ميزان المدفوعات؛
- فقدان ثقة المستثمرين الأجانب في السوق المحلي؛
- قد تلجأ الحكومة إلى رفع سعر الفائدة لتعويض المستثمرين عن الخسارة التي لحقت بهم، لكن هذا الإجراء يؤدي إلى رفع تكلفة الاقتراض وبالتالي تنخفض معدلات الاستثمار[2].

---

[1] بورمة، هشام. **النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2008م، ص. ص. 33- 34.

[2] عبو هودة، المرجع السابق ، ص. ص. 30-31.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

2- مخاطر دخول الأموال القذرة (غسيل الأموال): لقد ساهمت العولمة المالية في خلق بيئة مناسبة لتنقل رؤوس الأموال عبر الدول بعد أن تم إلغاء الرقابة على الصرف وتحرير حساب رأس المال، وهذا ما استغلته بعض الفئات الإجرامية فقامت بنهبها للأموال ونقلها من بلد لأخر ومن ثم غسلها.

ويقصد بغسيل الأموال كل الإجراءات المتبعة لتغيير صفة الأموال التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة حيث تظهر كأنها نشأت من مصدر مشروع و قانوني.

3- مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج: لعل أهم ما نجم عن عولمة الأسواق المالية في الدول النامية هو تدويل مدخراتها الوطنية، حيث أصبحت هذه الأخيرة تستثمر خارج حدود الوطن لأسباب كثيرة ومختلفة، والمثير للدهشة، هو أن هذا الأمر يحدث في الدول التي تعاني من عجز كبير في ميزان مدفوعاتها، ومن ديون خارجية ضخمة تزداد وطأة خدمة أعبائها عبر الزمن، كما يحدث هذا أيضا في الوقت الذي تسارع فيه الدول النامية لفتح أبوابها لرأس المال الأجنبي من خلال التسابق على منحه الكثير من المزايا والإعفاءات

والحوافز، ولو منحت هذه الأخيرة لرأس المال المحلي لكان أفضل وأنفع لها من جلب رؤوس الأموال الأجنبية وما ينتج عنها من مخاطر.

ومن المفارقات المدهشة أيضا في هذا الجانب هو أن هناك دول تزيد فيها نسبة الأموال الوطنية الهاربة للخارج إلى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية عن **100%** مثل حالة فترويلا في بداية الثمانينات.

وعموما، رغم توجه البلدان النامية نحو تحرير حساباتها الرأسمالية وفتح المجال لرأس المال الأجنبي للاستثمار فيها، فإنها لم تتمكن من تحقيق غايتها باستثناء بعض البلدان التي حظيت بتدفقات رأسمالية هامة مثل دول جنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية، بل على العكس من ذلك فقد شهدت تدفقا عكسيا لرأس المال المحلي نحو الخارج[1].

4- مخاطر تعرض البنوك للأزمات: تجدر الإشارة إلى أن أبرز سمات الأزمة المالية هو فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم، وبالتالي الآثار السلبية على قطاعي الإنتاج والمال وما ينجم عنهما من أعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية، ونتيجة للتشابك والترابط بين حدوث الأزمات النقدية والمصرفية، فهناك عنصران رئيسيان يفسران حدوث الأزمة المالية يمكن توضيحهما فيما يلي[2]:

أ- تأثير تخفيض العملة: إن إجبار الدولة على تخفيض قيمة عملتها بنسبة كبيرة يلحق أضرارا جسيمة بالاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تأثيرها السيئ على بورصة الأوراق المالية والبنوك، فالمستثمرون

---

[1] العقون، نادية. **العولمة الاقتصادية والأزمات المالية :الوقاية والعلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012م-2013م، ص. ص. 50-51.

[2] بدوي، عبد الحافظ. **إدارة الأسواق والمؤسسات المالية** (القاهرة- مصر: دار الفكر العربي، 1999م)، ص. 41.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

داخل البورصة وخاصة الأجانب منهم يلجؤون إلى بيع ما يمتلكونه من أسهم للحصول على العملة المحلية بغرض تحويلها إلى عملة أجنبية، الأمر الذي يؤدي فقط إلى التراجع الحاد في أسعار الأسهم، بل إلى المزيد من التدهور لقيمة العملة.

ب- تأثير ارتفاع أسعار الفائدة: إن المبالغة في رفع أسعار الفائدة على الودائع المصرفية يحدث آثارا سلبية على الاقتصاد الوطني من خلال تأثيره على البورصة والبنوك، حيث يقوم المستثمرون بتوجيه استثماراتهم من الأسهم والودائع المصرفية بغية الحصول على عائد أكبر ومخاطر أقل، حيث يؤدي هذا السلوك إلى عرض كبير من أوامر البيع دون أن يقابلها أوامر الشراء، وكنتيجة لهذه الزيادة من معروض الأوراق المالية في السوق المالية التي لا تقابلها طلبات شراء يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم وانهيار البورصة[1].

5- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية: مع التطبيق المتزايد للعولمة، وتزايد اندماج وتكامل الأسواق المالية المحلية مع الخارجية، فإنه من المتوقع أن تفقد الدول سيطرتها وسيادتها الوطنية في مجال السياسة النقدية والسياسة المالية.

فتأثير العولمة المالية على السياسة النقدية يتجلى في فقدان السلطة النقدية السيطرة على الكتلة النقدية، مما يؤدي للتضخم وتغير أسعار الفائدة الحقيقية، ومع تزايد مستوى العولمة المالية فإن تحديد أسعار الفائدة ستخرج عن سيطرة البنك المركزي، حيث سترتبط أسعار الفائدة المحلية، وخاصة قصيرة الأجل مع أسعار الفائدة الخارجية، لذلك فأن محاولة لتحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف لا تتفق مع مثيلتها في الخارج يمكن أن تؤدي إلى تدفقات كبيرة لداخل الدولة أو لخارجها من رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

أما تأثير العولمة المالية على السياسة المالية فإنها تظهر أكثر كلما تزايدت درجة العولمة المالية، ففي الحالات التي يتأثر فيها الاستثمار بالاعتبارات الضريبية، تلجأ الشركات والمستثمرين الكبار في الدول الصناعية للخروج باستثماراتهم لدول تكون فيها مع معدلات الضرائب على الدخل والأرباح منخفضة مما يؤدي ليس فقط لخفض حصيلة موارد الدولة السيادية من الضرائب، بل لإضعاف فعالية السياسة المالية في تحقيق أهدافها، كما أنه مع تزايد خروج رؤوس الأموال خارج الحدود الوطنية بسبب الضرائب ستزداد معدلات البطالة في دول نزوح رأس المال ولمقابلة ذلك ستضطر الحكومات لخفض معدلات الضرائب على الشركات مما سيؤدي لانخفاض الإيرادات الضريبية وزيادة عجز الموازنات العامة، وقد تقوم الدولة عندئذ مجبرة بالتخلي عن بعض البرامج الاجتماعية[2].

المبحث الثاني: تحرير الخدمات البنكية

[1] حماد، طارق عبد العال. **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك** (مصر: الدار الجامعية الإسكندرية، 1999م)، ص. 232.

[2] عبو هودة، المرجع السابق، ص. ص. 33- 34.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

لا شك أن تحرير الخدمات البنكية على مستوى العالم أمر من شأنه إتاحة آفاق واسعة أمام تحفيز النمو في هذا القطاع الحيوي وتحقيق العديد من المكاسب لعدد كبير من دول العالم، غير أن تلك المنافع لن توزع بالتساوي على هذه الدول، بل سيتوقف نصيب كل دولة من عائد تحرير تجارة الخدمات البنكية على حجم هذا القطاع في كل منها ودرجة مرونته والمزايا النسبية التي بها ومدى قدرته على المنافسة.

المطلب الأول: انعكاسات العولمة المالية على الجهاز البنكي

أولا: الانعكاسات الإيجابية

لقد كان لانتشار ظاهرة العولمة المالية آثار بعيدة المدى على مختلف الأنشطة الاقتصادية حيث أدت لإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية في المجتمع الدولي على النحو الذي فرض كثيرا من التحديات لاسيما أمام الأنشطة المالية والمصرفية، والتي تمثلت أهم ملامحها فيما يلي:

1- تغير هيكل الخدمات المصرفية: شهدت الأسواق النقدية والمالية العالمية منذ منتصف عقد الثمانيات اتجاها متزايدا نحو التحرر من القيود والمعوقات التي تحد من التوسع في عمليات البنوك، حيث تم فتح مجالات الأنشطة التي لم يكن مسموحاً بها أمام البنوك والمؤسسات المختلفة، وكذلك رفع القيود أمام فتح الفروع والمكاتب بالإضافة إلى إلغاء القيود على الأسعار التي تتقاضاها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى سواء أسعار الفائدة أو رسوم الخدمات.

2- التحول إلى البنوك الشاملة: إن التغيرات المصرفية العالمية التي عكستها العولمة على أداء البنوك أدت إلى ظهور ونمو كيانات مصرفية جديدة تمثلت في البنوك الشاملة والتي تعني تحول البنوك التجارية بل وباقي البنوك إلى البنوك الشاملة، التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات، أي أن هذا النوع من البنوك أصبح يجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال أي أنها تقوم بأعمال كل البنوك. وتهدف البنوك الشاملة من خلال تبني سياسة التنويع إلى استقرار حركة الودائع والموازنة بين السيولة والربحية وتقليل درجة المخاطر المصرفية التي تعتبر أحد أهم مزايا المشتقات المالية[1].

3- تنويع النشاط المصرفي والاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية: يشمل تنويع النشاط المصرفي على مستوى مصادر التمويل إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والاتجاه إلى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي، وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات تم تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية وغيرها. ومن ناحية أخرى وصل تنويع النشاط المصرفي إلى مداه في ظل العولمة عندما أضافت البنوك إلى أنشطتها المشتقات المالية حيث أخذت تتعامل مع العقود الآجلة وحقوق الشراء الاختيارية، إلى جانب عقود المبادلة **SWAP**[2].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص38.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، المرجع السابق، ص. ص. 38- 39.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

4- ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال لقياس مخاطر السوق وفقا لمقررات لجنة بازل: في ظل تصاعد المخاطر المصرفية وتزايد المنافسة المحلية والعالمية في إطار العولمة المالية، أصبح أي بنك من البنوك عرضة للتعرض للعديد من المخاطر، وهنا بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة هذه المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة، وفي هذه الظروف تأسست لجنة بازل للإشراف المصرفي التي أقرت عام **1988م** معيارا موحدا لكفاية رأس المال ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دولي أو عالمي للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك وتقوية ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك[1].

5- تحرير التجارة في الخدمات المالية وتزايد المنافسة في السوق المصرفية: القطاع المصرفي في الدول النامية سيواجه العديد من التحديات والصعوبات من جراء تحرير التجارة في الخدمات المالية بسبب تواضع إمكانياتها في مجال الخدمات بصفة عامة وانخفاض كفاءتها وقدرتها التنافسية، ولعل من أبرز التحديات التي تواجه البلدان النامية ما يلي:

- أن تحرير تجارة الخدمات المالية يحد من قدرة المؤسسات المصرفية المحلية على الاستمرار في ظل أداء ضعيف بسبب تأثير عوامل المنافسة على انخفاض ربحيتها؛

- تعرض البنوك المحلية لمخاطر المنافسة غير المتكافئة من قبل المؤسسات المصرفية الأجنبية، نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من قدرات مالية هائلة وخبرات تكنولوجية بالغة التقدم؛

- التخوف من قيام البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية بخدمة القطاعات المربحة في السوق فقط بما يحمله ذلك من مخاطر عدم وصول الخدمة المصرفية إلى قطاعات وأقاليم معينة؛

- تحرير التجارة في الخدمات المصرفية يؤدى لحدوث أزمـــات مصرفية ومالية مع احتمال انتقال تأثيرها السلبي إلى الجهاز المصرفي في بلاد أخرى، مما يطرح فكرة وضع أنظمة متطورة للإنذار المبكر للأزمات؛

- قد يؤثر تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية بصورة غير مباشرة على الاستقرار المالي للدولة وذلك من خلال زيادة قابلية تدفقات رأس المال للتقلب، ففي حالة فقدان الثقة أوفي حالة الأزمات المالية (كما حدث إبان الأزمة الآسيوية عام **1997م**) يكون هناك اتجاه عام من قبل رؤوس الأموال للنزوح إلى الخارج وبالتالي تقويض الاستقرار في الاقتصاد الكلى والنظام المالي؛

- نظرا لأن الدول النامية لا تتمتع بمزايا نسبية في تقديم تلك الخدمات، فإن فتح أسواق الخدمات المالية المحلية للاستيراد من شأنه زيادة العبء على ميزان مدفوعاتها.

6- خصخصة البنوك:

[1] نفس المرجع، ص. ص. 79- 80.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

لعل من أهم آثار العولمة المالية على الأجهزة المصرفية خاصة في بلدان النامية هو خصخصة البنوك التي تعتبر عنصرا حاسما في إصلاح القطاع المصرفي، وتحرير ظروف الدخول في مجال الصناعة المصرفية لجعلها موضع منافسة[1].

وتتمثل أهم دوافع الاتجاه نحو خوصصة القطاع البنكي في مواجهة المتغيرات المصرفية العالمية والتكيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، إلى جانب تدعيم مفهوم البنوك الشاملة ومواجهة المنافسة في السوق المصرفية وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية وتقليل معدلات المخاطرة وخاصة مع بروز فكرة الاندماج المصرفي وقيام كيانات مصرفية عملاقة من شأنها التأثير سلبا على البنوك الصغيرة[2].

7- الاندماجات المصرفية: يعد الاندماج المصرفي أحد أهم التغيرات المصرفية العالمية التي تزايد تأثيرها بقوة، خاصة خلال العقد الماضي مع تسارع وتيرة العولمة والتحرر المالي في ظل بيئة اقتصادية تنطوي على العديد من المخاطر، ويبدو أن عملية الاندماج المصرفي من كثرتها وسرعتها وشمولها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم تقريبا[3].

8- ظهور البنوك الإلكترونية: يعد التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي في عصر العولمة، حيث اهتمت البنوك اهتماماً كبيراً بتكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات والحواسب الآلية وتطويعها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة وتطوير أساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية من البنوك إلى العملاء بدقة وســـهولة ويسر، ولعل من أهم ملامح هذه المنظومة الحديثة هو الانتقال التدريجي من البنوك التقليدية التي لها وجود مادي في شكل فروع ومعاملات إلى "البنوك الافتراضية" والتي تعتمد على شبكة الانترنت في تقديم خدماتها للعملاء وهى ما تسمى "**Internet Banks**" لتضيف أبعاداً غير مسبوقة للعمل المصرفي، مما أدى إلى تحرير العملاء من قيود الزمان والمكان وتوفير الوقت والجهد لعملاء البنوك[4].

لذا فقد بات لزاماً على البنوك أن تواجه هذا التحول التكنولوجي بسرعة وكفاءة عالية والعمل على استيعاب أساليب التكنولوجيات المتطورة.

ثانيا: الإنعكاسات السلبية

إن العولمة المالية إلى جانب ما يمكن أن يترتب عنها من آثار إيجابية على الجهاز المصرفي، يمكن أن تنعكس سلبا على هذا الأخير حيث يمكن أن تتسبب فيما يلي:

---

[1] مالكوم، نايت. "الدول النامية والتي تمر بمرحلة انتقال تواجه العولمة المالية". **مجلة التمويل والتنمية**، (العدد رقم42، جوان1999م)، ص.43.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، المرجع السابق، ص. ص. 33- 34.

[3] نفس المرجع، ص. 42.

[4] الطاهر، هارون. العقون، نادية. "الجهاز المصرفي ومتطلبات العولمة المالية". مداخلة مقدمة بأعمال الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة – منافسة، مخاطروتقنيات– (جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل، 2005م)، ص. ص. 6 – 7.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

1- تزايد حدوث الأزمات بالبنوك: في إطار العولمة المالية تزايدت المنافسة بين البنوك وخاصة بعد تزايد عمليات الاندماج بين المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، إلى جانب ظهور البنوك متعددة الجنسيات، لكن ورغم تطور هيكل وأداء البنوك، يبقى دائما الجهاز المصرفي معرضا للصدمات، إذ يمكن القول أن من بين الآثار السلبية للعولمة المالية على الجهاز لمصرفي هي تلك الأزمات القوية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي في العديد من دول العالم بما لها من آثار سلبية على مجمل الاقتصاديات الوطنية التي حدث فيها، بل وامتد عدواها إلى الجهاز المصرفي في بلدان أخرى الأمر الذي يستدعي ضرورة وضع نظم للإنذار المبكر يعتمد على مجموعة من المؤشرات للتنبؤ بالأزمات قبل وقوعها، وتعتبر التدفقات الدولية لرأس المال أحد أهم العوامل المهددة لاستقرار البنوك، والواقع أن أغلب الأزمات المصرفية كانت كلها تقريبا مرتبطة بتراجع سلبي في تدفقات رؤوس الأموال بما لها من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي ككل[1]؛

2- إضعاف قدرات البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية: إن النظرية الاقتصادية تظهر أن هدف التحرير الكامل لحركة رؤوس الأموال لا يمكن أن يتحقق في نفس الوقت مع ثبات سعر الصرف واستقلالية السياسة النقدية. فالانفتاح على أسواق رأس المال العالمية يؤدي إلى تقليل مجالات العمل الممكنة أمام السياسة النقدية، أين يصبح من الصعب على البنوك المركزية التحكم في السياسة النقدية، فمثلا الضغوط التضخمية الناتجة عن التدفقات الكبيرة والمفاجئة لرأس المال الأجنبي، تجعل من الصعب اتخاذ القرارات المتعلقة بتنظيم وتوقيت السياسات الاقتصادية اللازمة[2]؛

3- انتشار عمليات غسيل الأموال Money Laundering: تواصل ظاهرة غسيل الأموال نموها بشكل متزايد في ظل العولمة المالية مما يهدد الاستقرار الاقتصادي. ويكمن حجم المشكلة في ضخامة الأموال التي يتم غسلها كل عام والتي تتدفق عبر النظام المالي العالمي، ويعتبر البنك طرفا أصليا مشاركا في عمليات غسيل الأموال وتقديم التسهيلات اللازمة لضخ الأموال المشبوهة في الاقتصاد القومي، لاسيما وأن المنافسة العالمية قد ساهمت في تسهيل نقل هذه الأموال من دولة إلى أخرى، حيث ترحب البنوك بالأموال القادمة إليها رغبة في جذب الودائع بصرف النظر عن مصدرها مادامت الأرباح التي ستتحقق طائلة.

المطلب الثاني: ظهور البنوك الشاملة

يكمن القول أن من المتغيرات المصرفية العالمية التي عكستها العولمة على أداء وأعمال البنوك ظهور ونمو كيانات مصرفية جديدة تعتبر انقلابا واضحا في عالم البنوك، والتي تعرف بالبنوك الشاملة التي تقوم

[1] نفس المرجع، ص. 07.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، المرجع السابق، ص. 46.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

بكل الوظائف التقليدية وغير التقليدية في منظومة واحدة تقوم على توزيع كامل الأعمال، والوظائف لتلبي كل طلبات العميل وتحل مشكلاته.

ومن هذا المدخل يمكن تعريف البنوك الشاملة: "بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند الى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع ما بين البنوك التجارية والتقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال"[1].

وببساطة المصرف الشامل هو ذلك المصرف الذي يسعى الى تنمية موارده المالية من كافة القطاعات، كما يقدم الائتمان الى كافة القطاعات[2].

لذلك يمكن القول أن المصرف الشامل هو: "كيان مصرفي يسعى الى تعظيم الأرباح من خلال التنويع في مصادر التمويل".

وهكذا يتضح أن المصارف الشاملة يتحدد دورها من خلال كونها بنوك تقوم بأعمال كل البنوك التجارية أو الاستثمارية والأعمال والبنوك المتخصصة في وقت واحد، أي أنها بنوك غير متخصصة وبالتالي تقوم بكافة الخدمات المصرفية بصفة عامة والخدمات المستحدثة بصفة خاصة، وتقوم استراتيجية البنوك الشاملة كما هو واضح على استراتيجية التنويع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار والتنويع، يعني ألا ينحصر نشاط البنك في قطاع معين أو في مجموعة من القطاعات، وهذا ما يرفع من الآثار الإيجابية، ومن ثم نشأة البنوك الشاملة كمؤسسة عالية تجمع بين وظائف متعددة منها المتعلقة بأعمال المشتقات المالية والعقود المستقبلية وكافة الأدوات المستحدثة في الاستثمار وإدارة المخاطر المالية.

إن فكرة المصارف الشاملة كانت مطبقة عمليا في بعض الدول مثل: ألمانيا وهولندا وغيرها من الدول الأوربية، حيث كانت المصارف فيها منذ البداية تقدم خدمات متنوعة، هذا على العكس من المصارف الأمريكية والتي فرضت عليها التخصص عن طريق قانون "**Steagall Glass**" الذي وضع سنة **1933م**، ولكن زمع هذا النجاح الذي حققته الصيرفة الشاملة في بلدان عديدة والتطور الحاصل في الأسواق المالية العالمية تم الغاء قيود هذا القانون[3].

تنطوي ادارة الخدمات المصرفية الاضافية والمقاصة بالبنوك الشاملة على العديد من الخدمات التي تسعى تلك البنوك ادارتها بكفاءة لتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة، وأهم هذه الخدمات[4]:

---

[1] عبد المطلب، عبد الحميد. **العولمة واقتصاديات البنوك** (الإسكندرية: مركز الأهرام للنشر، 2001م)، ص. ص. 51- 52.

[2] بدوي، سيد طه. **مقدمة في النقود والبنوك** (القاهرة: مصر، دار النهضة العربية، 2006م)، ص.217 .

[3] الطاهر، عبد الله. موافق، علي خليل. **النقود والبنوك والمؤسسات المالية** (الأردن: مركز يزيد للنشر، 2006م)، ص. ص. 247- 249.

[4] عبد المطلب، عبد الحميد. **البنوك الشاملة "عملياتها وادارتها "** (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة، 2006م)، ص. ص. 44 – 47.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

أولا: خدمات المعاملات الدولية

وتشمل العديد من الخدمات وأهمها:

- خدمات المصدرين والمستوردين والتي تشمل تقديم المعلومات والمشورة وانهاء المعاملات المالية؛
- عمليات الأطراف الأخرى مثل اصدار وقبول الدفع الدولية ومثل الحوالات المصرفية...الخ؛
- خدمات تمويل التجارة الدولية باستخدام الكمبيالات المستندية والاعتمادات المستندية...الخ.

ثانيا: خدمات أمانة الإستثمار

تعتبر إحدى السمات الرئيسية للبنوك الشاملة في مفهومها الحديث حيث تقوم تلك البنوك بخدمات لعملائها وأهمها:

- خدمات الأفراد مثل إدارة أموال العملاء؛
- خدمات المشروعات والشركات؛
- خدمات المعلومات والخدمات الخاصة والتي تشمل انشاء مراكز خاصة لمساعدة العملاء في بناء نظام معلومات خاص بهم؛
- خدمات متابعة المبيعات؛
- خدمات التسجيل والإصدار الخاصة بالأسهم والسندات.

وفي إطار هذا العرض المختصر للبنوك الشاملة يجب أن تكون هناك رقابة على الجودة الشاملة للمصارف والمقصود بها مدى التزام المنتج المصرفي بالمواصفات والتصميمات، وكلما كانت هناك رقابة كان هناك تطابقات بين التصميمات وخاصة الانتاج الفعلي كلما كانت درجة الجودة والعكس صحيح[1].

المطلب الثالث: إتفاقية GATS

تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات **GATS** من النتائج الهامة لجولة الأورجواي، فقد كان نطاق تطبيق القواعد الدولية للتجارة المتعددة الأطراف قبل هذه الجولة مقتصرا على التجارة في السلع، لكنه امتد في ظل الاتفاق الجديد ليشمل التجارة في الخدمات، والتي تهدف إلى توسيع التجارة في الخدمات كوسيلة لدفع النمو الاقتصادي العالمي بسبب الزيادة الملحوظة في قيمة الخدمات في التجارة الدولية والتي تم أبراز أهميتها وتطورها سابقا، حيث يعتبر التوقيع على الاتفاقية نقطة البداية فقط لتجارة الخدمات، ويؤكد على ذلك حجم المفاوضات اللاحقة التي أسفرت عن توقيع عدد من البروتوكولات الملحقة في مجال الالتزامات المحددة، بالإضافة إلى استكمال المفاوضات لوضع قواعد الدعم، والمشتريات الحكومية والوقاية.

أولا: إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ال GATS

[1] Shigeru Mizuno, La maitrise pleine et entrée de la qualité. (paris: economica), p.18.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

تعود فكرة إنشاء المنظمة إلى فبراير **1946م**، عندما تقدمت الحكومة الأمريكية باقتراح للبدء في مفاوضات تجارية دولية لتحرير التجارة من ال قيود المفروضة عليها، ليصدر من خلالها وثيقة عرفت باسم "ميثاق هافانا"، ويهدف إلى وضع أسس التوصل لاتفاقية التجارة الدولية والعمل على إنشاء منظمة التجارة الدولية[1]، إلا أن الكونغرس الأمريكي اعترض على مشروع الميثاق ولم يكتب له الظهور، وبعد أن سقطت فكرة إنشاء المنظمة الدولية للتجارة، فإنه في نفس الوقت دعت الولايات المتحدة بعض الدول إلى التفاوض بشأن تخفيض التعريفات الجمركية وتخفيض القيود الكمية على الواردات بهدف توسيع التجارة العالمية وأن تأخذ من ميثاق هافانا ذلك الجزء الذي يتماشى مع مصالحها وتضعه موضع التنفيذ تحت مسمى آخر، ومن هنا جاءت فكرة الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الجات "**GATT**"، وذلك في أكتوبر **1947م** لتصبح سارية المفعول ابتداءا من **1948م**، وذلك من طرف مندوبي **23** دولة، لتصبح الاتفاقية وتنتهج الجات المفاوضات التجارية كسبيل لتحرير التجارة الدولية، وقد عقدت **08** جولات تركزت الخمس الأولى للتخلص من الحواجز الجمركية، بينما اهتمت الجولات الأخرى بالتخلص من الحواجز غير الجمركية، وتعتبر الجولة الأخيرة أهم الجولات وأطولها (من **1986م** إلى **1993م**)، حيث استمرت ضعف المدة المقررة لها، كما شملت على أكبر عدد من الدول المشاركة، إذ وصل إلى **124** دولة، وقد عقدت هذه الجولة بطلب من الولايات المتحدة، وانتهت بإصدار الوثيقة النهائية، والتي تشمل 28 وثيقة وهذه الاتفاقيات تقبل دون تجزئتها2، وقد تم التوقيع عليها في مراكش في **15** أفريل **1994م** مع عرض اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية للتوقيع، كما شملت الجولة عدة نتائج أخرى حيث تم التوقيع على اتفاقيات هامة كاتفاقية تحرير تجارة الخدمات والسلع الزراعية...الخ، وقد استغرقت عملية الانتقال من الاتفاقية العامة إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ما يقارب نصف قرن من خلال الجولات التي يوضحها الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): جدول يبين جولات الانتقال من الاتفاقية العامة إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة:

الجولة	التاريخ	الدولة	موضوع الجولة
جنيف	**1947م**	سويسرا	التعريفة الجمركية
نسين	**1949م**	فرنسا	التعريفة الجمركية
تور كوي	**1951م**	إنجلترا	التعريفة الجمركية
جنيف	**1956م**	سويسرا	التعريفة الجمركية
ديلون	**1960م – 1961م**	سويسرا	التعريفة الجمركية
كيندي	**1964م – 1967م**	سويسرا	التعريفة الجمركية + إجراءات ضد الإغراق

[1] عياش، قويدر. إبراهيمي، عبد الله. "آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم"، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**. (العدد رقم 02، الشلف، 2000م)، ص. 52.

[2] محمد، محمد إبراهيم. **الجات"الآثار الإقتصادية لاتفاقية الجات"** (مصر: الدار الجامعية، 2003م)، ص. ص. 36– 37.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

طوكيو	1973م – 1979م	سويسرا	التعريفة الجمركية + القيود غير الجمركية
الأرجواي	1986م – 1993م	سويسرا	التعريفة الجمركية + إدماج السلع الزراعية والمنسوجات والملابس والخدمات

المصدر: صفية، أحمد أبو بكر. "أثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على سوق التأمين العربي". مداخلة مقدمة بأعمال الملتقى العربي الثاني حول التسويق في الوطن العربي (الفرص والتحديات). (الدوحة – قطر، 06 – 08 أكتوبر 2003م)، ص. 103.

ثانيا: مهام ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة

إن منظمة التجارة، تم إقرار إنشاؤها في جولة الأروجواي وأصبحت سارية المفعول في 01 جانفي 1995م، واتخذت سويسرا مقرا لها، لتحل محل الجات، وبالتالي تعتبر منظمة التجارة العالمية الإطار القانوني والمؤسسي لنظام التجارة بين دول العالم، وهي تتضمن التزامات تعاقدية أساسية تحدد للحكومات كيفية صياغة وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية المحلية، وتسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول من خلال المناقشات والمفاوضات الجماعية وفض المنازعات التجارية.

1- مهام المنظمة العالمية للتجارة: تتمثل مهام المنظمة في النقاط الآتية[1]:

- تسهيل تطبيق وإدارة وتنفيذ النتائج التي تم تحقيقها في جولة الأروجواي؛
- العمل كمنتدى لأعضاء المنظمة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وكإطار لتنفيذ نتائجها؛
- إدارة وإجراء تسوية المنازعات ومحاولة حسمها؛
- مراقبة السياسات التجارية الوطنية؛
- التعاون مع المؤسسات الدولية المختصة بالسياسات الاقتصادية العالمية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والوكالات التابعة له من أجل تنسيق السياسات الاقتصادية العالمية.

2- مبادئ المنظمة العالمية للتجارة: تتمثل مبادئ المنظمة في النقاط الآتية:

أ- مبدأ عدم التمييز في المعاملات التجارية: إن الغرض الرئيسي لهذا المبدأ هو تهيئة فرص المنافسة الكاملة بين البلدان الأعضاء وهو ما يقضي إتباعها لمبدأين:

- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** يعني أن أي ميزة تمنحها دولة لدولة أخرى، فإن هذه الميزة سوف تسري على جميع الأعضاء دون شرط؛
- **مبدأ المعاملة الوطنية:** يعني أن تلتزم الدول الأعضاء بمنح المنتجات الأجنبية نفس معاملة المنتجات الوطنية وذلك من حيث الضريبة والقوانين الداخلية...الخ؛

[1] فهد، خلف البادي. "آثار انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي السعودي اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية". مداخلة مقدمة بأعمال الملتقى الدولي حول الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية. (المملكة العربية السعودية 02 – 04 يونيو 2007م)، ص. ص. 09 – 10.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ب- مبدأ المعاملة بالمثل: وبموجب هذا المبدأ أن تستطيع أي دولة عضو في المنظمة اتخاذ تدابير وإجراءات ضد أي دولة أخرى عضو في المنظمة أيضا سبق لها اتخاذ تدابير وإجراءات مماثلة.

ج- مبدأ الشفافية: ويقصد به نشر المعلومات حول القوانين واللوائح الوطنية والممارسات التجارية السائدة بشكل صحيح[1].

د- مبدأ المعاملة الخاصة والتمييزية للدول النامية والأقل نموا: حيث تضمنت الاتفاقيات إقرار مبدأ حق الدول النامية والأقل نموا في معاملة خاصة وأكثر تمييزا سواء من ناحية مستويات التعريفة الجمركية أو درجة التزامها بالقواعد وبتوقيتات تنفيذها، فضلا عن التزام الدول المتقدمة بإتاحة المساعدات والمعونات الفنية اللازمة لهذه الدول.

ه- مبدأ العدول عن استخدام القواعد الفردية: أي استخدام القواعد متعددة الأطراف، وتطبيقها مجموعة من الدول ولا تنفرد كل دولة بوضع القواعد الخاصة بها بهدف إقامة نظام تجاري عالمي حر.

مبدأ اقتصار الحماية على استخدام التعريفة الجمركية: حيث استبعدت المنطقة وسائل الحماية الأخرى، وأقرت بإمكانية استخدام التعريفة الجمركية دون سواها كأداة لتحقيق الحماية المطلوبة.

المبحث الثالث: نحو إصلاح النظم المصرفية لمواجهة تحديات العولمة المالية

أصبح لزاما على البنوك في ظل عالم مصرفي متغير من أهم ملامحه التحرير والانفتاح والمنافسة والإبداع على تبني استراتيجيات ملائمة لتفادي التأثيرات السلبية لهذه التطورات وكذا مواكبتها بشكل يرقى بأدائها الى مستوى أحسن.

ويمكن في هذا الخصوص تحديد عدد من محاور العمل الرئيسية لتطوير جودة الخدمات المصرفية المقدمة، ودعم القدرات التنافسية للجهاز المصرفي الجزائري.

المطلب الأول: ضرورة مواكبة التكنولوجيا الحديثة في المجال المصرفي

فالصناعة المصرفية أهم ما يميزها في عصر العولمة هو تزايد دور التكنولوجيا المصرفية والعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بغية تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات المصرفية وابتكار تطبيقات جديدة للخدمات المصرفية تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء، بما يتواءم مع التطور المتسارع للصناعة المصرفية في القرن الحادي والعشرين ابتداء من سبتمبر **2005م**، والانضمام المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة واتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية **GATS**، الى تحديث البنوك الجزائرية عن طريق ادخال واستخدام التقنيات التكنولوجية في البنوك الجزائرية، لقد ساهمت الى حد ما في تطوير العمل المصرفي في الجزائر الا أن الفجوى التكنولوجية بين البنوك الجزائرية والأجنبية لا تزال كبيرة ويرجع هذا الى العديد من المعوقات نذكر منها[2]:

[1] نفس المرجع، ص. 10.

[2] عبد القادر بريش، المرجع السابق، ص. 294.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

– قصور البيئة القانونية والتشريعية في تقنين المعاملات المصرفية الالكترونية، وحماية حقوق الملكية؛

– تعدد المخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية ومنها مخاطر المنافسة ومخاطر التشغيل والمخاطر الائتمانية وتزايد جرائم القرصنة والتزوير الخاصة بالبطاقات البلاستيكية؛

– غياب الوعي المصرفي لدى الفرد الجزائري، فهناك ضعف في الاقبال على استخدام وسائل الدفع الالكترونية، هذا الى جانب تعطل الموزعات الآلية وهي في معظم الوقت خارج مجال الخدمة، أي أن بطاقات الدفع الالكترونية لم تكسب المصداقية بشكل كبير في الجزائر؛

إن أهم المحاور التي يجب أن تتبناها الجزائر لتعظيم استفادتها من التطبيقات التكنولوجية الحديثة في العمل المصرفي ما يلي:

– زيادة الانفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات **Information Technologie** باعتباره أهم الأسلحة التي تحرص البنوك على اقتنائها للصمود في وجه المنافسة وتقديم خدمات مصرفية متطورة، وأن تضطلع الدولة بمهمة التحديث التكنولوجي للبنوك العامة في المرحلة الراهنة؛

– الإسراع في تنفيذ شبكة الاتصال بين المركز الرئيسي لكل بنك وباقي فروعه بما يضمن سرعة تداول البيانات الخاصة بالعملاء وإجراء التسويات اللازمة عليها، بالإضافة الى الارتباط بالشبكات الالكترونية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى محليا وعالميا؛

– ضرورة التوسع في استخدام النقود الإلكترونية وتعميم خدمات الصراف الآلي **ATM** والتوسع في تعميم استخدام البطاقات البنكية كأداة للسحب والائتمان ومنح الحوافز للأفراد حاملي البطاقات والتجار الذين يقبلون التعامل بالبطاقات البنكية بالإضافة الى تقديم خدمات متنوعة مثل أوامر الدفع الالكترونية التي يطلبها العملاء لتسوية معاملاتهم المالية والتجارية؛

– التوسع في اصدار البطاقات البنكية مثل البطاقات الذكية **Smart Cards**، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في تأمين المعاملات المصرفية الالكترونية المرتبطة بالتجارة الالكترونية حيث يتوافر فيها عناصر الحماية ضد عمليات التزوير وسوء الاستخدام؛

– إصدار القوانين والتشريعات الخاصة بالعمليات المصرفية الإلكترونية كالقانون الخاص بالتوقيع الإلكتروني والقوانين التي تنظم التجارة الإلكترونية وتكييف القوانين السارية مع تطور المعاملات المصرفية الالكترونية كتزوير البطاقات البنكية والدخول الى الحسابات الشخصية وقرصنة وتخريب المواقع الالكترونية؛

– نشر الوعي المصرفي لدى الأفراد وإبراز عامل الثقة في التعامل بالشبكات الالكترونية وكذا التحويل المالي الالكتروني.

رغم المجهودات المبذولة من طرف البنوك الجزائرية لملاحقة التطورات التكنولوجية في مجال الصناعة المصرفية، كاقتناء أحدث التجهيزات والهواتف والأنظمة الآلية كنظام **DELTA**، إلا أنه مازال الكثير مما يجب عمله من طرف البنوك الجزائرية في هذا المجال للوصول الى المستويات العالمية في

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ميدان استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية ولعل هذا الجانب يعد من بين نقاط الضعف التي تسجل للبنوك العمومية الجزائرية[1].

المطلب الثاني: إستراتيجية تنويع الخدمات المصرفية وإستراتيجية التسويق المصرفي

سنتطرق إلى إستراتيجيتين يجب على البنوك الجزائرية إتباعها لدعم قدراتها التنافسية.

أولا: تنويع الخدمات المصرفية

تتعرض البنوك الجزائرية الى منافسة شرسة مع البنوك الأجنبية من جهة، والمؤسسات المالية من جهة أخرى وبالتالي فالبنوك الجزائرية مطالبة بتقديم خدمة متكاملة من الخدمات المصرفية حتى تتمكن من تحقيق هذا الغرض عليها القيام بالخدمات الآتية:

- الاقراض بكافة أشكاله وأنواعه، أي عدم الاقتصار على تقديم القروض للشركات الكبيرة بل أيضا تقديم القروض للأفراد اللذين يرغبون في انشاء مؤسسات فردية صغيرة للحرفيين[2]؛
- تشجيع قروض الاستهلاك والاستفادة من الفرص التسويقية للمنتجات؛
- الاهتمام بتقديم القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة وأن المشاكل التي تعاني منها المؤسسات مشكلة التمويل وصعوبة الحصول على القرض البنكي؛
- تشجيع تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية للوقوف عند رغبة شريحة كبيرة من العملاء؛

بالإضافة الى تقديم بعض الخدمات الحديثة مثل:

- التأجير التمويلي؛
- القروض المشتركة؛
- خصم الفواتير التجارية؛
- شراء التزامات التصدير؛
- تقديم خدمات التحوط والتغطية من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة والصرف مثل عقود الخيارات والمستقبليات، بالإضافة الى العقود الآجلة واتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة3.

ثانيا: تبني إستراتيجية التسويق المصرفي

يعد تبني مفهوم التسوق المصرفي الحديث أمرا ملحا في التطورات المتلاحقة التي تشهدها الساحة المصرفية، ويمثل التسويق المصرفي أحد ركائز الفلسفة المصرفية في العصر الحديث، فهو الذي أكسب البنوك في البلدان المتقدمة نجاحا هاما وأعطاها وضعية تنافسية زائدة وثقة وولاء المستثمرين والأفراد.

---

[1] عبد القادر بريش، المرجع السابق، ص. ص. 295 – 296.

[2] جمعون، نوال. **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر**– رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004م/2005م)، ص. 167.

[3] مدحت، صادق. **أدوات وتقنيات مصرفية** (مصر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع 2001م)، ص. 36.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

التسويق المصرفي هو: "التوجه المنظم للخدمات المصرفية الى الزبائن بالطريقة التي تحقق رضى الزبائن وأهداف البنك".

كما يعرف بأنه "عملية تطبيق تقنيات وإجراءات التسويق في المجال المصرفي"، يفهم من هذا التعريف بأن التسويق المصرفي هو عبارة عن فكرة تطبيق لتقنيات التسويق، وتوفير كل الموارد والوسائل التي تسمح للبنك بتحقيق اهدافه بطريقة سهلة.

وعلى هذا يمكن صياغة تعريف للتسويق المصرفي بأنه "دراسة كل من السوق المصرفية والزبون عن طريق تحديد رغباته واحتياجاته والعمل على اشباع هذه الرغبة بدرجة أكبر من درجة الاشباع التي يحققها المنافسون"[1].

المطلب الثالث: تنمية مهارات العاملين والتكيف مع المعايير المصرفية الدولية الجديدة

أولا: تنمية مهارات العاملين بالبنوك

من المعروف أن العنصر البشري يعد من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي، فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها ادارات البنوك في السنوات الأخيرة لتطوير الخدمات المصرفية، إلا أن هذه الجهود سوف تظل محدودة النتائج ما لم يتواكب معها تطوير إمكانيات العاملين وقدراتهم اللازمة لاستيعاب التطورات المتلاحقة في مجال الخدمات المصرفية بما يضمن رفع مستوى تقديم الخدمة المصرفية وتحقيق أفضل استثمار للموارد البشرية للبنوك الجزائرية، ويتطلب الارتقاء بمستوى أداء العنصر البشري تبني عدد من الإستراتيجيات المتكاملة للوصول الى النموذج المصرفي الفعال ونذكر منها مايلي[2]:

- قيام البنوك بتخصيص نسبة محددة من أرباحها للاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها استثمار المستقبل؛
- التوسع في البعثات التدريبية الخارجية لموظفي البنوك لتعميق استيعابهم لتطبيقات التكنولوجيا المستخدمة في البنوك العالمية وطرق التعامل معها وكيفية تطويرها؛
- تطوير اختصاصات القيادات الإدارية والإشرافية حتى يتم التعرف على قدرات العاملين وتوجيهها التوجيه الأمثل والعمل بروح الفريق الواحد لتحقيق الانسجام المطلوب في أداء كافة العاملين؛
- ضرورة مشاركة العاملين في وضع أساليب تطوير الأداء؛
- وضع نموذج موضوعي لتقديم أداء العنصر البشري من خلال عدة معايير تأخذ في الاعتبار أداء الوحدة المصرفية التي يعمل بها الموظف ودوره في تحقيق هذه النتائج مع ضرورة تحقيق التفاعل المستمر والمباشر بين الرئيس والمرؤوس بما يسمح بحسن التقييم.

[1] لعذور، صورية. **أهمية التسويق المصرفي في تحسين العلاقة مع الزبون**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2008م، ص. 30.

[2] حبار، عبد الرزاق. **النظام المصرفي الجزائري ومتطلبات لجنة بازل بين الواقع والتحديات**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف 2004م – 2005م، ص. 28.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ثانيا: التكيف مع المعايير المصرفية الدولية الجديدة

في ضوء تغيرات بيئة العمل المصرفي على المستوى المحلي والعالمي، والتي فرضت على صانعي السياسات المصرفية والمؤسسات الدولية وضع العديد من القواعد والمعايير الرامية الى تحقيق السلامة المصرفية الدولية، فالبنوك الجزائرية مطالبة بمراعاة هذه القواعد في سياق سعيها إلى تحقيق خدماتها والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة لزيادة قدراتها التنافسية في السوق المصرفية ومن بين أهم المجالات التي ينبغي العمل على مواكبتها نذكر ما يلي:

1- تدعيم القواعد الرأسمالية:

تحتل قضية تدعيم رؤوس أموال البنوك أهمية متنامية بوصفها خط الدفاع الأول عن أموال المودعين وصمام الأمان في مواجهة الصدمات والأزمات، فضلا عن أهميتها في منح قدرة أكبر للبنك على تنويع خدماته واستخداماته، ومن ثم فقد اهتمت لجنة بازل بشأن كفاية رأس المال لوضع قواعد جديدة تعكس المخاطر الحقيقية التي يواجهها العمل المصرفي في الوقت الراهن حيث تم ادراج أنواع جديدة من المخاطر يمكن أن يؤدي الى زيادة كبيرة في الحجم المطلق لمتطلبات رأس المال (بازل2)، وفي إطار العمل على الحد من تكرار الأزمة الائتمانية العالمية تم الإتفاق على قوانين ولوائح جديدة(بازل3) تلزم البنوك برفع احتياطي رأس المال، وذلك من خلال الاحتفاظ برأس مال ممتاز يعرف ب"رأس مال أساسي من المستوى الأول"، مع منح البنوك فترة انتقالية لكي تتأقلم معها أي إبتداءا من يناير **2015**م وبحلول **2019**م يستوجب على البنوك أن تملك احتياطي لرأسمال إضافي، الأمر الذي يصعب على البنوك الجزائرية استفاءه خاصة في ظل ضعف قاعدة رأس المال بها وصغر حجمها وقد تبين من خلال الدراسة ضعف قاعدة رأسمال للبنوك العامة الجزائرية، حيث أن أكبر بنك من حيث رأس المال هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا يتجاوز رأس ماله **470** مليون دولار بالمقارنة مع البنوك الكبرى في العالم، وهذا ما يستوجب على السلطات الجزائرية رفع رأس المال بالنسبة لهذه البنوك وفقا للمعايير الدولية بالإضافة الى القيام بعمليات الاندماج فيما بين البنوك العامة لتقوية قاعدة رأس المال وتحقيق المزايا التي تنجم عن عملية الاندماج لزيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفي[1].

2- وضع آلية للإنذار المبكر:

من أجل تفادي تكرار الآثار المدمرة للأزمات البنكية التي هزت النظام البنكي الجزائري فلقد أصبحت هناك حاجة ماسة لإنشاء آلية للتنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية التي قد تتعرض لها البنوك الجزائرية مستقبلا، وذلك للعمل على زيادة قدرة البنوك على الاستخدام الكفء لمواردها والتصدي للمخاطر التي قد

[1] مبارك، بعلي حسني. **إمكانيات رفع كفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الإقتصادية والمصرفية المعاصرة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2012م، ص. ص.163- 164.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

تواجهها أثناء قيامها بأعمالها المختلفة، فضلا عن مساعدة صانعي القرار في التعرف على أية اختلالات خاصة في المدى القصير واقتراح أهم الأساليب والإجراءات التي تعالج المخاطر قبل تفاقم حدتها.

وفي هذا السياق يمكن طرح عدد من التوصيات التي يجب أخذها في الاعتبار عند إنشاء آليات الإنذار المبكر، نذكر منها:

– ضرورة توفير نظام جيد للمعلومات من أجل جمع المعلومات الدقيقة والكافية في الوقت الملائم وتحليلها لاتخاذ قرارات سليمة لمواجهة المشاكل التي قد تتعرض لها البنوك فجأة،

– اتخاذ مجموعة مناسبة من المؤشرات القياسية التي يمكن من خلالها التنبؤ بالمخاطر وذلك في ضوء ظروف كل بنك والوضع الاقتصادي للدولة،

– دراسة الأزمات البنكية السابقة التي حدثت بالدول الناشئة واستخلاص الدروس المستفادة منها للجهاز المصرفي الجزائري، والعمل على تفادي الأخطار التي وقعت فيها[1].

3– تقييم الدور التوجيهي والرقابي للبنك المركزي:

لا يمكن أن نغفل عن الدور الكبير للبنك المركزي في تفعيل وتطوير أداء الجهاز المصرفي الجزائري في مرحلة تحرير الخدمات البنكية، وفي هذا الإطار يجب العمل على ما يلي[2]:

– تهيئة المناخ التشريعي ليتلاءم مع المستجدات على الساحة المصرفية الدولية خاصة في ظل العولمة والتحرر الاقتصادي العالمي؛

وفي هذا الإطار يجب العمل على:

تطوير وتقوية الدور الرقابي والإشراف للبنك المركزي على البنوك ليتلاءم مع المخاطر العديدة التي أصبحت تتعرض لها البنوك في ظل الإقبال المتزايد على تقديم المنتجات المصرفية.

العمل على تدعيم قوائم المحاسبة والمراجعة بالبنوك وتحديدها وفقا للمعايير الدولية.

– ضرورة توفير الكوادر الفنية اللازمة لتحليل البيانات الواردة من البنوك مع تكثيف التفتيش الدقيق لكل البنوك العربية بما فيها وحدات الجهاز المصرفي؛

– السعي بقوة الى إقامة سوق مصرفية ومالية عربية مشتركة تزداد من خلالها القدرات التنافسية لكل البنوك العربية بما فيها البنوك الجزائرية في إطار قيام السوق العربية المشتركة لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية والمالية.

---

[1] سدرة، أنيسة. **حوكمة البنوك في ظل التطورات المالية العالمية حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2010م/2011م)، ص.ص. 226 – 227.

[2] تمجغدين، نور الدين. عرابة، الحاج. "تحديث الطاع المصرفي في الجزائر الاستراتيجية والسياسة المصرفية". مداخلة مقدمة بأعمال الملتقى الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري. (جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2012م).

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا أن بفعل العولمة المالية حدثت الكثير من الاتجاهات العالمية في المجال المصرفي، كالأخذ بنظام البنوك الشاملة والخوصصة، إضافة على تحول العمل المصرفي من العمل التقليدي للبنوك والتوجه نحو العمل المصرفي الإلكتروني.

ومع زيادة التوجه نحو العولمة وإلغاء الرقابة على الصرف وحرية دخول وخروج الاموال عبر الحدود، تزايدت ظاهرة غسيل الأموال والهدف لهذه الظاهرة هو إخفاء مصدر الاموال المكتسبة من نشاطات غير شرعية وتحويلها عن طريق الكثير من الأساليب إلى أموال مشروعة لا تثير الشبهات ولا يمكن متابعتها.

تعتبر العولمة المالية تحديا أمام الجهاز المصرفي الجزائري، لا بد من مسايرتها ومحاولة التكيف مع كل ما تحمله من إيجابيات وسلبيات وتستفيد منها والتقليل من مخاطرها وتهديداتها قدر الإمكان، وفي عصر تتزايد فيه الارتباطات والتكتلات بين الدول وحتى المؤسسات وخاصة في المجال المصرفي في ظل التحرر المالي الذي يعرفه العالم والذي فرض على البنوك العمل المستمر من أجل تطوير خدماتها وكذا ابتكار خدمات مصرفية جديدة تتميز بسرعة في الأداء وتخفيض التكاليف وهذا من أجل إرضاء وجذب عملاء جدد.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الفصل الثالث

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

مقدمة الفصل:

تقاس فعالية النظم المصرفية بقدرتها على تعبئة الموارد المالية وتوظيفها وفق أفضل الصيغ الممكنة، وهو ما يتطلب وجود بيئة اقتصادية واجتماعية وقانونية تسمح للبنك بأداء وظائفه وتحقيق أهدافه في ظل التمتع بحرية العمل واستقلالية القرار.

وبالإسقاط على الجزائر يمكن ملاحظة حداثة النظام المصرفي الجزائري الذي نشأ في ظل ظروف خاصة تميزت بانتهاج الاشتراكية كخيار شعبي وكأسلوب بناء وكنظام اقتصادي، وهو ما يقتضي مركزية التخطيط واتخاذ القرار.

ولأن مقاربة عمل النظام المصرفي تستند إلى فلسفة النظام الاقتصادي المتبع وتستمد منه، فإن الأهداف المنوطة به والمتمثلة في تمويل برامج التنمية المخططة مركزيا قد ولدت جمودا في حركيته وحدت من مستوى أدائه وقللت من فرص تطوره.

ونتيجة لأهمية النظام المصرفي في دعم وإنجاح عملية التنمية، فقد ظل في لب النقاش كلما مرّ الاقتصاد بمرحلة من مراحل تطوره.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري قبل وبعد الإصلاحات الأساسية

لقد شهد القطاع المصرفي الجزائري تطورا كبيرا نتيجة الجهود التي بذلتها الدولة في اطار الانتقال من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، وخاصة بعد صدور قانون النقد والقرض، ومع ذلك فإن هذا القطاع يواجه عددا من التحديات التي أملتها التغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية الدولية ويتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل مراحل تطور النظام المصرفي مع الوقوف على أهم الاصلاحات التي عرفها قبل الدخول في برامج الاصلاح الاقتصادي لعام **1990م**.

المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري قبل الاصلاحات المصرفية لسنة 1990م

تعتبر المرحلة الأولى وهي مرحلة اتضاح المعالم على صعيد البنية المؤسساتية ويمكن تقسيمها إلى:

أولا: مرحلة إقامة جهاز مصرفي وطني

غداة مرور الجزائر الى الاستقلال كان لابد أن تتخذ عدة اجراءات لاسترجاع كامل حقوقها وسيادتها لأن النظام البنكي الموروث كان متكونا في أغلبه من بنوك أجنبية والتي رفضت تمويل الاقتصاد الجزائري، ومن بين هذه الاجراءات إنشاء الهياكل الضرورية لذلك.

1. **الخزينة العامة:** عقب الاستقلال مباشرة تمثلت الخطوة الاولى في الفصل بين الخزينة الفرنسية والخزينة الجزائرية ومن جراء ذلك انبثقت الخزينة الجزائرية في **08** أوت **1962م**، والتي أخذت على عاتقها الوظائف التقليدية للخزينة زيادة على ذلك كلفت بتقديم قروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي وقروض التجهيز الممنوحة للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا، نظرا لنقص الموارد المالية مستهدفة في ذلك تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية المحددة من طرف الدولة[1].

2. **البنك المركزي الجزائري BCA (بنك الجزائر حاليا):** تأسس هذا البنك بموجب القانون رقم **144/62** بتاريخ **13** ديسمبر **1962م**، وهو على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ورأس مال البنك هو ملك للدولة، ويرأس البنك محافظ ومدير عام يتم تعيينهما بمرسوم من قبل رئيس الجمهورية وباقتراح من وزير المالية، والبنك لا يتعامل مع الأفراد ولا مع المنشآت بل مع المصارف والدولة المتمثلة في الخزينة العامة[2].

3. **الصندوق الجزائري للتنمية CAD:** تأسس هذا الصندوق بموجب القانون رقم **165/63** الصادر في **07** ماي **1963م**، في شكل مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[3]، وطبقا لقرار قانون المالية الصادر بتاريخ **07** جويلية **1972م** تم تحويل هذا الصندوق الى البنك الجزائري للتنمية[4].

---

[1] القزويني، شاكر. **محاضرات في اقتصاد البنوك** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008م)، ص. 66.

[2] لعشب، محفوظ. **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008م)، ص. 30.

[3] القانون رقم 165/63 الصادر في 07 ماي 1963م المتضمن انشاء الصندوق الجزائري للتنمية.

[4] القانون رقم 26/72 الصادر في 07 جويلية 1972م المتضمن تغيير تسمية الصندوق الجزائري للتنمية.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

4. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: أنشئ هذا الصندوق بموجب القانون رقم **64-177** بتاريخ **10** أوت **1964**م، وهو مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومن أهم أنشطته جمع المدخرات الفردية وأموال الهيئات المحلية لأجل بناء السكنات.

5. البنك الوطني الجزائري BNA: أنشئ البنك الوطني الجزائري في **13** جوان **1966م**، ويعتبر أول البنوك التجارية التي تأسست في الجزائر المستقلة حيث أنه حل محل البنوك الأجنبية الأتية[1]:

- القرض العقاري للجزائر وتونس بتاريخ **01** جويلية **1966م**؛
- القرض الصناعي التجاري بتاريخ **01** جويلية **1967م**؛
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في افريقيا بتاريخ **01** جويلية **1968م**؛
- بنك باريس والبلاد المنخفضة بتاريخ ماي **1968م**؛
- مكتب الخصم بمعسكر جوان **1968م**.

6. القرض الشعبي الجزائري CPA: أنشئ القرض الجزائري في **29** ديسمبر **1966م**، وقد تبع ذلك في **11** ماي **1967**م إصدار النظام الخاص بهذا البنك[2]، ويقدر رأسماله بـــــ**15** مليون دينار جزائري حيث أنه جاء ليحل محل البنك الشعبي التجاري والصناعي لكل من الجزائر، قسنطينة، عنابة، وهران والبنك الجهوي للقرض الشعبي بالجزائر، وقد اندمجت له فيما بعد مجموعة من البنوك كالبنك الجزائري المصري بتاريخ **01** جانفي **1968م**، الشركة المارسيلية للقرض بتاريخ **30** جوان **1968م**، الوكالة الفرنسية للقرض والبنك.

ويعتبر القرض الشعبي الجزائري بنك ودائع ويختص في النشاطات النقدية والمالية المتعلقة بـــــعمليات التزويد بالآلات والعتاد، الصناعة التقليدية، والفنادق والسياحة، تعاونيات الإنتاج غير الفلاحية.

7. البنك الخارجي الجزائري BEA: تأسس هذا البنك بموجب المرسوم **204/67** الصادر في **01** أكتوبر **1967م**، يقدر رأسماله بـــــ **20** مليون دينار جزائري ويعتبر ثالث بنك للودائع وما يميزه عن البنكين السابقين أن تأسيسه يمثل الحلقة الأخيرة من اجراءات التأميم المصرفي، حيث ورث أعمال وأشغال خمسة بنوك وهي[3]:

- القرض الليوني بتاريخ **12** ديسمبر **1967م**؛
- الشركة العامة بتاريخ **16** جانفي **1968م**؛

---

[1] الأمر رقم 66 – 178 الصادر في 13 جوان 1966م المتعلق بإنشاء البنك الوطني الجزائري.

[2] الأمر رقم 66– 336 الصادر في 29 ديسمبر 1966م المعدل والمتمم بالأمر رقم 67– 75 المؤرخ في 11 ماي 1967م والمتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري.

[3] قطوش، حميد. **تكييف البنوك التجارية مع اقتصاد السوق**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2001م، ص. 103.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

- قرض الشمال بتاريخ **31** ماي **1968م**؛
- بنك باركاليز بتاريخ **28** أفريل **1968م**؛
- بنك الصناعة الجزائرية والبحر المتوسط بتاريخ **26** ماي **1968م**.

ثانيا: الإصلاح المالي والمصرفي 1971م

لقد حمل الاصلاح المالي لسنة **1971م** رؤية جديدة من خلالها تم اسناد مهمة تسيير ومراقبة العمليات المالية للمؤسسات العمومية للبنوك، وفرض مراقبة صارمة على التدفقات النقدية، ونوجز في إطار هذا الاصلاح اتخاذ الاجراءات الأتية[1]:

- إمكانية استعمال السحب على المكشوف من طرف المؤسسات العمومية لتمويل عمليات الاستغلال وذلك من خلال المادة **30** من قانون المالية لسنة **1971م**؛
- من خلال المادة **07** من قانون المالية **1971م**، تم تحديد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة والمتمثلة في مايلي:
- قروض بنكية متوسطة الاجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي؛
- قروض طويلة الاجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية؛
- التمويل عن طريق القروض الخارجية وذلك من خلال تصريح مسبق من وزارة المالية؛
- تقوية دور المؤسسات المالية في تعبئة الادخار الوطني عن طريق المساهمة الاجبارية للمؤسسات العمومية في ميزانية الدولة، وذلك بمقتضى المادة **26** من التعليمة **71-93** لـــــ**1971/12/31م** والتي تقضي بتخصيص مبالغ الاهتلاكات والاحتياطات في حساب لدى الخزينة العمومية، ولكن هذا القرار طرح مشكلا يتمثل في عجز المؤسسات العمومية الوطنية عن تحقيق نتائج إيجابية للمساهمة في ميزانية الدولة؛
- يتم التمويل البنكي للمؤسسات العمومية بقيام هذه الاخيرة بتوطين كل عملياتها المالية في بنك واحد وكذلك إلزامها بفتح حسابين (الاستغلال والاستثمار)؛
- دعم المؤسسات العمومية التي تواجه عجزا في التسيير، بحيث تم اعداد مخطط لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي سجلت عجزا ناتجا عن قيود خارجية مفروضة من طرف الدولة وإلى معايير تطهير المؤسسات العامة التي سجلت عجزا ناتجا عن سوء التسيير؛
- تحديد معدلات الفائدة بطريقة مركزية وإدارية؛
- إقرار التوطين الاجباري بحيث لا يحق للمؤسسات التعامل مع أكثر من بنك واحد، وإقرار مبدأ التخصص القطاعي للبنوك، بحيث يكون كل بنك متخصص في التعامل وتمويل قطاع اقتصادي محدد.

1. بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في **13** مارس **1982م**[2]، في اطار إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري

[1] بريش، عبد القادر. المرجع السابق، ص. 50.

[2] المرسوم رقم 82- 106 المؤرخ في 13 مارس 1982م المتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الذي أظهر عجزا ونقصا كبيرين في مجال تمويل القطاع الفلاحي، ويقوم بالوظائف الآتية[1]:

- تمويل القطاع الفلاحي (العام والخاص)، وذلك بتقديم قروض من أجل ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية؛
- تمويل أنشطة الصناعات الغذائية والأنشطة المختلفة في الريف.

2. بنك التنمية المحلية BDL:

أنشئ هذا البنك بموجب القانون رقم **85-85** المؤرخ في **30** أفريل **1985م** وذلك تبعا للإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري، حدد قانونه الأساسي امتيازاته الخاصة وهو آخر بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات[2]، أهم وظائفه[3]:

- تمويل عملية الاستثمار الانتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية؛
- تمويل المؤسسات العمومية المحلية؛
- القيام بصفة استثنائية بعملية القرض برهن حيازي.

ثالثا: الاصلاح المصرفي من خلال قانون القرض والبنك لعام 1986م

صدر القانون البنكي **86-12** المؤرخ في **1986/08/19م** المتعلق بنظام القرض والبنك في إطار الاصلاحات الاقتصادية المتبعة آنذاك تماشيا مع التحولات الاقتصادية العالمية وتأثيراتها على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط بالأساس، ومنح هذا القانون الصادر في **19** أوت **1986م** نمط تسيير جديد للبنك والقرض، فاستعادت بموجبه البنوك مسؤوليتها عن الخطر وكلف البنك المركزي بتسيير القروض والتنظيم النقدي بالإضافة إلى ذلك فقد تم إنشاء مجلس للقرض والمخطط الوطني للقرض.

رابعا: إصلاحات سنة 1988م

جاء صدور قانون **1986م** قبل صدور قوانين الإصلاحات سنة **1988م** وعليه فإن بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماشى وهذه القوانين، وكان من اللازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون رقم **88-06** الصادر في **12** جانفي **1988م**، والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون **88- 06** الصادر في **12** جانفي **1988م** المعدل والمتمم للقانون **86-12** السابق الذكر، ومضمون قانون **1988م** هو إذا إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات[4].

المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد والقرض (90-10)

أهمّ ما ميز النظام المالي والمصرفي الجزائري ابتداء من سنة **1990م** هو المصادقة على القانون

---

[1] جمعون، نوال. المرجع السابق، ص. 90.

[2] قانون رقم 85-85 الصادر في 30 أفريل 1985م يتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية وتحديد قانونه الأساسي.

[3] لطرش، الطاهر. **تقنيات البنوك** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004م)، ص. 191.

[4] لطرش الطاهر، نفس المرجع، ص. 195.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

(10-90) الصادر في **14** أفريل **1990م** المتعلق بالنقد والقرض، والذي يعد من القوانين الأساسية للإصلاحات، باعتباره نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يحتلها النظام المصرفي.

أولا: مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون (90-10)[1]

رغبة من السلطات في تفادي سلبيات المرحلة السابقة وتجاوز قصور الإصلاحات وتماشيا مع سياسة الاندماج في الاقتصاد العالمي جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض، والذي يمثل منعطفا حاسما فرضه منطق التحول الى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم، حيث وضع قانون النقد والقرض النظام المصرفي على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها، واسترجاعها إجباريا في كل سنة، وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على **15** سنة وإلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة ومنع كل شخص طبيعي ومعنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات[2].

ثانيا: أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض (90-10)

1. أهداف قانون النقد والقرض (90-10)

هدف قانون النقد والقرض **(90-10)** الصادر في **14** أفريل **1990م** إلى تحقيق مايلي[3]:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي؛
- رد الإعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض؛
- إعادة تقييم العملة الوطنية (المادة **59.58.04** من القانون)؛
- ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود؛
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية؛
- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي وبورصة القيم المنقولة؛
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

---

[1] قانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض والصادر في 1990/04/14م، الجريدة الرسمية، العدد 16بتاريخ 1990/04/14م.

[2] بن علي، بلعزوز. عاشور، كتوش. "**دراسة لتقييم إنعكاس الإصلاحات الإقتصادية على السياسات النقدية**"، مداخلة مقدمة بأعمال الملتقى الدولي حول السياسات الإقتصادية في الجزائر، الواقع و الآفاق، (جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، يومي 29،30 أكتوبر 2004م)، ص. 08.

[3] بن علي، بلعزوز. **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006م)، ص. ص. 188- 189.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

2. مبادئ قانون النقد والقرض (90-10)

تتمثل أهمها فيما يلي:

أ- **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية (هيئة التخطيط):** تبني مثل هذا المبدأ يسمح في تحقيق مجموعة من الأهداف[1]:

- إستعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي؛
- إستعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة.
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها؛
- خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حسب المؤسسات العامة والخاصة؛
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

ب- **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:** وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف الأتية[2]:

- إستقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة؛
- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها؛
- تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية بشكل فعال؛
- الحد من الآثار السلبية المالية العامة على التوازنات النقدية.

جـ- **الفصل بين دائرة المنيزانية ودائرة الائتمان (القرض):** بموجب هذا القانون أبعدت الخزينة على منح القروض للاقتصاد، فأصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في اطار مهامه التقليدية وذلك لبلوغ الأهداف الآتية:

- تراجع (تناقص) التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛
- إستعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض؛
- أصبح توزيع القرض لا يخضع الى قواعد إدارية، وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية.

د- **إنشاء سلطة وحيدة ومستقلة:** كانت السلطة النقدية في السابق مشتتة في مستويات عديدة، فكانت وزارة المالية تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية، وكانت الخزينة العمومية تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، حيث أنها كانت تلجأ في أي وقت الى البنك المركزي لتمويل عجزها وكذا الأمر بالنسبة للبنك المركزي الذي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكار امتياز إصدار النقود فصدر قانون **(90-10)** الذي جاء ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية حيث أنه أنشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة، ووضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية ضمن هيئة جديدة تدعى مجلس النقد القرض وجعلها وحيدة

[1] هبال، عادل. **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة**، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر2012، ص. 130.

[2] نفس المرجع، ص. 131.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ليضمن انسجام السياسة النقدية ولكي يضمن التحكم في تسيير وتفادي التعرض بين الأهداف[1].

ه- وضع نظام بنكي على مستويين: لقد اعتمد قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك للبنوك، يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخيرا للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك، وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي، كذلك فإنه نتيجة ترأس البنك المركزي للنظام النقدي أصبح بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة اهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية[2].

المطلب الثالث: تطورات الجهاز المصرفي بعد قانون النقد والقرض (90-10)

أولا- التعديلات التي أدخلت خلال 2004م:

- القانون رقم **01-04** الصادر في **04** مارس **2004**م الخاص بالحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقانون النقد والقرض حدد الحد الأدنى لرأس مال البنك ب **500** مليون دينار جزائري و ب**10** مليون دينار للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال في البنوك في سنة **2004**م بـــ **2.5** مليار دينار و**500** مليون دينار للمؤسسات المالية، فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الإعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات النقدية في الجهاز المصرفي؛

- القانون **02- 04** الصادر في **04** مارس **2004**م الذي يخص شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر وبصفة عامة يصل هذا المعدل حتى **15 %** كحد أقصى؛

- القانون **03-04** الصادر في **04** مارس **2004**م الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية ويهدف هذا النظام الى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر حيث يقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى بصندوق ضمان الودائع البنكية تساهم فيه بحصص متساوية وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع البنكية ويقدر بمعدل سنوي **1%** من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في **31** ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية؛

إن تدعيم البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية والمكلف الرئيسي بالمراقبة أمر ضروري ومهم إلا أنه لم يجب المبالغة في منحه صلاحيات قد تعيق الأداء الطبيعي للجهاز المصرفي عوضا عن تفعيله ومثال ذلك التعليمة الصادرة عن رئيس الحكومة والمتعلقة بضرورة إيداع المؤسسات العمومية لأموالها لدى البنوك العمومية دون الخاصة، حيث طرحت هذه النقطة إشكالا كبيرا إذ لا يمكن تحميل

[1] زميت، محمد. **النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2006، ص. 121.

[2] لطرش الطاهر، المرجع السابق، ص. 199.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

البنوك الخاصة المسؤولية بمفردها عن نقائص ومشاكل الجهاز المصرفي الوطني رغم الأزمات المرتبطة بها[1].

ثانيا- تعديلات 2008م:

قانون **08-01** متعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية إصدار الصكوك دون رصيد وينص على[2]:

- وضع قوانين لمكافحة إصدار النقود بدون رصيد بمشاركة كل الأعوان الاقتصادية؛
- التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد؛
- طبقا للمادة **526**، تتفقد المصالح المالية الملف المركزي عند منح صكوك لزبائنها.

قانون **08- 04** الصادر في **21** فيفري **2008**م بشأن الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العامة في الجزائر.

ثالثا- تعديلات 2009م: تضمنت مايلي[3]:

- الأمر رقم **09-01** المؤرخ في **17** فيفري **2009**م المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدينين غير المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد؛
- الأمر رقم **09-02** الصادر في **26** ماي **2009**م المتعلق بالمعاملات وأدوات إجراءات السياسة النقدية؛
- الأمر رقم **09-03** الصادر في **26** ماي **2009**م المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي.

رابعا- تعديل قانون النقد والقرض من 2003م لسنة 2010م:

جاء الإصلاح المصرفي لسنة **2010**م عن طريق الأمر **10- 04** المؤرخ في **26** أوت **2010**م بأهم النقاط الآتية[4]:

- أتى الإصلاح بتعريف لبنك الجزائر لتحديد صلاحياته ومهامه، وحرصا على استقرار الأسعار وباعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي المالي، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض وتنظيم السيولة ويسهر على حسن سير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف؛
- في إطار سلامة النظام المصرفي وصلابته، فرض بنك الجزائر على المصارف العاملة في الجزائر أن

---

[1] محلوس، زكية. **أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2009م، ص. 79.

[2] www.bank of algeria.dz.consulté le: 20/03/2017

[3] www.bank of algeria.dz.consulté le: 20/03/2017.

[4] الأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 01 سبتمبر 2010م، المادتين رقم 06.02.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

يكون لها حساب جاري دائن معه لتلبية حاجات عمليات التسديد بعنوان نظم الدفع، لكي يحرص على السير الحسن لهذه النظم وفعاليتها، كما حدد القواعد المطبقة عليها عن طريق نظام يصدره مجلس النقد والقرض، كما حرص هذا الأخير على أنه لا يمكن الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري، إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة بـــــ **51%** على الأقل من رأس المال، وزيادة على ذلك تملك الدولة سهما نوعيا في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة التي يخول لها واجبها والحق في أن تمثل في أجهزة الشركة دون الحق في التصويت.

المبحث الثاني: تجارب بعض الدول في خوصصة البنوك

مرّ النظام المصرفي في كافة دول العالم إلى عدة تطورات نتيجة للتغيرات الحاصلة في الساحة الاقتصادية، وبعد سقوط النظام الاشتراكي وتبني الدول النظام الرأسمالي، أصبح لزاما عليها القيام بعمليات الخوصصة لهياكلها العمومية ومن أهمها البنوك.

وفي هذا المبحث سيتم دراسة تجربة فرنسا ومصر في الخوصصة

المطلب الأول: خوصصة البنوك في فرنسا

في منتصف الثمانينات من القرن الماضي خطت البنوك في فرنسا خطوة مهمة نحو الإصلاحات المصرفية، بإصدارها لقوانين وتشريعات تنظيمية خلال الثمانينات والتسعينات نتج عنها قرار خوصصة المصارف والتي سبقتها مرحلة تميزت بالتأميمات المصرفية.

أولا: الإصلاحات المصرفية وبعث برنامج خوصصة البنوك

تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بموجة من التأميمات المصرفية قبل الإصلاح المصرفي الذي تم بصدور قانون **1984**م وقرار خوصصة البنوك بصدور قانون **1986**م، أممت البنوك الفرنسية على مرحلتين، حيث جاءت المرحلة الأولى مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية سنة **1945**م أما المرحلة الثانية فتمت سنة **1982**م.

1. تأميم البنوك سنة 1945م: بعد الحرب العالمية الثانية صدر قانون **02** ديسمبر**1945**م الذي ينص على تأميم البنوك، حيث مس هذا القانون أربعة بنوك هي الشركة العامة **(Société Générale)**، القرض الليوني **(Crédit Lyonnais)**، البنك الوطني للتجارة والصناعة **(BNCI)**، والصرافة الوطنية للخصم بباريس **(Le comptoir national d'escompte de paris)** بالإضافة إلى تأميم بنك فرنسا.

كما نص هذا القانون على تخصيص البنوك وتقسيمها إلى ثلاثة أقسام[1]:

- **بنوك الودائع:** حيث تستقبل ودائع تحت الطلب من الجمهور، أو ودائع لأجل تقل عن سنتين، كما تقدم

[1] نزالي، سامية. **التأهيل المصرفي للخوصصة** – دراسة حالة الجزائر– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005م، ص. ص. 112– 113.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

قروضا للأجل قصير المدى؛

- **بنوك الأعمال:** حيث تستعمل رأس المال الخاص بها فقط في تمويلها لبعض مشاريع المؤسسات، ويمكن لها أن تستقبل الودائع ذات الأجل الأكثر من سنتين؛

- **بنوك القروض على المدى المتوسط والطويل:** وتستقبل ودائع لأجل أكثر من سنتين وتقدم قروضا لأجل أو لمدى أقل أو يعادل السنتين.

بعد هذه المرحلة جاءت مرحلة أخرى من الإصلاحات وهي الفترة الممتدة من **1966**م إلى **1967**م والتي جاءت لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في:

- التخفيف من الصعوبات المتعلقة بالتخصص البنكي؛

- تطوير التقنيات المصرفية وهذا بالتخصص البنكي:

* تنظيم سوق العقارات.

* تطوير سوق ما بين البنوك دون تدخل مباشر من طرف بنوك فرنسا.

* حرية تسعير أسعار الفائدة الدائنة أو المدينة مع وجود حد أقصى لذلك.

كما أنه خلال الفترة الممتدة من **1967**م إلى غاية **1980**م أصبحت للبنوك الحرية التامة في تطوير شبكاتها عن طريق إنشاء عدة وكالات دون اللجوء إلى طلب ترخيص لذلك.

2. تأميم سنة 1982م:

من الأسباب التي دفعت بالحكومة الفرنسية إلى اتخاذ قرار تأميم البنوك سنة **1982**م الأولوية المنوحة لتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وقد تقرر تأميم بعض البنوك وفقا للمعايير الأتية:

- البنوك ذات الهيكل القانوني للشركات التجارية والخاضعة للرقابة الفرنسية، بالإضافة إلى التعاونيات المصرفية، صناديق الإدخار، أما بالنسبة للبنوك الخاضعة للرقابة الأجنبية فهي غير معنية؛

- تؤمم البنوك التي بلغت ودائعها تحت الطلب في جانفي **1981**م، واحد **(01)** مليار فرنك بما يعادل **(150)** مليون أورو؛

وبهذا القانون المؤرخ في **11** فيفري **1982**م تحول **39** بنكا إلى الملكية العمومية، وبقي **197** منها ينتمي إلى القطاع الخاص، هذا الأخير يستقبل **2.25%** من الودائع تحت الطلب وعلى المدى القصير.

كما أخذت الدولة على عاتقها مراقبة مؤسستين مصرفيتين هما: باريباس **(Paribas)** و**(Suez)** والمسؤولتان عن مراقبة أكبر عدد من المؤسسات الصناعية.

ويبين الجدول الموالي قائمة البنوك المؤممة في فرنسا وفقا للقانون **82-155** الصادر في **11** فيفري **1982**م، الذي نص على تأميم **39** بنك تجاري بلغ مجموع ودائعها **01** مليار فرنك في **02** جانفي **1981**م[1].

[1] حوحو، سعاد. **خوصصة البنوك العمومية وإندماجها وأثرها على الإقتصاد**– دراسة إستشرافية لحالة الجزائر– رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012–2013، ص. ص. 116–117.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

جدول رقم (02): قائمة البنوك المؤممة في فرنسا سنة **1982م**

البنوك المؤممة	مجموع الودائع في **02** جانفي
قرض الشمال	**22.450**
القرض التجاري الفرنسي	**18.456**
القرض الصناعي والتجاري **CIC**	**14.878**
مؤسسة « **nancéienne**» للقرض الصناعي	**7.927**
المؤسسة اليونية للودائع والقروض الصناعية	**11.883**
البنك الباريسي الهولندي	**10.474**
بنك **Worms**	**7.279**
بنك **Scarlbert-Dupont**	**6.989**
القرض الصناعي دالساس ولوريان	**6.712**
القرض الصناعي للشرق	**6.642**
المؤسسة المرسيلية للقرض	**6.000**
Banque de LIndochine et de Suez	**5.779**
بنك الإتحاد الأروبي	**4.102**
Société générale alsacienne de Banque	**3.826**
البنك التجاري الباريسي	**3.707**
القرض الكيميائي	**3.393**
رويشيلد بنك	**3.386**
البنك الباريسي للتجارة والصناعة	**3.258**
بنك هارفت	**3.982**
البنك الفدرالي للقرض المتبادل	**2.945**
البنك البريطاني	**2.614**
بنك البناء والأشغال العمومية	**2.401**
القرض الصناعي النورماندي	**2.320**
القرض العقاري للشرق	**2.268**
بنك هينن	**2.218**
الإتحاد المصرفي الباريسي	**2.15**
المؤسسة البرودورية للقرض الصناعي والتجاري	**2.158**

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

البنك المركزي للتعاون المتبادل	**1.651**
المؤسسة المركزية للبنوك	**1.559**
Société Séquanaise de banque	**1.488**
البنك العقاري " **L'Ain**"	**1.421**
بنك **Chaix**	**1.279**
بنك **Tarneaud**	**1.200**
القرض الصناعي الخاص	**1.193**
البنك الفرنسي التعاوني	**1.105**
Soninco-La Hénin	**1.070**
Monod Française de Banque	**1.046**
بنك "**Odier Bungener Courvoisier**"	**1.040**

المصدر: حوحو سعاد، خوصصة البنوك العمومية واندماجها وأثرهما على الاقتصاد، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، **2012- 2013**، ص. ص. **116-117**.

لقد تميز الجهاز المصرفي الفرنسي سنة **1982**م بحيازة البنوك العامة على أغلبية حصص السوق المصرفية بحيث تمتلك **98.7%** من مجموع الودائع و **84.8%** من القروض التجارية بالإضافة إلى توظيفها لنسبة **82.5%** من العمال.

وتأميم البنوك لا يعني امتلاك الدولة لنسبة **100%** من رأس المال وإنما يتم ذلك من خلال ما يلي:

1. **حيازة مباشرة لنسبة 100% من رأس مال البنك:** احتوى هذا التقسيم على **16** بنكا، من بينها البنك الوطني الباريسي **(BNB)**، بنك البناء والأشغال العمومية، الشركة العامة **(Société géneral)**، القرض الليوني، القرض التجاري الفرنسي **(CCF)** ومؤسستين ماليتين.
2. **حيازة مباشرة لأغلبية رأس المال:** شمل هذا النوع من الحيازة على بنكين فرنسيين هما: **"Vernes et commerciale de paris" بـ 89.8% و "Société générale alsacienne de Banque-(Sogénal)، بـ 57.72%.**
3. **حيازة مباشرة لأقلية رأس المال:** شمل هذا التقسيم **10** بنوك جهوية وبنكان فرنسيان وهما "قرض الشمال" و"المؤسسة المركزية للبنوك".
4. **حيازة غير مباشرة للدولة:** بحيث تمتلك الدولة رأس مال البنك عن طريق بنوك عامة أو أخرى عن طريق مؤسسات مالية، ومثال ذلك امتلاك بعض المؤسسات المالية لثلاثة بنوك فرنسية وهي: "بنك باريباس" وبنك **"Indosuez"** وبنك "الإتحاد الأوربي، وأربعة بنوك أخرى تمت حيازتها من طرف بنوك عامة وهي "القرض الليوني" و"بنك **Banque Ordier-Buungener-Couvoisier**" و"بنك **Tarneau**".

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

5. بنوك مملوكة لمجموعات عامة: يكون رأس مال هذه البنوك مملوكا من طرف مؤسسات صناعية عامة، أو من طرف مؤسسات عامة، أو من طرف مؤسسات تأمين عامة.

ثانيا: مراحل خوصصة القطاع المصرفي في فرنسا

المرحلة الأولى (1986م-1988م): قبل صدور أول قانون مصرفي ينص على خوصصة البنوك سنة **1986**م، صدر قانون يوحد القوانين والتشريعات المصرفية المتعددة سنة **1984**م، هذا القانون حدد السلطات المعنية بالتنظيم البنكي والرقابة البنكية والمتمثلة في[1]:

1. المجلس الوطني للقروض: يقوم بالوظيفة الاستشارية فيما يخص:

- توجيهات السياسة النقدية، وشروط عمل النظام المصرفي والأسواق المالية؛
- إبداء الرأي فيما يتعلق بمشاريع القوانين والمراسيم.

2. لجنة التنظيم المصرفي: وتقوم بإعداد تنظيم النشاط المصرفي، قواعد التنظيم المحاسبي، التنظيم الإحترازي بالإضافة إلى وضع شروط الدخول إلى هيكل مؤسسات القرض.

3. لجنة مؤسسات القرض: حيث تمنح الاعتماد للبنوك، كما تدرس مشاريع إنشاء الفروع في دول أعضاء الإتحاد الأوربي.

4. اللجنة المصرفية: تقوم بوظيفة الرقابة حيث تتأكد من احترام مؤسسات القرض للتشريع المصرفي، كما تقوم بوظيفة الإقصاء اتجاه هذه المؤسسات.

قررت الحكومة الفرنسية سنة **1986**م إلغاء تأميم المؤسسات التي أممت سنة **1945**م **و 1982**م وذلك من خلال صدور القانون **(86-793)** الصادر في **2** جويلية **1986**م، الذي يشمل قائمة بـــــــ **65** مؤسسة باستثناء بنك فرنسا على أن يتم خوصصتها على مدى **5** سنوات، ولقد بدأت تنفيذ البرنامج في نهاية **1986**م إلى غاية **1987**م، والجدول الأتي يوضح عمليات خوصصة البنوك وفق القانون **(86-793):**

جدول رقم(03): عمليات خوصصة البنوك في فرنسا سنة **1987**م

إسم البنك	قرار التنازل	تاريخ التنازل
المؤسسة المالية لباريباس **(Paribas)**	قرار 16 جانفي **1987**م	جانفي **1987**م
بنك البناء والأشغال العمومية **(BTP)**	قرار **3** أفريل **1987**م	أفريل **1987**م
البنك الصناعي والعقاري الخاص**(BIMP)**	قرار **17** أفريل **1987**م	أفريل **1987**م
المؤسسة المالية للقرض التجاري لفرنسا	قرار **24** أفريل **1987**م	أفريل **1987**م
الشركة العامة**(S.G)**	قرار **12** جوان **1987**م	جويلية **1987**م
المؤسسة المالية**(SUZ)**	قرار **2** أكتوبر **1987**م	أكتوبر **1987**م

المصدر: حوحو سعاد، المرجع السابق، ص. **119.**

[1] نزالي سامية، المرجع السابق، ص. ص. 116- 117.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

حسب الجدول السابق قامت الحكومة الفرنسية بخوصصة ستة مجموعات مصرفية سنة **1987**م، حول عن طريقها **33** مؤسسة قرض للقطاع الخاص، أي ما يعادل **13%** من المجموع.

المرحلة الثانية: التراجع عن الخوصصة **(1988م -1993م)**

تميزت هذه المرحلة برئاسة الرئيس "ميتران" ومذهبه الشهير لسنة **1988م** الذي دعا بضرورة عدم تنفيذ أي عملية خوصصة جديدة ولا إعادة تأميم، وقد عرف مذهبه ب. "**NI-NI**" لا خوصصة ولا إعادة تأميم، وذلك للأسباب الأتية[1]:

- البيع بأقل من السعر الحقيقي، لأن الحكومة تقوم بتحديد طرق الخوصصة دون الافصاح عن كيفية التوصل إليها، بالإضافة إلى البيع لصالح السياسيين؛
- عدم وضوح أي تمييز بين البنوك ذات الوضعية المالية الحسنة والبنوك الفاشلة؛
- لم تستخدم إيرادات الخوصصة في الغرض الذي وجدت من أجله كتسديد المديونية العامة وإنما استخدمت لتسديد النفقات الجارية للدولة.

المرحلة الثالثة: إعادة بعث برنامج خوصصة البنوك في **1993م**

في هذه المرحلة فتحت الدولة مجالا آخر لعمليات الخوصصة ومن بين البنوك التي تمت خوصصتها البنك الوطني الباريسي **BNP** في سنة **1993م**، والجدول يوضح عمليات خوصصة البنوك لهذه المرحلة:

جدول رقم(04): عمليات خوصصة البنوك في فرنسا سنة **1993**م.

اسم البنك	قرار التنازل	تاريخ التنازل
البنك الوطني الباريسي	قرار **21** جويلية **1993**م	أكتوبر **1993**م
المؤسسة المركزية لاتحاد التأمين بباريس	قرار **26** نوفمبر **1993**م	أفريل **1994**م
المؤسسة المركزية للتأمينات العامة الفرنسية	قرار **8** مارس **1994**م	جوان **1996**م
المؤسسة المالية للقرض التجاري والصناعي والاتحاد الأوروبي	الأمر **30** جويلية **1998**م قرار **24** أفريل **1996**م	أفريل **1998**م
المؤسسة المرسيليا للقرض	قرار **26** أكتوبر **1995**م	أكتوبر **1998**م
القرض الليوني	قانون **26** أكتوبر **1995**م قرار **21** مارس **1999**م	جويلية **1999**م أكتوبر **1996**م
بنك هرفت	**21** جويلية **1993**م	أكتوبر **2000**م

المصدر: حوحو سعاد، المرجع السابق، ص. **120**.

[1] دوفي، قرمية. **آثار الخوصصة على الجهاز المصرفي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007م، ص. 78.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

في سنة **2003**م بدأت المرحلة الثالثة من الخوصصة التي نجحت، ونفذت بعد اعتماد قانون **2** جويلية **1986**م، حيث شملت المجموعة الأولى من الخوصصة على ست عمليات أسفرت عن إبعاد **73** بنك عن القطاع العام، وخلال الثلاث سنوات الموالية خرجت سبع بنوك من القطاع العام إما مباشرة عن طريق الإحالة، أو بطريقة غير مباشرة من خلال خوصصة أسهمها.

في سنة **1998**م سيطرت الدولة على كامل مجموعة **(CIC)**، مجموعة المؤسسة المارسيلية للقرض وبنك للصناعة الفرنسية في إطار خوصصة **(GAN)**.

في سنة **1999**م، تم خوصصة مجموعة القرض الليوني، ومع بداية سنة **2001**م، تم خوصصة بنوك مجموعة هارفت، بالإضافة إلى ذلك، وفي سنة **2002**م، انسحبت الدولة من القرض الليوني وذلك ببيع ما تبقى لها من حقوق الملكية..

بعد هذه العمليات التي نفذت خلال **1987م-2001م**، لم يبقى سوى خمسة بنوك عمومية (في **2001**م) وهي: "بنك التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، "مجلس الانماء والاعمار المالية"، "بنك بيتروفيغاز" المملوكة لغاز فرنسا، واثنين آخرين[1].

في نهاية سنة **2004**م لم يبقى سوى ثلاث بنوك تحت سيطرة القطاع العام هي: "بنك التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، وهو البنك الوحيد المملوك بالكامل من طرف الدولة، "بنك بيتروفي غاز" الذي يملكه غاز فرنسا، و"بنك **CMP**".

نلاحظ في هذه الفترة تركز عالي في القطاع المصرفي الفرنسي، كما تم فتح القطاع لجهات أجنبية من بين البنوك التجارية (باستثناء المتبادلة)، البنوك التي تسيطر عليها رؤوس الأموال الأجنبية أصبحت أكثر عددا منذ **1998**م، (**164** بنك من أصل **299** في سنة **2004**م)، ومن حيث حجم النشاط فإن الوجود الأجنبي عموما لا يزال محدود مقارنة بجميع المؤسسات المتواجدة في فرنسا، فالبنوك الأجنبية تشكل في نهاية **2004**م **8.8%** اعتمادات ممنوحة للعملاء غير الماليين (مقارنة بـــــــ **36.5%** للبنوك التجارية ذات السيطرة الفرنسية)، و**7.4%** من الودائع (**34%** للبنوك التجارية الفرنسية).

كذلك نلاحظ الزيادة منذ **2000**م في عدد الشبابيك البنكية الدائمة (بغض النظر عن عدد الموزعين وأجهزة الصراف الآلي التي تضاعفت أكثر خلال عشر سنوات)، حيث تجاوزت من **25657** في سنة **2000**م إلى **26370** في سنة **2004**م، وزيادة القوة العاملة (أكثر من **6%** بين سنتي **2000**م و**2003**م، وهو نفسه سنة **2004**م)[2].

هذا ومع نهاية سنة **2009**م، لم يبقى سوى **بنكين (02)** تابعين للقطاع العام الفرنسي، وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

---

[1] Gazal Montassel EL Awasy AHMED, « **La Privatisation Du Secteur Bancair : Etude Cmoparative Entre L'Egypte Et La France** », Thése pour obtenir le grade de docteur de l'université de LILLE 2, discipline : sciences économiques ,Univérsité du droit et de la santé de lille 2, 2007, P. 209.

[2] Banque de France , Rapport du comité des établissements de crédit et des entreprises d'investissement, Op Cit, P.3

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

جدول رقم (05): تناقص عدد البنوك الفرنسية من (2000م-2009م)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2006	2008	2009
عدد البنوك العمومية	8	5	4	4	3	4	2	2

المصدر: حوحو سعاد، المرجع السابق، ص. 122.

المطلب الثاني: خوصصة البنوك في مصر

بات من الواضح أن تطوير الجهاز المصرفي في مصر لن يتم إلا من خلال زيادة المنافسة، وهو ما يعني ضرورة السماح بوجود البنوك الأجنبية العالمية باستثماراتها، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الخدمات المالية المتقدمة للعملاء، بالإضافة إلى تقليل سيطرة القطاع العام على القطاع المصرفي لدعم برنامج خوصصة البنوك الذي ظهر لإصلاح الاختلالات الموجودة في بنوك القطاع العام في محاولة لتخفيف العبء عن الحكومة مركزين في ذلك على تجربة خوصصة بنك الإسكندرية ثم تقييم هذه التجربة، بعد استعراض تطور الجهاز المصرفي المصري.

أولا: مراحل تطور الجهاز المصرفي المصري

تشهد مصر عملية إصلاح وتطوير مستمرة لقطاع البنوك من أجل رفع مستوى أدائه ودوره في الاقتصاد الوطني، وتأتي هذه المرحلة الجديدة بعد عدة مراحل مر بها النظام المصرفي في مصر منذ سنة **1952م** على النحو الأتي[1]:

1. مرحلة تمصير البنوك (1952م - 1960م)

شهدت هذه المرحلة تطورات هامة، حيث تكون هيكل الجهاز المصرفي من بنوك تابعة للأجانب بالإضافة إلى بعض البنوك المصرية، وخلال الفترة **1952م -1957م** كان يغلب على البنوك الأجنبية السياسة المصرفية التي تدر عليها أكبر الأرباح دون الاهتمام بالمصالح الاقتصادية للمجتمع، الأمر الذي دعا حكومة الثورة إلى تمصير البنوك خلال الفترة من **1957م - 1960م** وتحويلها إلى شركات مساهمة مملوكة للمصريين.

2. مرحلة التأميم والإدماج والتخصص النوعي للبنوك (1960م – 1966م)

أهم ما يميز هذه المرحلة تأميم البنوك، وقيام المؤسسة المصرفية العامة للبنوك، إضافة إلى إنشاء البنك المركزي المصري بقرار جمهوري سنة **1961م** ككيان مستقل، وبحلول سنة **1963م** استكملت عملية اندماج البنوك، وبهذا الاندماج أمكن تكوين وحدات مصرفية كبيرة الحجم قادرة على المشاركة بنسبة كبيرة في تمويل خطة التنمية، وأصبح الجهاز المصرفي يشتمل على خمسة بنوك تجارية، وخمسة بنوك متخصصة إلى جانب البنك المركزي، وفي أول جويلية **1964م** تم تطبيق نظام التخصص القطاعي

[1] Site internet : http://www.sis.gov/eg/ar/LastPage.aspx?Category_ID=420 consulté le 22/04/2017.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

للبنوك، ولعل ما يميز هذه المرحلة هو تأثر السياسة المصرفية بمرحلة التحول الاشتراكي فتحولت البنوك إلى حلقة من حلقات القطاع العام.

3. مرحلة التخصص الوظيفي وإلغاؤه (1967م - 1973م)

أهم تطور في هذه المرحلة هو حدوث المزيد من الإدماجات بين البنوك، وبالتالي تغير تخصص البنوك على أساس وظيفي حسب النشاط فيما يتعلق بالقطاع العام، ومع نهاية هذه المرحلة أصبح هيكل الجهاز المصرفي يتكون من أربعة بنوك تجارية قطاع عام وثلاثة بنوك متخصصة إلى جانب بنك ناصر الإجتماعي، غير أن منح الائتمان ظل بنفس الأسلوب الذي كان يتم في المرحلة السابقة، ولذا بقيت الآلية غير التنافسية قائمة، ولم يحدث تطوير يذكر على أداء الخدمات المصرفية.

4. مرحلة انفتاح البنوك (1974م - 1982م)

شهدت هذه المرحلة بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار العربي والأجنبي، حيث تم إلغاء قرار التخصيص الوظيفي للبنوك الصادر سنة **1971**م، أيضا تأثر هيكل الجهاز المصرفي من عدة جوانب أهمها: إنشاء بنوك الاستثمار والأعمال لتقديم التمويل لخدمة الاستثمار، أيضا سمح بوجود بنكين مشتركين بين مصر والدول العربية لتمويل التجارة والتنمية، كذلك وجود بنوك لا تخضع لرقابة البنك المركزي وغير مسجلة لديه وتنظمها قوانين خاصة مثل "المصرف الدولي والمصارف الإسلامية".

وتبعا لذلك فقد تأثرت السياسة المصرفية وآلية الأداء والتعامل في هذه المرحلة، حيث زادت درجة المنافسة بين البنوك، ومن ناحية أخرى زاد تمويل الجهاز المصرفي للقطاع الخاص تماشيا مع سياسة الانفتاح الاقتصادي.

5. مرحلة ضبط أداء البنوك (1983م - 1990م)

اتخذت خلالها العديد من الإجراءات لمعالجة مظاهر الاضطرابات المصرفية التي حدثت بسبب الاندفاع السريع في الممارسات المصرفية، والتي من بينها تعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان، وتقوية دور البنك المركزي في إحكام الرقابة على البنوك، إضافة إلى وضع ضوابط على منح الائتمان سميت بمراحل التوجيه الائتماني، كذلك صدرت عدة تعديلات في إطار تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي والتي انتهت بإنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي في ماي **1987**م.

6. مرحلة الإصلاح المصرفي الشامل (1990م - 1995م)

تعد بداية مرحلة التحرر والإصلاح الاقتصادي، وفيها تم تحرير سعر الفائدة وتحرير سعر الصرف، وتغيير آلية تمويل عجز الموازنة العامة من خلال أذون الخزانة، ومن التطورات الهامة أيضا دعم قدرة البنك المركزي على التدخل في حالة تعرض أحد البنوك لمشكلات تؤثر على مركزه المالي أو على مواجهة طلب المودعين، وأهم ما يميز هذه المرحلة أن الجهاز المصرفي أصبح أكثر إيجابية مع التطورات الجارية حيث أخذ يلعب دورا هاما في تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال صناديق الاستثمار وأذون الخزانة، وشراء أسهم شركات قطاع الأعمال التي يتم خوصصتها.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

وقد شهدت هذه المرحلة أول نقطة تحول في فعاليات الأدوات النقدية لتعميق آليات السوق، ألا وهي تحرير أسعار الفائدة وترك تحديدها للبنوك سواء المدينة أو الدائنة.

7. المرحلة الراهنة(من 1997م- حتى الآن)

تم إعداد برنامج تنفيذي يستهدف إصلاح وتطوير البنوك وإعادة رسملتها ودمج الكيانات الصغيرة منها وتحقيق تطبيق كفء لقواعد الرقابة المالية والإشراف مع زيادة معدلات الائتمان تتمثل أهم مكوناته فيما يلي:

- وجود الإطار التنظيمي السليم لعمليات وسياسات البنك أو ما يسمى بحوكمة البنوك، مما يضمن الدقة في تحديد المسؤوليات والرقابة وتقييم الأداء وكذلك الكوادر القادرة على استيعاب هذا الدور الاستراتيجي؛
- التنسيق بين سياسات إدارة الأصول والخصوم لكل بنك، وتوزيع مخاطر محافظ الاستثمار والعمل على ضمان جودة المحافظ الائتمانية وتحقيق أعلى معدلات ربحية، وتطوير نشاط التجزئة المصرفية؛
- تطوير نظم المعلومات بالجهاز المصرفي واستخدام التكنولوجيا الحديثة والعمل على انتهاء ربط وحدات الجهاز المصرفي بالرقابة على البنوك وربط الفروع بالمراكز الرئيسية لتوفير المعلومات الدقيقة؛
- تطبيق نظم تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء عن طريق شركات متخصصة؛
- تقديم خدمات وأدوات مصرفية جديدة ومتنوعة لزيادة ربحية الأموال المستثمرة، وتدعيم المراكز المالية للبنوك من خلال المتابعة والضغط لرفع الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال؛
- إصلاح هيكل الجهاز المصرفي من خلال تشجيع البنوك على الاندماج والاستحواذ.

وقد طرحت الحكومة المصرية خطتها لتطوير وإصلاح الجهاز المصرفي وإعادة هيكلته ماليا وإداريا في سبتمبر **2004م**، وتهدف الخطة إلى تعزيز سلامة وقوة الجهاز المصرفي وخلق قطاع مصرفي قادر على المنافسة، وتقوم هذه الخطة على عدد من المحاور هي: الاندماجات والخوصصة في القطاع المصرفي، وإعادة هيكلة البنوك العامة (ماليا وإداريا)، وحل مشكلة الديون المتعثرة بالقطاع المصرفي وأخيرا تعزيز الرقابة على البنوك من خلال تطوير قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي المصري، وحدثت عدة عمليات استحواذ على بنوك مصرية صغيرة ومتوسطة خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك حتى تستطيع تلك البنوك تعديل أوضاعها وفقا للقوانين الجديدة، كما أن ذلك يرجع إلى رغبة البنوك الأجنبية في دخول قطاع البنوك المصرية، خاصة بعد إعلان الحكومة المصرية عن عدم إعطاء رخص جديدة لإنشاء بنوك حاليا[1].

ظهر الاهتمام الأجنبي في في دخول السوق المصري عن طريق اشتراك البنوك الإقليمية والعالمية في العطاءات التي أقيمت للاستحواذ على حصص في البنوك المصرية، وكانت آخر عمليات الاستحواذ التي تمت خلال سنة **2007**م هي استحواذ بنك أبو ظبي الإسلامي على **51.3%** من البنك الوطني للتنمية،

[1] مرزوق، علاء محمد. **خصخصة البنوك المصرية** (مقال منشور على الموقع: www.knol.google.com، بتاريخ 2017/04/25).

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

وكذلك استحواذ بنك الكويت الوطني على **98.1%** من البنك الوطني المصري[1].

ثانيا: تجربة بنك الاسكندرية في الخوصصة

نستعرض حالة خاصة من حالات خوصصة البنوك العمومية المصرية وهي خوصصة بنك الإسكندرية لعدة أسباب رغم تعدد حالات خوصصة البنوك المصرية ففي عام **1996**م تم خوصصة بنك الأهلي سوستيه جنرال، وبنك الائتمان الدولي/مصر، وفي سنة **1997**م تم تقليص حصة المال العام في بنك تنمية الصادرات من خلال طرح أسهم للاكتتاب العام، وتم إصدار شهادات إيداع دولية سنة **1996م-1997م** لتقليص حصة المال العام في البنك التجاري الدولي وبنك مصر الدولي.

كذلك في سنة **1996**م تم تخفيض حصة المال العام في بنك مصر اكستريور من خلال الطرح الخاص لمستثمرين محليين، وبالنسبة للبنك المصري الأمريكي فقد تم تقليص حصة المال العام عن طريق زيادة رأس المال، وفي سنة **1996**م قامت الحكومة ببيع حصتها البالغة **10%** في بنك القاهرة باركليز، وبذلك أصبح القطاع الخاص يملك أغلبية أسهم البنك وتبلغ حصته **60%** من رأس المال، وقد صدر قرار ببيع حصة المال العام في خمس بنوك مشتركة في جوان **2000م** وهم: "بنك مصر الأمريكي الدولي"، "بنك القاهرة الشرق الأوسط"، بنك مصر إيران للتنمية"، "المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية"، "بنك التجاريون"، "التجارة والتنمية".

ولكن فشلت عملية البيع بسبب التدهور في المؤشرات الاقتصادية الكلية في سنة **2000**م، ولكن تجربة بنك الإسكندرية أثبتت نجاحا واضحا للخوصصة في مصر حيث طبقت السياسات بشكل جيد مما أدى إلى نتاج مثمر ومفيد للسير على دربه للوصول إلى تجربة ناجحة في مجال خوصصة البنوك.

1. إجراءات خوصصة بنك الإسكندرية

تفيد البيانات المتوافرة من البنك المركزي المصري وبنك الإسكندرية ووزارة الاستثمار حول ما تحقق في ملف خوصصة بنك الإسكندرية ما يأتي:

في إطار خطة الخوصصة تم التعاقد مع بنوك عالمية للإشراف على عملية التطوير بالبنوك العامة، كما تم ضخ نحو ستة مليارات جنيه لدعم زيادات رؤوس أموالها وهي عبارة عن قرضين بنحو مليار دولار مقدمين من البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي، إضافة إلى الاتفاق مع الحكومة على تسوية مديونيات البنوك، حيث تم تسوية مديونية بنك الإسكندرية بالفعل، وقد تمت الخوصصة على مرحلتين: الأولى "خوصصة الإدارة" والثانية "خوصصة الملكية"، ولتحقيق ذلك تمت عملية الخوصصة وفقا لعدة مراحل كالآتي:

أ- **إعادة هيكلة البنك:** حيث تم إسناد مسؤولية الإصلاح الهيكلي في بنك الإسكندرية لقيادات ذات خبرات دولية مشهود لها بالكفاءة اضطلعت بمهمة صياغة رؤية متكاملة تتضمن إعادة بناء البنك وإحداث ثورة

[1] قاسم، منى. **الاصلاح الاقتصادي في مصر** (مصر: الدار المصرية اللبنانية، 1997م)، ص. 117.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

تطوير شاملة لتنفيذ برامج إعادة الهيكلة الرئيسية بأقصى سرعة ممكنة لتحقيق طفرة تكنولوجية بمواصفات عالمية، وتطوير شكل البنك وهويته **(CORPORAT ID)** وإعادة هندسة العمليات المصرفية وإنشاء إدارات متخصصة لترسيخ مفهوم الإحتراف وتقديم أنشطة وخدمات جديدة وتطبيق مبادئ الحوكمة وفقا للمعايير العالمية كل ذلك بالتوازي مع الاهتمام بالموارد البشرية تأهيلا وتدريبا وتحفيزا[1].

ب- الفحص والتقييم: في هذه المرحلة تم الاستعانة ببيوت خبرة عالمية ومحلية متخصصة لإجراء فحص شامل للنواحي المالية والفنية والقانونية للبنك، وفيما يتعلق بالفحص المالي فقد أنهى بيت الخبرة المختار لهذه المهمة أعماله حيث تم إعداد القوائم المالية للبنك طبقا لمعايير المحاسبة الدولية للسنوات **(2003/2002 – 2004/2003 – 2005/2004)**، وتم الانتهاء من إعداد القوائم المالية في **31** جانفي **2006**م، لتشمل المتحصلات نتيجة السداد النقدي لمديونيات قطاع الأعمال العام والأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع بنك الإسكندرية لمساهماته في الاستثمارات غير الرئيسية وإجراء توزيعات الأرباح على مساهمي البنك، وقد تم ذلك بالتوازي مع فحص قانوني يختص به مكتب محاماة تولى مراجعة الأوضاع القانونية وموقف الملكية ووثائقها.

- تقييم الأصول العقارية من قبل بنك التعمير والإسكان؛
- إجراء فحص كامل للموارد البشرية داخل البنك من ناحية الهياكل التنظيمية والإدارات وأسلوب تقييم العاملين والأجور والمزايا والتدريب مع طرح نظام المعاش والإسكان؛
- إجراء فحص كامل للموارد البشرية داخل البنك من ناحية الهياكل التنظيمية والإدارات وأسلوب تقييم العاملين والأجور والمزايا والتدريب مع طرح نظام المعاش المبكر؛

تم اختيار بنك سيتي جروب الاستثماري **Ciitigroup Corporate and Investment Banking** في **2005/8/24** مستشارا لعملية طرح **100%** من أسهم رأس مال بنك الإسكندرية.

إعداد غرفة معلومات شاملة عن معاملات البنك داخليا وخارجيا بهدف إعداد مذكرة معلومات واضحة للاستعانة بها من قبل مستشار الطرح (سيتي جروب).

اضطلع مستشار الطرح (سيتي جروب) بعمل مراجعة شاملة لنطاق عمل البنك وأوجه النمو المستقبلي للبنك طبقا للموقف المالي وظروف السوق والأسواق المشابهة، وإعداد مستندات البيع بما في ذلك مذكرة المعلومات والتوصية بشأن سياسة وأسلوب الطرح وإدارة عملية البيع حتى انتهائها[2].

في **30** مارس **2005**م أعلنت وزارة الاستثمار عن دعوة المستثمرين الراغبين في شراء أسهم بنك الإسكندرية للتقدم بعروض لشراء نسبة تتراوح ما بين **75%-80%** من أسهم البنك على أن يتم تخصيص 5% من أسهم البنك للعاملين بشروط ميسرة والنسبة المتبقية **(15% - 20%)** من الأسهم فسيتم طرحها للاكتتاب العام في بورصة الأوراق المالية بعد إتمام عملية البيع لمستثمر استراتيجي.

[1] Site internet : www.alexbank.com, consulté le 22/04/2017.
[2] Site internet : www.alexbank.com, consulté le 22/04/2017.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

وعلى جانب مواز تم تحديد سعر تقييم أسهم البنك من خلال مستشار البيع وعرضه على لجنة فنية متخصصة لاعتماد سعر التقييم كأساس لعملية البيع وبدء المفاوضات النهائية مع راغبي الشراء.

وقد تقدمت المؤسسات صاحبة عروض الشراء بأربعة أظرفة مغلقة يحتوي الظرف الأول على اتفاقية الشراء والبيع وتتضمن التزامات عملية ووقت تنفيذ العملية، كما تحتوي على خطاب ضمان بقيمة **50** مليون دولار على أن تكون الاتفاقية موقعة توقيعا مبدئيا من المؤسسات المتقدمة للمزايدة، ويحتوي الظرف الثاني على ما يسمى بالحساب المحايد، ويعني ايداع قيمة الصفقة بالكامل في أحد البنوك المحايدة شريطة ألا تحول للبائع إلا بعد إتمام الصفقة والتوقيع النهائي على اتفاقية البيع والشراء، والظرف الثالث فيتضمن العرض المالي، أما الظرف الرابع فيحوي المستندات الرسمية المطلوبة لإتمام الصفقة، ومن بينها المستندات الدالة على مركز البنك او المؤسسة المتقدمة للمزايدة.

وبعد انتهاء المدة المحددة للتقدم بعروض الشراء من قبل المستثمرين، يتم دعوة البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في الشراء للتوقيع على اتفاق سرية المعلومات لتزويدهم بمذكرة المعلومات الخاصة بالبنك والقطاع المصرفي وأحدث تطورات الاقتصاد المصري، ويعقب ذلك السماح للأطراف الراغبة في الشراء بإجراء عمليات الفحص الفني النافي للجهالة **Due Diligence** ليستكملوا بها قاعدة المعلومات الأساسية التي يتيحها مستشار البيع (سيتي جروب)، على أن يتم بعد ذلك إعداد قائمة مختصرة **Short List** من العروض المقدمة ثم دعوة أطراف هذه القائمة للتقدم بعروض شراء محددة لاختيار العرض الفائز بالصفقة، وقد تقدمت المؤسسات المالية بطلبات مبدئية لشراء البنك في منافسة شديدة، وهو ما أظهرته العروض المالية المبدئية التي فاقت ارقامها اكثر التوقعات طموحا.

وقد بدأت صفقة خوصصة بنك الإسكندرية في **16** أكتوبر **2006**م، حين قامت أربع مؤسسات مالية بتقديم كافة المستندات القانونية والمالية للتأهل لدخول عملية المزايدة في محاولة منهم للاستحواذ على البنك في أربعة أظرف مغلقة وبحضور الممثلين المعتمدين للمستثمرين، وقد تمت عملية فتح الأظرف المالية بحضور كل المتنافسين وبعد الإعلان عن العروض المالية انسحب من التنافس في الجولة الثانية ثلاثة من المتنافسين، وتم أرساء البيع على أعلى عرض تقدم به البنك الايطالي سان باولو ليفوز بالاستحواذ على نسبة الـــ **80%** المطروحة للبيع، بعد نجاحها في الوفاء بقيمة الصفقة والتي بلغت حوالي **11.592** مليار جنيه مصري، (أي ما بمضاعف قيمة دفترية يتجاوز **5.5** مرة وهو ما يعد بلا شك انجازا فريدا في المنطقة) بسعر صرف **5.75** جنيه للدولار والتي تعد الصفقة المصرفية السابعة التي تمت في السوق المصرفي المصري في صفقة وصفت بأنها ناجحة وبشروط وضوابط ممتازة كما وصفت بأنها الأفضل على مستوى عمليات الخوصصة في مصر، وقد سدد بنك سان باولو الايطالي البنك الرابع في الاتحاد الاوروبي بعد اندماجه في بنك انستا الايطالي والثاني في السوق المصرفي الايطالي- للبنك المركزي المصري **2.16** مليار دولار قيمة شرائه لـــ **80%** من أسهم بنك الإسكندرية بسعر **12.6** دولار للسهم، أما عن حصيلة صفقة بيع الإسكندرية فأشارت مصادر مصرفية إلى أنها سوف توجه إلى تسوية

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

مديونيات شركات قطاع الأعمال العام للبنوك الثلاثة الأهلي والقاهرة ومصر وذلك لدعم المراكز المالية لهذه البنوك للخزانة العامة للدولة[1].

يعمل بنك الإسكندرية حاليا تحت لواء مؤسسة مالية عالمية مجموعة سان باولو إنتيزا **(Intesa Sanpaolo)**، التي تعد الأكبر على مستوى إيطاليا والثالثة بين بنوك منطقة اليورو.

2. نتائج خوصصة بنك الإسكندرية:

بعد بيع بنك الإسكندرية والذي يعد أحد أكبر البنوك العامة في مصر يتضح ان خريطة السوق المصرفية بعد خوصصة بنك الإسكندرية سوف تكون مناصفة بين بنوك القطاع العام بعد استبعاد بنك الإسكندرية وبين القطاع الخاص والعربي والأجنبي مما يؤدي إلى زيادة تنافسية الجهاز المصرفي، ومع خروج بنك الإسكندرية من ساحة العمل المصرفي يكون قد خرج معه **7%** من نصيب القطاع العام من الجهاز المصرفي ليصبح إجمالي ما في حوزة هذا القطاع **53%** من البنوك ومن جانب آخر يكون قد ارتفع نصيب الاجانب من المصارف في مصر إلى **34%** ويبقى للقطاع الخاص **13%**.

كذلك يتضح لنا أن خوصصة بنك الإسكندرية لم تؤثر على التقسيم السيادي لمصر، فقد أدخلت التكنولوجيا العملاقة إلى مجال العمل المصرفي في السوق المصرية ليصبح القطاع المصرفي المصري قادرا على اللحاق بركب التكنولوجيا وقد أدى ذلك إلى تعزيز قدرات وصلاحيات البنك المركزي، حيث يتيح تملك قطاع خاص بنوكا عامة رقابة أوسع وأعمق للبنك المركزي، أما بالنسبة للعمالة فقد تعاملت قاعدة عمالة بنك الإسكندرية بذكاء وباحتراف أيضا مع مبادرة المعاش المبكر التي أطلقتها الإدارة التنفيذية العليا للبنك واستهدفت **450** حالة تقاعد مبكر.

ويعكس تعامل العمالة والتي تشهد حركة ترقيات سنوية تلتزم بها الموازنة التخطيطية للبنك مع مبادرة المعاش المبكر إدراك **5** آلاف عامل يمثلون القاعدة البشرية لبنك الإسكندرية للمذاق الخاص لخوصصة البنك وثمارها التي حصدوا بعضها مثل: تضاعف الأجور، سلسلة الترقيات، حيث استفاد **1400** عامل في آخر حركتين ترقية الحصص القانونية للعاملين من صافي ربحية البنك الذي حافظ على مستواها في نهاية سنة **2008**م عند **680** مليون جنيه[2].

3. تقييم عملية خوصصة بنك الإسكندرية

أثبتت تجربة خوصصة بنك الإسكندرية بعد نجاحها والتي أسفرت عن فوز مجموعة "سان باولو" المصرفية الايطالية على حصة **80%** من أسهمه بقيمة **1.6** مليار دولار أي ما يزيد على تسعة مليارات و**252** مليون جنيه متانة وجاذبية الاقتصاد المصري وثقة المستثمرين الاجانب في الإصلاحات التي تشهدها مصر في العديد من النواحي الاقتصادية والمالية، والذي ارتقى بمصر إلى مكانة مرموقة في قائمة الأسواق البازغة والواعدة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد أدى فوز المجموعة

[1] مرزوق علاء محمد، المرجع السابق.

[2] مرزوق علاء محمد، المرجع السابق.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المصرفية الايطالية بالصفقة في تعزيز أداء القطاع المصرفي المصري، لاسيما أن البنك هو رابع أكبر مصرف حكومي مملوك للدولة ويستحوذ على حصة من السوق المصرفية نسبتها **7%**، وقد تمت الصفقة بنجاح غير مسبوق حيث عملت الجهات الرسمية سواء وزارة الاستثمار أو البنك المركزي المصري على توافر مبدأ الشفافية والوضوح في كل خطوات إتمام الصفقة، وحيث أن بنك الإسكندرية يتمتع بكفاءة عالية في الأداء والمساهمة في المشروعات التنموية في مصر، لذلك كان هناك إصرار من بنوك أجنبية عالمية في مثل مكانة مجموعة "سان باولو" المصرفية الإيطالية على الفوز بصفقة البنك، والذي يعد خير دليل على حرصه ورغبته في تقديم المزيد من الخدمات المصرفية والاستثمارات التي تصب في صالح المجتمع المصري.

المطلب الثالث: دروس مستفادة من التجارب الدولية في الخوصصة

في محاولة لتلخيص النتائج ورغبة في استخلاص الدروس والعبر التي نحتاج إليها في بناء النموذج الجزائري للخوصصة والإصلاح الاقتصادي، واستشراف البيئة اللازمة وإحداث التحول المطلوب من الملكية العمومية إلى القطاع الخاص، والتعرف على الشروط اللازمة لنجاح نموذج الخوصصة في قيادة النظام الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكيف والإصلاح الذي اختارته الدولة قيد البحث عن منهاج مسار اقتصادها الوطني.

وليس أمامنا في هذا المضمار سوى التعلم من تجارب الآخرين في مجال بناء نظام اقتصاد السوق، وتكوين وتنفيذ برامجها الوطنية للخوصصة وبناء قاعدة قوية ومتينة للقطاع الخاص ليقود من خلالها مسيرة التنمية الاقتصادية، وينقل الاقتصاد الجزائري إلى وضع تنموي أفضل.

وفيما يلي نقدم الدروس المستخلصة من تجارب الدول النامية ودول اقتصاديات التخطيط المركزي في مجال الخوصصة:

1. الاختيار الجيد للسياسات الماكرو– والمايكرو اقتصادية:

من الدروس الهامة التي نستخلصها من التجارب الدولية في الخوصصة هو ذلك الدرس المتعلق بالأهمية الكبرى للاختيار الجيد للسياسات الماكرو والمايكرو–اقتصادية، والتي تتكون منها البيئة الاقتصادية ويتم في رحابها التنفيذ الحسن والأداء الأفضل للبرنامج الوطني للخوصصة.

وفي مجال الكشف عن السياسات الاقتصادية الكلية فإننا يمكن القول إنها الطريقة التي نتعامل بها مع المتغيرات الاقتصادية الكلية، والتي تستطيع الدولة من خلالها تمهيد الطريق لميلاد نظام اقتصاد السوق على نحو صحي، ومن هذه السياسات الاقتصادية الكلية كل من[1]:

– السياسات النقدية والإئتمانية؛

[1] غرداين، عبد الواحد. **خوصصة المؤسسة العمومية الجزائرية على ضوء التجارب الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة أحمد بن بلة – وهران ، 2012م/2013م، ص. ص. 290.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

- السياسات المالية؛
- سياسة الاستقرار الاقتصادي؛
- سياسة الاستثمار؛
- سياسة التجارة الخارجية؛
- السياسة الداخلية.

وتهتم هذه السياسات في مجموعها بإصلاح النظام النقدي والائتماني من خلال تطوير سوق النقد وتنشيط الأدوات النقدية والائتمانية، وتمكين البنك المركزي من الإشراف على وحدات الجهاز المصرفي.

2. تعبئة الرأي العام لصالح التحول نحو اقتصاد السوق:

من المتفق عليه أن التحول نحو نظام اقتصاد السوق ليحل محل نظام اقتصاديات التخطيط المركزي، وإحلال الملكية الخاصة محل الملكية العمومية، وإحلال القطاع الخاص محل القطاع العام، واستبدال الأدوات السعرية لتحل محل الأدوات الكمية، إنما تشكل في واقع الأمر تحديات كبيرة لنظم وأعراف اقتصادية مستقرة، ومصالح وأوضاع اقتصادية واجتماعية تهم طبقة عريضة داخل المجتمع قيد البحث، لهذا فمن الطبيعي أن يتحرك أعداء النجاح وأصحاب المصالح لإحباط موجة التغيير الجذرية التي يشهدها هذا المجتمع.

3. الإستقرار السياسي والاجتماعي:

تدل خبرات التكيف والإصلاح الاقتصادي على الأهمية الكبرى لاستقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية في الدولة التي تتخذ من التكيف والإصلاح منهاجا لإعادة تنظيم حياتها الاقتصادية وأسلوبا لإعادة ترتيب أوضاعها الاقتصادية والتنفيذ الكامل لبرنامج الخوصصة.

4. القضاء على ظاهرة الدولة الهشة:

تشير خبرات التكيف والخوصصة الدولية في حقبتي السبعينات والثمانينات إلى ابتلاء الدول النامية بظاهرة الدولة الهشة وتضخمها على نحو يعرقل مسيرة الإصلاح الاقتصادي والهيكلي بهذه الدول، وينصرف مضمون هذه الظاهرة إلى نشوء سلطات شرعية في الدولة، ولكنها غير قادرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنسجم وتتفق مع المصلحة العليا للدولة، وتضخم نفوذ السلطات غير الرسمية والقادرة على توجيه دقة الأمور بالبلاد الذي بالشكل الذي يخدم مصالحها حتى ولو تعارضت مع متطلبات المصلحة العامة للاقتصاد الوطني، وينعكس هذا التعارض في التحليل الأخير في تعدد وتباين المؤسسات والهيئات متشابهة الاختصاصات في بعض الأحيان، ومتعارضة الاختصاصات الإدارية والإشرافية على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الغالب من الأحيان الأخرى، فعلى سبيل المثال –لا الحصر– قد تنشأ أكثر من هيئة أو مؤسسة للإشراف على القطاع العام ليس إقتناعا من الدولة بأهميتها لتنمية هذا القطاع الحيوي بالنسبة لنجاح برامج وخطط التنمية الاقتصادية، وإنما لإرضاء الأشخاص أو التجمعات السياسية أو النقابية، أو رغبة في خلق مجالات جديدة على مستوى الإدارة العليا

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

لترقية الموظفين الذين أصبحوا يشكلون في بعض الدول النامية تجمعا هاما له ثقله السياسي نتيجة لكثرتهم بسبب اتباع الدولة لجانب كبير من الالتزامات الاجتماعية المرتبطة بهم.

كذلك فقد تلتزم الدولة بتعيين مجموعة من المواطنين الذين شاركوا في عمل وطني أو بطولة عسكرية أو يلعبون دورا سياسيا معينا في الدولة، ويميل البعض إلى إطلاق اصطلاح "الرشوة الاجتماعية" على هذه الظاهرة التي ابتليت بها كثير من الدول النامية ودول اقتصاديات التخطيط المركزي وذلك باعتبارها إحدى المسكنات التي تشكل ضغطا سياسيا عاما في الدولة.

5. ضعف النتائج المترتبة على البرامج الجزئية للتكيف والإصلاح الاقتصادي:

من بين أهم الدروس التي أطلعتنا عليها الخبرات الدولية هي أن البرامج الجزئية للتكيف والإصلاح لا تعطي إلا نتائج محدودة للغاية سرعان ما تتحول بعدها إلى نتائج عكسية، فكما اتضح لنا من قبل فلقد لجأت عدد من الدول النامية على وجه خاص إلى الأخذ ببرامج جزئية للإصلاح، تدعمها ترتيبات مؤازرة من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتهدف هذه الترتيبات إلى تقديم التمويل الخارجي اللازم لتمكين الدولة العضو في الصندوق من اتخاذ عدد من التدابير في مجال إصلاح الخلل الخارجي في ميزان المدفوعات[1].

6. أهمية الاختيار المناسب لأدوات التحول نحو القطاع الخاص:

اتفقت جميع تجارب الخوصصة الدولية على ضرورة التخلص من القطاع العام وتحويل ملكيته وإدارته للقطاع الخاص، وذلك لانعدام حالة الكفاءة الاقتصادية في حالة قيادة المؤسسات العمومية للنشاط الاقتصادي، وارتفاع الكفاءة الاقتصادية في حالة تولي المؤسسات الخاصة قيادة هذا النشاط، غير أن الأدوات المتبعة في نقل الملكية العمومية إلى القطاع الخاص لم تكن موضع اتفاق بين البرامج التي نفذتها دول العالم لبلوغ الغايات النهائية من تطبيق البرنامج الوطني للخوصصة، وفي هذا الخصوص فإنه يمكن التفرقة بين الأدوات الآتية:

- تصفية المؤسسات العمومية المتعثرة؛
- دمج بعض المؤسسات في بعضها البعض؛
- تقسيم رأس مال المؤسسات إلى أسهم، وطرحها للاكتتاب العام في سوق الأوراق المالية؛
- إعادة تنظيم المؤسسات العمومية في شكل شركات قابضة يتبعها عدد من الشركات التابعة؛
- بيع المؤسسات للعاملين فيها، أو طرحها في شكل مزايدات علنية.

7. ضرورة التعرف على الدور الحكومي المناسب في ظل نظام اقتصاد السوق:

من الدروس التي أطلت علينا بها الخبرة الدولية في الخوصصة، هي ضرورة حسم العلاقة بين الدولة والنشاط الاقتصادي على نحو يضع الحكومة أمام أدوارها بشكل واضح ومحدد، ذلك ان دور الحكومة في

[1] غرداين عبد الواحد، المرجع السابق، ص. 291.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

هذه الحالة ليس السعي إلى إقامة نوع من التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص على النحو المتعارف عليه في ظل نظام الاقتصاد المختلط من ملكية الدولة للمؤسسات يعد الهدف الرئيسي للبرنامج الوطني للخوصصة الذي يعد أحد المكونات الرئيسية لنظام اقتصاد السوق، وفي الوقت نفسه فإن البحث عن الدور المناسب لا يعني البحث عن وظيفة اقتصادية بالضرورة لكي تؤديها الحكومة، وتشغل بها أوقات فراغها وإنما المقصود بالدور الحكومي المناسب هو التعرف على الأدوار التي يجب أن تقوم بها الحكومة، ولا يستطيع أن يقوم بها النشاط الخاص.

وانطلاقا من هذا التحديد فإن هناك أدوارا يجب أن تقوم بها الحكومة في مجالات اختيار السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني محل الدراسة، وفي الوقت نفسه يجب التأكيد على أهمية الأدوار الرقابية والتوزيعية والسيطرة على ظاهرة الاقتصاد الخفي حتى تسير عجلة النشاط الاقتصادي وينتظم دوران عجلة الإنتاج، بل أكثر من ذلك فإنه يرخص للدولة في ظل نظام اقتصاد السوق أن تقوم بالاستثمارات العمومية التي لا يقدر عليها النشاط الخاص، كما يمنكه إعادة بيعها أو طرحها للاكتتاب العام مرة أخرى، كل ما هنالك أنه يجب عدم قيام الدولة بهذه الاستثمارات في إطار مفاهيم إيديولوجية، أي القيام بقصد توسيع قاعدة الملكية العمومية.

وتؤكد لنا تجربة الخوصصة في عدد من الدول أن عزوف الدولة عن التدخل في الشؤون الاقتصادية قاد اقتصاديات هذه البلدان إلى حالة من الركود منذ مطلع التسعينات وحتى الآن، وترتب على ذلك تفشي ظاهرة البطالة داخل اقتصاديات هذه الدول[1].

وهناك إجماع بين الاقتصاديين في الوقت المعاصر على أن هذا الركود الاقتصادي يجد تفسيرا له في ضآلة الدور هذه الدول في قيادة النشاط الاقتصادي، وعدم قيام الحكومات بالاستثمارات التي عزف القطاع الخاص الدخول فيها، إما لعجزه من الناحية التمويلية، أو لانخفاض مستويات الربحية التي يحققها الاستثمار في هذه المجالات.

المبحث الثالث: تجربة الجزائر مع خوصصة القرض الشعبي الجزائري CPA

إن موضوع الخوصصة أضحى من المتغيرات الأساسية التي أحدثتها العولمة على الجهاز المصرفي أمام ازدياد درجة الانفتاح الاقتصادي للدول، وبالتالي أصبحت خوصصة البنوك محددا رئيسيا للتطورات التي تعيشها النظم الاقتصادية في هذه الدول.

فالخوصصة هي جزء هام من سياسة الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي يقوم أساسا على تغيير هام في المفاهيم حول دور الدولة أو الحكومة في النظام الاقتصادي، فالخوصصة ركن أساسي من أركان سياسات التحرر الاقتصادي، وبالتالي فالخوصصة عملية الغرض منها التحرر من القيود التي تتعلق بكفاءة منشآت القطاع العام وتحويلها للقطاع الخاص، أي تغيير العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص[1].

[1] غرداين عبد الواحد، المرجع السابق، ص. 293.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

كما يشير مفهوم خوصصة البنوك إلى سعي الحكومة إلى تقليص نسب مساهمتها في هذه البنوك ثم بيعها سواء كليا أو جزئيا، مستخدمة في ذلك سوق الأوراق المالية أو عن طريق البيع المباشر[2].

أما بالنسبة للجزائر فقد دعا صندوق النقد الدولي إلى خوصصة البنوك العمومية في المدى المتوسط، على أن يتم أولا اختيار بنكين عموميين يتمتعان بصحة مالية جيدة لتتم خوصصتهما، ومنح مهلة خمس سنوات للبنوك المتبقية، وأعطى الحق للسلطات للتخلي عنها إن لم تكن مجدية[3]، وبدأت في سنة **1998م** عملية تقييم البنوك العمومية من أجل اختيار واحد من هذه البنوك لخوصصته، (إلا أن ذلك لم يحدث اذ اعتبر التشريع الجزائري عائقا أمام ذلك، إذ نص على تملك البنوك الأجنبية **49%** فقط)، وكانت هناك مساع لفتح رأس مال القرض الشعبي الجزائري والمقدر ب **21.6** مليار دينار، بنسبة **49%** أمام البنوك الجزائرية[4]، مع إمكانية إضافة بنك آخر لخوصصته، ألا أن العملية تعثرت عدة مرات، إذ اعتبرت النسبة المفروضة أمام البنوك الأجنبية عائقا أمام مشروع الخوصصة، إلا أنه وخلال جوان **2005م** سمح للبنوك الأجنبية بتملك أكثر من 51% من رأس مال البنوك الجزائرية المقترحة للخوصصة وهي **CPA** و **BDL** و **BADR**[5]، وعلى أثرها عاد البنك الفرنسي (سوسيتي جنرال) الذي قدم عرض جديد، وتحضير بنك الأعمال الفرنسي "الأخوة لازار" لتقرير عملية التدقيق الحسابي التي قام بها، إلا أن العملية تعثرت عدة مرات وقامت الحكومة بتأجيل العملية إلى أجل غير مسمى.

المطلب الأول: نبذة عن القرض الشعبي الجزائري CPA

يعتبر القرض الشعبي الجزائري أحد مكونات الجهاز المصرفي في الجزائر الأكثر انتشارا على مستوى الوطن، حيث يقوم من خلال وكالته بمعاملات بنكية مالية داخلية وخارجية تتمثل أساسا في تلقي الودائع ومنح القروض.

أولا: نظرة عن القرض الشعبي الجزائري وتطوره

سيتم دراسة القرض الشعبي الجزائري، حيث ستكون البداية بلمحة عن نشأته، تعريفه، ثم تعداد مهامه.

1. لمحة عن نشأة القرض الشعبي الجزائري: هو ثاني بنك ظهر على مستوى الساحة البنكية الجزائرية بعد الاستقلال، أنشأ بموجب المرسوم **66 - 366** بتاريخ **29** سبتمبر **1966**م، وقد تم تحديد قوانينه بموجب المرسوم **67-78** الصادر في **11** ماي **1967**م[6].

لقد أنشأ القرض الشعبي الجزائري على أساس الهيئات البنكية الآتية:

---

[1] رجب العشاوين شكري. **الخصخصة "مفاهيم، تجارب دولية وعربية"** (الإسكندرية: الدار الجامعية الإسكندرية، 2007م)، ص. 79.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، المرجع السابق، ص. ص. 205- 206.

[3] إدريس، رشيد. "متطلبات إصلاح النظام المصرفي في الجزائر لإرساء دعائم الحكم الراشد". مداخلة مقدمة بأعمال الملتقى الدولي الاول حول الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية. (جامعة امحمد بوقرة – بومرداس، ديسمبر 2006م)، ص. 13.

[4] زيدان محمد، المرجع السابق، ص. 138.

[5] بريش عبد القادر، المرجع السابق، ص. 196.

[6] الجريدة الرسمية، رقم (40)، بتاريخ 16 ماي 1967م، ص. 550.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

- البنك الشعبي الجزائري بالجزائر؛
- البنك الشعبي الجزائري وهران؛
- البنك الشعبي الجزائري قسنطينة؛
- البنك الشعبي الجزائري عنابة.

كان في بداية نشاطه مختص بتمويل مجموع القطاعات المتمثلة في الصناعة التقليدية السياحية، الصيد البحري، الفندقة، السكن والأشغال العمومية، فضلا عن ترقية الاستثمارات عن طريق تمويل مشاريع المخططات الرباعية، والخماسية إلى غاية **1984**م، حيث انبثق عنه بنك التنمية المحلية، بدأ نشاطه رسميا سنة **1985**م، وأوكلت له بعض المهام التي كانت خاصة بالقرض الشعبي الجزائري وتخص التنمية المحلية.

ولتحسين التسيير تم إدخال النظام الموحد للإعلام الآلي **(DELTA BANK)**، لحل مشكلة تعدد الحسابات دون زيادة عدد الزبائن، وبذلك تكون هناك مركزية في المراقبة المصرفية مع توحيد المصطلحات.

2. تعريف القرض الشعبي الجزائري: وهو مؤسسة مالية عمومية بدأت نشاطها رسميا في **14** ماي **1967**م برأسمال قدره **15000000** دج، يد عاملة قدرت بـــــ **444** عامل مزعة على **20** وكالة، أما حاليا فرأسمالها يقدر بـــــ **29300000000** دج يشتمل على مديرية عامة في الجزائر العاصمة ومقرها في **02** شارع العقيد عميروش، و**15** مديرية جهوية و**132** وكالة موزعة على كامل التراب الوطني وموفرا بذلك آلاف مناصب الشغل[1].

3. مهام القرض الشعبي الجزائري: يسعى القرض الشعبي الجزائري إلى القيام بمهام ونشاطات عديدة للوصول إلى استراتيجية تجعله مؤسسة مصرفية كبيرة تحظى باحترام المتعاملين الاقتصاديين والأفراد، ويمكن إيجاز مهام البنك في النقاط الآتية:

أ- القيام بجميع العمليات المصرفية ومنح القروض والإعتمادات على شتى الأشكال وتطوير النشاط وتنمية الصناعة التقليدية والفندقة والسياحة، والصيد البحري، والتعاونيات الفلاحية في مجال الانتاج والتوزيع، كذلك اقراض ذوي المهن الحرة، وقطاع المياه والري؛

ب- العمل على تقييم المخاطر وأخذ الضمانات الملائمة وتطبيقها ميدانيا، في مجال منح القروض بإجراء عمليات القروض لقاء الرهن الحيازي؛

ج- القيام بجميع عمليات خزينة الدولة لتسيير الأموال المتوفرة أو إعادة استعمالها؛

د- منح القروض والسلفيات على السندات العمومية الصادرة عن الدولة أو مضمونة منها أو الالتزام أو شرائها، أو حفظها، أو رهنها الحيازي، أو المتاجرة بها والقيام بالخدمة المالية لهذه السندات؛

[1] الجريدة الرسمية، رقم (40)، بتاريخ 16 ماي 1967م، ص. 550.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ه- العمل على تطوير الموارد، وذلك العمل على الاستغلال الجيد بإمكانيات السوق المالية؛

و- تطوير وسائل العمل من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة، كتعميم نقل الاتصالات والبطاقات البنكية؛

ر- تحسين مستوى التكوين للموظفين بإعطاء الأولوية للكفاءة والمشاركة بقوة في مجال التكوين بين البنوك.

ثانيا: التعريف بوكالة تبسة-205- مع أبرز مهامها وأهدافها:

1. التعريف بالوكالة: تعتبر وكالة تبسة إحدى وكالات القرض الشعبي الجزائري المعتمدة عبر التراب وهي وكالة متواجدة على مستوى الولاية، تحتل موقعا استراتيجيا وسط المدينة.

أنشأت في أواخر **1978م** وبدأت نشاطها رسميا في جانفي **1979م**، يبلغ عدد موظفيها **17** موظفا منهم **06** إطارات و**06** مؤهلين، و**3** منفذين، حسب آخر احصائيات[1].

تعرف الوكالة عددا متزايد من الزبائن وتعتبر وكالة نشيطة جدا على المستوى الجهوي، فهي مكلفة بإحصاء احتياجات الزبائن ومن ثم تلبية هذه الاحتياجات من أجل تحقيق الربح ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتتلخص بذلك مهام الوكالة في:

- فتح الحسابات على مختلف أنواعها؛
- قبول الودائع بجميع أنواعها؛
- منح القروض.

2. مهام وأهداف القرض الشعبي الجزائري وكالة تبسة- 205-:

أ- المهام الأساسية للقرض الشعبي الجزائري وكالة تبسة- 205-

تبعا للقوانين والتشريعات الجزائرية وباعتبار أن القرض الشعبي الجزائري وكالة تبسة-**205-** واحد من بين البنوك الجزائرية فهو يقوم بمعالجة مختلف العمليات المتعلقة بالقرض والصرف من خلال:

- استقبال الودائع وجمع رؤوس الأموال على أشكال مختلفة، الحسابات الجارية، حسابات الرصيد، سندات الصندوق دفاتر الادخار...الخ؛
- العلاقة بين زبائنهم وموردهم الخارجيين،

يساعد القرض الدولة، وكذا الجمعيات والأجهزة العمومية لتطبيق كل عمليات الاقراض أو التدخل في هذه العمليات لحسابهم أو تحت ضماناتهم بغرض تسهيل نشاط زبائنه فالقرض الشعبي الجزائري وكالة تبسة-**205-** يخضع للتشريع البنكي والتجاري وتمثيل مهامه في تنمية وترقية القطاعات الآتية[2]:

- قطاع الصحة الإدارية؛
- قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن؛

[1] مومن، زهير. عاشوري، نور الهدى. زيدوني، نعمة. **خدمة بطاقة الائتمان وآلية تسويقها في المؤسسة المصرفية**، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة تبسة، 2011م- 2012م، ص. 45.

[2] مومن زهير، عاشوري نور الهدى، زيدوني نعمة، المرجع السابق، ص. ص. 50.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

- التجارة والتنويع؛
- السياحة والفندقة؛
- الإعلام والاتصال؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الصناعات اليدوية والحرف.

يسعى القرض الشعبي الجزائري إلى تقديم أنواع أخرى من الخدمات حسب الامكانيات المتاحة لديه وحسب ما يطلبه الزبائن من بينها:

- بطاقات القرض؛
- القرض العقاري؛
- وغيرها من الخدمات الأخرى.

ب- أهداف القرض الشعبي الجزائري وكالة تبسة-205-[1]**:**

- تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحولات اللازمة عن طريق تقوية المراقبة؛
- التطوير التجاري وذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير وكذا التسويق؛
- التوسع ونشر الشبكة واقترابه من الزبائن وكذا العمل على التسيير المحكم للموارد البشرية؛
- تقدير الوسائل المادية والتقنية حسب الاحتياجات،
- تحسين وتطوير أنظمة المعلومات وكذا الوسائل التقنية،
- التسيير الديناميكي لخزينة البنك،
- التحكم في القروض وكذا التسيير المحكم للمديونية الخارجية،
- عملية تقوية ومراقبة التسيير على مستوى مختلف المراكز المسؤولة.

المطلب الثاني: تجربة الخوصصة في الجزائر

رغم المجهودات المبذولة لانطلاق أول عملية خوصصة لبنك عمومي في الجزائر، وعملا بتوصيات صندوق النقد الدولي الذي طالب الجزائر بضرورة تشجيع مسار خوصصة الجهاز البنكي لضمان تسيير تجاري للبنوك، إذ تسيطر البنوك العمومية تقريبا على **90%** من السوق المصرفية الوطنية، وذلك بضرورة الإسراع بخوصصة بنكين عموميين الأكثر صحة من الناحية المالية.

حيث شرعت السلطات في فتح رأسمال القرض الشعبي الجزائري، والذي يعتبر أكثر جاهزية للخوصصة، خصوصا بعد تطهير جزء كبير من محفظته، وارتفاع نسبة ملائته وتحقيقه لنتائج ايجابية لعدة سنوات.

لقد عرف القرض الشعبي الجزائري سنة **2001**م تجربة فاشلة بعد مفاوضات متقدمة مع الشركة العامة

[1] نفس المرجع، ص. 51

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الفرنسية، والتي أيدت استعدادهافيما سبق للاستحواذ على حصة **50%** من رأسمال البنك على ان يشمل ذلك الشبكة القائمة بأكملها، وفي ديسمبر **2002م** تم إعادة إحياء المشروع إذ كلف بنك الإخوة لازار الفرنسي بتأطير عملية فتح رأسمال القرض الشعبي الجزائري، من خلال قيامه بدراسة الجدوى والتدقيق المحاسبي، فضلا عن إيجاد متعاملين مهتمين بالمشروع الذي سيفضي إلى خوصصة **49%** من رأسماله كأول إجراء من نوعه في الجزائر، إلا أن العملية لم يكتب لها النجاح بسبب الوضعية المالية للبنك وثقل محفظته بالقروض المتعثرة من جهة، ومن جهة أخرى بسبب محدودية نسبة ملكية الطرف الأجنبي التي حددت ب **49%** فقط، وهذا ما اعتبر عائقا أمام الشركاء الأجانب الأمر الذي دفع بالسلطات المالية الجزائرية إلى التخلي عن هذا الشرط وإعلان بإمكان تملك الأجانب أكثر من **50%** من رأسمال البنوك العمومية المطروحة للخصخصة، كما تم إبداء الرغبة في خصخصة كل من بنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري، ويبقى مجرد مشروع.

وعموما يمكن حصر العراقيل التي حالت دون التمكن من خوصصة بعض البنوك العمومية إلى[1]:

- الديون المتعثرة التي تعاني منها البنوك العمومية الجزائرية؛
- غياب طبيعة قانونية واضحة وخصوصا في مجال العقار؛
- المتاعب المالية التي لحقت ببعض البنوك التي كانت تنوي المشاركة في مسار الخوصصة والتي تضررت من أزمة الرهون العقارية.

وبالتالي فإن بقاء الساحة المصرفية الوطنية بهذا الشكل (هيمنة البنوك العمومية الجزائرية من جهة والبنوك الأجنبية)، ويمكننا تصور إحدى الوضعيتين التي يمكن ان يكون عليها الجهاز المصرفي الجزائري في المرحلة المقبلة:

1. إما نشهد زيادة ونمو حصة البنوك الأجنبية في السوق المصرفية الجزائرية وسيسمح ذلك بتنويع مجالات نشاطها ومنتجاتها وخدماتها نظرا لخبرتها المكتسبة وقدرتها على امتلاك تكنولوجيا الصناعة المصرفية، وهو أمر من شأنه تحفيز البنوك العمومية على تحديث وعصرنة تسييرها وتطوير منتجاتها وخدماتها وتطوير قدرتها التنافسية لمسايرة وتيرة المنافسة التي تفرضها البنوك الأجنبية، وعليه يمكننا تصور بأن تصبح السوق المصرفية الجزائرية أكثر تنافسية مما يشجع دخول بنوك أجنبية أخرى إلى السوق الجزائري؛

2. أما الوضع الثاني الذي يمكن أن يكون عليه الجهاز المصرفي في المرحلة المقبلة هو بقاء حصة البنوك الأجنبية جد محدودة في السوق (لا تتجاوز **10%**)، وبقاء هذه البنوك الأجنبية محدودة النشاط ومقتصرة على القطاعات وشركات تابعة لبلدانها الأصلية وبالتالي تصبح البنوك الأجنبية موجودة فقط لرعاية مصالح هذه الشركات والقيام بالتحويلات المالية نحو الخارج.

[1] بوريني، آسيا. دندني ، دندني. **دور العولمة الإقتصادية والمالية في تطوير الخدمات المصرفية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أوكلي محند أولحاج – البويرة، 2014م– 2015م، ص. ص. 97– 98.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

إن بقاء الحال بهذا الشكل يبقي على هيمنة البنوك العمومية على السوق وبالتالي ضعف التنافسية في السوق المصرفية الجزائرية، الأمر الذي ينعكس سلبا على تطوير الخدمات المصرفية ومواكبة أحدث التطورات التي لرفتها الصناعة المصرفية في العالم[1].

فهذه التجربة تبين أن خوصصة البنوك ليست عملية سهلة أن توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية التي تحتوي في بنودها على تحرير الخدمات يتطلب القيام بالمزيد من الجهد لعصرنة القطاع البنكي وجعله يتماشى مع اقتصاد السوق[2].

المطلب الثالث: شروط نجاح الخوصصة في الجزائر

بالرغم من بعض السلبيات التي تواجه عملية الخوصصة وتحد من انطلاقها في المرحلة الأولى من عملية التحول التي تحدث لعلاج الخلل والقصور في هيكل الاقتصاد، إلا أنه توجد مجموعة من المقومات والعوامل الإيجابية التي لو تم التركيز عليها وأحسن استخدامها لأتت ثمارها المرجوة في الانطلاق العلمي نحو تطبيق أسلوب الخوصصة والتوسع فيه بشكل الذي تتطلبه عملية التحولات في هذا الشأن لعلاج الاقتصاد الحقيقي في شقه الإنتاجي.

وسيتم التركيز في الإشارة إلى هذه الشروط حسب أبعاها المختلفة وعلى الوجه الآتي:

أولا: البعد المالي المصرفي

يتعاظم دور البنوك والجهاز المصرفي بشكل عام في قيامها بدور غير تقليدي في المعاونة في إتمام وإنجاح عملية الخوصصة، سواء في مساعدة الشركات القابضة والشركات التابعة في تنفيذ عمليات بيع الأسهم المملوكة لكل منها بدءاً من الترويج والتسويق لبيع الوحدات الإنتاجية المملوكة لهذه الشركات والأسهم المعروضة، وحتى إعداد عقود البيع اللازمة في هذا الشأن.

وكذلك العمل على تنشيط سوق رأس المال وتعظيم عائد محافظ الأوراق المالية للبنوك والتي من المنتظر أن تتضخم بشكل غير عادي نتيجة الدخول كمساهمين في رؤوس أموال الشركات التي سبق منحها قروض بقيمة هذه القروض أو جزء منها.

ويمكن تلخيص المهام الرئيسية للجهاز المصرفي في القيام بدور نشيط في عملية الخوصصة في مايلي:

– تقييم الشركات وإعداد دراسات الجدوى اللازمة التي تتضمن احتمالات تطور هذه الشركات من خلال التدفقات المالية المتوقعة، وتحديد القيمة الأساسية لأسهم هذه الشركات ويتطلب ذلك تحليل المراكز المالية واستخراج المؤشرات المالية والاقتصادية حتى تتضح الصورة أمام المستثمرين لاتخاذ القرارات المناسبة لهم؛

[1] حسني مبارك، بعلي. ص. ص. 142– 143.

[2] قاسيمي، آسيا. **أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في شعبة العلوم الإقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، 2014م– 2015م، ص. ص. 238– 239.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

– ترويج وتسويق الأسهم ويستلزم ذلك وجود كوادر مصرفية قادرة على تفهيم العميل موقف أسهم كل شركة باعتباره مستشارا ماليا واقتصاديا له، ويقتضي الأمر القيام بحملة إعلامية لإيضاح مميزات اقتناء الأسهم للمستثمرين العاديين غير المحترفين متضمنة ما سيحصل عليه من عائد نقدي من التوزيعات النقدية التي تجربها الشركات على الأسهم والمنتظر زيادتها في السنوات القادمة بأسعار الفائدة على الودائع، والزيادات المباشرة في قيمة السهم نتيجة التدعيم المستمر له من الإحتياطات والأرباح المرحلة بما ينعكس على زيادة القيمة الدفترية للسهم، فضلا عن الزيادات غير المباشرة في قيمة السهم نتيجة ارتفاع قيمة أصول الشركات؛

– تمويل شراء الأسهم نفسها، عن طريق تقديم قروض لكبار العملاء والمستثمرين وذلك بغرض شراء أسهم من تلك التي تقوم الشركات بطرحها، وتوجيه العملاء إلى الإستثمار في هذه الشركات حسب طبيعة كل منها وإمكانيات العملاء، هذا بإضافة إلى تقديم قروض إلى نقابات العمال لتمليك العمال جزء من هذه الأسهم؛

– دراسة إصدار صكوك تمويل الشركات لتغطية احتياجاتها التمويلية، وإمكانية تحويلها إلى أسهم؛

– إنشاء صناديق استثمار تهدف إلى استثمار المدخرات في الأوراق المالية؛

– إدارة محافظ الأوراق المالية، ويمكن للبنوك أن تقوم بشراء أسهم بعض الشركات حتى يتم إعادة هيكلتها وإعادة طرحها للبيع مرة أخرى؛

– هذا بجانب تقديم الخدمات الاستشارية المتخصصة بشأن شركات الأعمال؛

ويستلزم ذلك بطبيعة الحال إجراء دراسات متعمقة لسوق رأس المال وإمكانياته الإستعابية الحالية والمستقبلية والعمل على خلق جو من الثقة والطمأنينة في هذا المجال بما يساعد على تنشيط هذه السوق والتي تعلق عليها الآمال في القيام بدور جوهري في هذه العملية.

وتتطلب هذه الأمور أيضا ضرورة توافر الكوادر الفنية المتخصصة في هذه المجالات والتي تتميز بالفكر المصقول المتطور الذي يستطيع التعامل مع متطلبات المرحلة المقبلة بإدارة حكيمة واعية.

وقيام البنوك بهذا الدور يعتبر وظيفة حيوية من وظائفها باعتبارها الدعامة العامة في الاقتصاد القومي، وتلعب فعلاً دوراً رئيسياً في برنامج الإصلاح المالي والنقدي[1].

ثانيا: البعد الاجتماعي

وهو من أكثر الأمور حيوية وحساسية، فهو يتعلق في المقام الأول بالعمالة الزائدة والتي ستضطر الأمور بطبيعة الحال إلى الاستغناء عنها طبقا لأسس الإدارة الجديدة، حيث أن المشترين لتلك الشركات أو الذين سيقومون بعملية التصفية سيخفضون العمالة الموجودة إلى الحد الذي يمكن من الاستغلال التجاري الأمثل.

[1] غرداين، عبدالواحد. "شروط نجاح الخوصصة في الجزائر". مداخلة مقدمة بأعمال الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري للألفية الثالثة. جامعة أحمد بن بلة – وهران. 2013م)، ص. 06.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ولذلك فإن الوضع لا يجب أن يترك هامشا للتصريحات المختلفة، بل العمل على تحديد قواعد ثابتة لهذه التعويضات ويتم الاتفاق بشأنها مع نقابات العمال، التي يجب أن تضطلع بدورها الحقيقي في مجال التنمية والمساهمة في خلق مجالات جديدة لهؤلاء العمال، وكذلك فإن نقابات العمال واتحاداتها تملك إمكانيات هائلة لإنجاح أسلوب الخوصصة.

ثالثا: البعد الإعلامي والتنويري

لا يكتمل برنامج الإصلاح الاقتصادي بوجه عام إلا في ضوء خطة إعلامية تنويرية علمية مدروسة بعناية تامة ومتكاملة الجوانب الفنية والسلوكية والبيئية حسب الفئات التي يتم مخاطبتها من خلال رسائل موجهة ترد على كافة التساؤلات المطروحة واستفسارات المتسائلين، وأيضا مواجهة المتشككين بجدوى هذه الإصلاحات بقصد أو عن غير قصد.

لذلك فلا بد من تكوين رأي عام إيجابي حول عملية الخوصصة عن طريق إعداد المقالات والتحليلات التي يعرضها كبار المتخصصين والخبراء في شرح جدوى وأهمية هذا البرنامج في علاج الأمراض المزمنة التي عانى منها الاقتصاد الوطني خلال الفترة الماضية، والنظرة المستقبلية لعملية الإصلاحات التي تهدف إلى المزيد من التنمية ورفع مستوى الدخول لفئات الشعب بكافة طبقاته، وتوضيح نماذج عملية للدول التي طبقت هذا الأسلوب و ما حالفتها من نجاحات في مختلف المجالات التنموية.

ويجب الاستفادة في هذه الحملة التنويرية من كافة الوسائل الإعلامية السمعية والمرئية والمقروءة،على حسب إمكانياتها ومدى تأثيرها، بحيث يتولد تيار متدفق من الفكر المؤيد لعملية الخوصصة يساعد بطريقة إيجابية في توسع في تطبيق هذا الأسلوب مرحلة بعد أخرى وحسب البرنامج المحدد.

ناهيك عن النجاحات التي تحققها مرحلة من مراحل التطبيق تكون بمثابة الداعية الواعية التي تساهم في خلق الجو العام المؤيد للأخذ بهذا النظام كوسيلة من وسائل الإصلاح الاقتصادي.

بل إنه من المتوقع أن تلعب القيادات الإدارية المؤسسات العامة دوراً معوقاً لحركة الخوصصة نتيجة للمخاوف التي يتعرضون لها من احتمال حدوث تغييرات واسعة النطاق في المناصب الإدارية أثناء إصلاح المؤسسات العامة، أو بيعها للقطاع الخاص بل الملاحظ أن تجارب الخوصصة في الدول المختلفة أفادت في أنهم لعبوا دوراً كبيراً في تحريض العمال على مقاومة التغيير من خلال إطلاق الإشاعات، وتسريب أخبار البرنامج القومى للخوصصة أولاً بأول[1].

وتدلنا خبرة الخوصصة الدولية التي استعرضناها في أكثر من موقع إلى تعبئة الرأي العام لمساندة برامج الإصلاح تعد شرطاً جوهريا لنجاحها في كل من الدول النامية ودول أوروبا الشرقية وجمهوريات

[1] غرداين عبدالواحد، المرجع السابق، ص. 07.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الإتحاد السوفياتي المنحل على حد سواء، ويقصد بتعبئة الرأي العام كافة الجهود المبذولة لتبصير كافة المهتمين والمتعاملين مع المكونات المختلفة لبرنامج الإصلاح بالمزايا التي سوف تجنيها بعد اكتمال المراحل المختلفة له، وأن المصاعب التي تعانيها هذه الفئات المختلفة إنما هي مراحل مؤقتة تزول في الأجلين المتوسط والطويل، بمعنى أنها ذات طبيعة مؤقتة ترتبط بالأجل القصير فقط.

ويرتكز برنامج تعبئة الرأي العام لمساندة برنامج على المحاور الآتية[1]:

– خلق الولاء والتأييد من جانب العاملين في المؤسسات العمومية المحولة إلى الملكية الخاصة من خلال شرح المزايا المختلفة التي يحققونها من وراء بناء قاعدة إرتكازية قوية لنظام اقتصاد السوق، ومن المؤكد أن بيع حصة من أسهم هذه المؤسسات للعاملين بها تحت مسمى "نظام الحصص الممتازة" يعتبر خير وسيلة لجذب العاملين إلى صف برنامج الخوصصة، معنى ذلك أنه يمنح كل عامل عددا من الأسهم وليكن على سبيل المثال خمس مائة سهم بشروط تفصيلية، يتم بيع المائة سهم الأولى بالسعر العادي للسهم، والمائة سهم الثانية بـــ **75%** من قيمة السهم العادي، والمائة سهم الثالثة بـــ **50%** من قيمة السهم العادية، والمائة سهم الرابعة بـــ **25%** من قيمة السهم العادية، أما مائة السهم الأخيرة فتمنح مجاناً لمن اشترى الأربع مائة سهم الأولى، ومن خلال نظام الأسهم الممتازة تنشأ علاقة ولاء وتأييد من جانب العاملين للخوصصة.

– تبصير نواب الشعب بكل تفصيلات البرنامج الوطني للخوصصة والضرورات التي دفعت الدولة إلى تبني هذا البرنامج، والمزايا المختلفة التي تجنيها من وراء تطبيق هذا البرنامج في الأجلين المتوسط والطويل، وإقناعهم بالطبيعة الوقتية للصعوبات التي تواجهها الغالبية العظمى من الشعب نتيجة لتحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة في إطار برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي، ويتطلب الوصول إلى تأييد هؤلاء النواب أن تلتزم الحكومة بالصدق والأمانة في عرض الموضوعات، وأن تشركهم في كل الخطوات المتعلقة بالبرنامج، وأن تحاول الاستماع إلى وجهات النظر المختلفة، والتوفيق بينها، واختيار أكثر الحلول تمشيا مع آراء الاتجاهات البرلمانية المختلفة.

– الوصول إلى جمهور المستهلكين وطمأنتهم بقرب زوال الصعوبات والآثار الجانبية التي تمخضت عن التطبيق الشامل لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، كذلك على الحكومة أن تتبنى عدداً من المشاريع الاجتماعية مثل التأمين الصحي، والتأمين ضد البطالة وتبني برنامجاً وطني لمكافحة البطالة وتوسيع نشاط المؤسسات الصغيرة وتمليكها للشباب وتتطلب هذه النقطة الأخيرة القضاء على النظام البيروقراطي المعوق للمبادرات الطموحة حيث أن غالبية هذه الدول قد ابتليت بأنظمة ديكتاتورية وبيروقراطية، كون أن هذه الأنظمة تجرد العمال فيها من الولاء والوفاء وكافة الأحاسيس الوطنية، ومن هنا فإن اتخاذ الحلول الجدرية الكفيلة بمقاومة هذه المظاهر السلبية تولد نوعاً من الاطمئنان والطمأنينة لدى عامة الشعب.

[1] غرداين، عبدالواحد، المرجع السابق، ص. 08.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

خلاصة الفصل:

يعيش النظام المصرفي الجزائري مشاكل عديدة ومتعددة تظهر أثناء تقديم خدماته، بحيث تقف عائقا أمام تطوره، وحاجز في وجه الاستثمار، وتتعلق هذه المشاكل عادة بالكفاءة والسرعة في الأداء، لمواجهة المنافسة التي يفرضها الواقع الاقتصادي من خلال فتح المجال أمام البنوك الأجنبية والخاصة، وفي ظل هذه المتغيرات العالمية الجديدة وفي أعقاب الانفتاح الاقتصادي، وجدت البنوك الجزائرية نفسها في وضع بالغ الحساسية وأصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة التحديات.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الخاتمة العامة

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

يواجه الجهاز المصرفي الجزائري وبخاصة البنوك العمومية العديد من التحديات والمتغيرات العالمية التي تفرض نفسها على السوق العالمي والمحلي وفي مقدمتها العولمة المالية، وما نتج عنها من زيادة المخاطر المصرفية وتزايد حدوث الأزمات المالية، بحيث أصبح الانشغال الرئيسي للقائمين على الأنظمة المصرفية مواجهة تلك التحديات والتقليل من آثارها السلبية وتعظيم مكاسبها والمزايا التي تنتجها، وذلك بتبنى استراتيجيات لتكوين الكيانات المصرفية الكبيرة لمواجهة المنافسة في السوق المصرفية، كما تبرز أهمية مباشرة جهود خوصصة البنوك العمومية لإعادة هيكلة القطاع المصرفي ليكون قادرا على أداء دوره الرئيسي في حفز النمو، والعمل بنظام البنوك الشاملة، إضافة الى الاهتمام بإدارة المخاطر ونظم الإنذار المبكر للأزمات وإدخال أساليب الحوكمة، الأمر الذي يرفع من قوة ومتانة البنوك.

وعليه، فإن أي جهد للإصلاح والتطوير يجب أن يعمل على تحديث وعصرنة آليات تسيير البنوك الجزائرية، والاهتمام أكثر بتطوير الخدمات المصرفية والتوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي، والوصول إلى تقديم خدمات عالية الجودة وإشباع رغبات العملاء للمحافظة على الحصة السوقية وتدعيم القدرات التنافسية لمواجهة الضغوط الناتجة عن تحرير السوق المصرفية الجزائرية.

1. اختبار الفرضيات:

مما سبق، نستخلص النتائج الآتية:

- **الفرضية الأولى صحيحة:** حيث يعد الانفتاح المالي والمصرفي الذي يشهده عالمنا المعاصر، نتاجا لحركية العولمة المالية، التي غيرت طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولة.

- **الفرضية الثانية صحيحة:** تعد خوصصة البنوك العمومية ضرورة حتمية في مسار إصلاح وتطور النظم المصرفية المعاصرة وسعيها لمواجهة تحديات العولمة المالية، وهذا راجع إلى قدرة القطاع الخاص على تسيير المؤسسات الاقتصادية، باعتبار أن الخوصصة تهدف إلى خلق اقتصاد تنافسي عماده القطاع الخاص.

- **الفرضية الثالثة صحيحة:** حيث يواجه الجهاز المصرفي الجزائري تحديات كبيرة تمليها التطورات العالمية، ولهذا فهو مطالب بالمزيد من الإصلاحات لمواكبة هذه التطورات، فمن خلال استعراض تطور الجهاز المصرفي الجزائري وأهم الإصلاحات التي مر بها، اتضح لنا أنه لا يزال يعاني من اختلالات على مستويات عدة، مما يجعله عرضة للتأثيرات السلبية للتطورات الاقتصادية والمصرفية العالمية.

- **الفرضية الرابعة صحيحة:** تعد خوصصة البنوك العمومية في الجزائر حبرا على ورق، وذلك لوجود عدة عوائق حالت دون ذلك، حيث بقي الحديث عن خوصصة البنوك العمومية في الجزائر أمرا نظريا، ولم يتم بعد خوصصة أي بنك عمومي، فرغم المراحل المتقدمة التي وصلت إليها عملية خوصصة القرض الشعبي الجزائري إلا أنه تم تجميدها بسبب المتاعب المالية التي لحقت ببعض البنوك التي كانت تنوي المشاركة في مسار الخوصصة والتي تضررت من أزمة القروض الرهنية.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

2. النتائج المتحققة:

بغية استيفاء معالجة الإشكالية المطروحة بمختلف أبعادها يمكن عرض النتائج الموالية:

– نظرا للأهمية الكبرى التي يتمتع بها الجهاز المصرفي، فيجب تكييفه مع كل التغيرات والظروف، خاصة مع الدخول في اقتصاد السوق، والذي يستدعي رفع القيود الحكومية على رفع نشاطاته وتصرفاته؛

– من أهم أسباب التحول نحو خوصصة البنوك العمومية السياسات الاقتصادية الحديثة التي بدأت تنتشر وتتوسع بشكل كبير، خاصة ما تعلق منها بتحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية والتي كان الهدف منها هو تحسين جودة ونوعية الخدمات المقدمة للعملاء؛

– تؤدي خوصصة البنوك العمومية إلى توسيع قاعدة الملكية وزيادة المنافسة في السوق المصرفية، وتحسين الأداء الاقتصادي وتحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات البنكية، كما تؤدي إلى تطوير وظائف البنوك التقليدية، وزيادة قدرتها على تنويع مصادر التمويل والتنويع في مجال الإستثمار؛

– يساعد تطبيق الخوصصة مع بنوك أجنبية على الحصول على التقنية، وإيجاد مصادر خارجية للتمويل، وضمان التسويق الخارجي للبنوك؛

– تعتبر خوصصة القرض الشعبي الجزائري أول خطوة نحو خوصصة البنوك العمومية في الجزائر وهي خطوة مهمة وضرورية، لأنها تهدف إلى اصلاح المنظومة البنكية ومنحها أكبر قدر من الفاعلية، كما تؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار؛

– رغم اعتبار الخوصصة خيار واضحا في إطار إعادة الهيكلة الاقتصادية، وبالرغم من إنشاء وزارات ومجالس لهذا الغرض، فإن هناك معوقات تقف أمام تحقيق خوصصة البنوك العمومية في الجزائر.

3. التوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

– تعميق الإصلاحات المصرفية تماشيا مع التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية العالمية؛

– إعادة تنظيم الجهاز المصرفي الوطني، وذلك بتطهير البنوك العمومية وعصرنتها، مع توفير الظروف أمام المنافسة النزيهة عبر خوصصتها وفتح رأسمالها أمام المتعاملين الخواص وطنيين أو أجانب؛

– الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التأهيل والتدريب المستمر، مع ضرورة الاهتمام بالتسويق المصرفي وتطبيق مبادئه في البنوك الجزائرية؛

– إدخال مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تسيير البنوك الجزائرية وذلك وفق المعايير القياسية العالمية للجودة في قطاع الخدمات المصرفية؛

– تشجيع التعامل بوسائل الدفع الالكترونية كبطاقات السحب وبطاقات الائتمان، ومنح تحفيزات جبائية وشبه جبائية للتجار الذين يقبلون التعامل ببطاقات الائتمان.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

4. آفاق البحـــث:

بين الخوض في البحث بأن هناك جوانب هامة ودراسات نأمل أن تنال حقها من الدراسة والتحليل في المستقبل، وأهمها:

- دور البنوك الخاصة في مواجهة التحديات التي فرضتها تغيرات البيئة المصرفية الداخلية والخارجية؛
- تأثير خوصصة البنوك العمومية على الصعيد الاجتماعي؛
- رفع كفاءة البنوك العمومية وعلاقتها بالخوصصة؛
- تأثير الشراكة الأجنبية على نشاط البنوك المخوصصة؛
- خوصصة البنوك العمومية وزيادة قدرتها التنافسية؛
- الإصلاحات المصرفية في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

قائمة المراجع

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

I. الكتب باللغة العربية:

1- أبو الفتوح جمال وأبو الخير محمد، **أثر الخصخصة على العلاقات الناشئة عن عقد العمل** (مصر: دار الكتب القانونية، 2008م).

2- أبو صبحا سليمان وآخرون، **الخصخصة والآثار الاجتماعية والاقتصادية على إنسان الخليج** (الإمارات المتحدة: دار القراءة للجميع للنشر والتوزيع، 1996م).

3- أبو عامرية فالح، **الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية** (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008م).

4- بدوي سيد طه، **مقدمة في النقود والبنوك** (القاهرة: مصر، دار النهضة العربية، 2006م).

5- بدوي عبد الحافظ، **إدارة الأسواق والمؤسسات المالية** (القاهرة- مصر: دار الفكر العربي، 1999م).

6- البرعي عزت عبد الحميد، **الأبعاد القانونية والاقتصادية للخصخصة** (مصر: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2004م).

7- بن حبتور سالم عبد العزيز، **إدارة عمليات الخصخصة** (عمان: دار صفاء، 1997م).

8- بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006م).

9- توهامي إبراهيم، قيرة إسماعيل، دليمي عبد الحميد، **العولمة المالية والاقتصاد غير الرسمي** (الجزائر: مخبر الأسنان والمدينة جامعة منتوري، قسنطينة، 2004م).

10- حبش محمد حبش، **الخصخصة وأثرها على حقوق العاملين بالقطاع العام** (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011م).

11- حصاونة أحمد سليمان، **المصارف الإسلامية** (مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي، الأردن، 2008م).

12- حماد طارق عبد العال، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك** (مصر: الدار الجامعية الإسكندرية، 1999م).

13- الحناوي محمد الصالح، **الخصخصة المصرية** (مصر: الدار الجامعية، بدون تاريخ).

14- دزار محمد احمد، **محاضرات في النقود والبنوك** (مصر: مكتبة القاهرة الحديثة، 1974م).

15- رجب العشاوين شكري، **االخصخصة (مفاهيم، تجارب دولية وعربية)** (الإسكندرية: الدار الجامعية الإسكندرية، 2007م).

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

16- رمضان زياد سليم، **البنوك التجارية** (عمان الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 1996م).

17- رمضان زياد سليم، جودة محفوظ أحمد، **إدارة البنوك** (عمان، الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع والصناعة، 1996م).

18- شقير فائق، الأخرس عاطف، سالم عبد الرحمان، **محاسبة البنوك** (عمان: دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، 2000م)،

19- شهاب مجدي محمود، **اقتصاديات النقود والمال** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000م).

20- شهاب مجدي محمود، **النقود والبنوك والاقتصاد** (الرياض: دار المريخ للنشر، 1987م).

21- شيحة مصطفى رشدي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي** (مصر: الدار الجامعية، 1985م).

22- شيحة مصطفى رشدي، **النقود والمصارف والائتمان** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999م).

23- الطاهر عبد الله، موافق علي خليل، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية** (الأردن: مركز يزيد للنشر، 2006م).

24- الطاهر، لطرش. **تقنيات البنوك**، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004م).

25- عباس صلاح، **الخصخصة: المصطلح – التطبيق**- (مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2008م).

26- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك** (القاهرة: الدار الجامعية، 2002م-2003م).

27- عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة "عملياتها وإدارتها "** (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة، 2006م).

28- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية "منظماتها، شركاتها، تداعياتها"** (مصر: الدار الجامعية، 2006م).

29- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك** (الإسكندرية: مركز الأهرام للنشر، 2001م).

30- عوض الله زينب، الفولي أسامة محمد، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي** (منشورات الحلبي الحقوقية).

31- الفاعوري رفعت عبد الحليم، **تجارب عربية في الخصخصة** (مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004م).

32- قاسم منى، **الإصلاح الاقتصادي في مصر** (مصر: الدار المصرية اللبنانية، 1997م).

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

33- قريصة صبحي تادرس، العقاد مدحت محمد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية** (بيروت: دار النهضة العربية، 1983م).

34- القزويني شاكر، **محاضرات في اقتصاد البنوك** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008م).

35- القزويني شاكر، **محاضرات في اقتصاد البنوك** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989م).

36- القويز عبد الله إبراهيم، **التخصيص** (المملكة العربية السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 1999م).

37- لطرش الطاهر، **تقنيات البنوك** (الجزائر: بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، 2003م).

38- لعشب محفوظ، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008م).

39- ماهر أحمد، **اقتصاديات الإدارة** (مصر: الدار الجامعية، بدون تاريخ).

40- ماهر أحمد، **الإدارة: المبادئ والمهارات** (مصر: الدار الجامعية، 2004م).

41- ماهر أحمد، **دليل المدير في الخصخصة** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م).

42- مجيد ضياء، **الخصخصة والتصحيحات الهيكلية** (مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2008م).

43- محروس إسماعيل محمد، **قضايا اقتصادية معاصرة** (مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 1997م).

44- محسن أحمد الخضيري، **العولمة "مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة"** (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2000م) .

45- محمد، عبد القادر. عطية، عبد القادر وآخرون. **قضايا اقتصادية معاصرة** (مصر: جامعة الإسكندرية، 2004م-2005م).

46- محمد محمد إبراهيم، **الجات"الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات"** (مصر: الدار الجامعية، 2003م).

47- مدحت صادق، **أدوات وتقنيات مصرفية** (مصر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع 2001م).

48- معروف هوشيار، **دراسات في التنمية الاقتصادية** (عمان: دار صفاء، 2005م).

49- الموسوي ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000م).

50- الموسوي ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي** (الجزائر: دار الفكر، 1993م).

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

51- هندي منير إبراهيم، **الخصخصة: خلاصة التجارب العالمية** (مصر: منشأة المعارف، 2004م).

II. الكتب بالفرنسية:

1- Shigeru Mizuno, La maitrise pleine et entrée de la qualité. (paris: economica).

III. الجرائد الرسمية، المراسيم، القرارات والأوامر:

1- الجريدة الرسمية، رقم (40)، بتاريخ 16 ماي 1967م.

2- قانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض والصادر في 1990/04/14م، الجريدة الرسمية، العدد 16بتاريخ 1990/04/14م.

3- الأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 01 سبتمبر 2010م، المادتين رقم 06.02.

4- الأمر رقم 66-178 الصادر في 13 جوان 1966م المتعلق بإنشاء البنك الوطني الجزائري.

5- الأمر رقم 66-336 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966م المعدل والمتمم بالمر رقم 67-75 المؤرخ في 11 ماي 1967م والمتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري.

6- قانون 26/72 المؤرخ في 07 جويلية 1972م المتضمن تغيير تسمية الصندوق الجزائري للتنمية.

7- القانون رقم 165/63 الصادر في 07 ماي 1963م المتضمن انشاء الصندوق الجزائري للتنمية.

8- قانون رقم 85-85 الصادر في 30 أفريل 1985م يتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية وتحديد قانونه الأساسي.

9- المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982م المتضمن انشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

IV. المجلات:

1- عياش قويدر. إبراهيمي، عبد الله. "آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**. (العدد رقم 02، الشلف، 2000م).

2- مالكوم نايت، "الدول النامية والتي تمر بمرحلة انتقال تواجه العولمة المالية". **مجلة التمويل والتنمية**، (العدد رقم42، جوان1999م).

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

V. **المذكرات:**

1- بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006م.

2- بورمة هشام، **النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2008م.

3- بوريني آسيا، دنداني دنداني، **دور العولمة الإقتصادية والمالية في تطوير الخدمات المصرفية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أوكلي محند أولحاج –البويرة، 2014م–2015م.

4- جمعون نوال، **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر**– رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004م/2005م).

5- حبار عبد الرزاق، **النظام المصرفي الجزائري ومتطلبات لجنة بازل بين الواقع والتحديات**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف 2004م – 2005م.

6- حوحو سعاد، **خوصصة البنوك العمومية واندماجها وأثرها على الاقتصاد**– دراسة إستشرافية لحالة الجزائر– رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012م– 2013م.

7- دوفي قرمية، **آثار الخوصصة على الجهاز المصرفي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007م.

8- زميت محمد، **النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية**، مذكرة ماجستيير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2006م.

9- سدرة أنيسة، **حوكمة البنوك في ظل التطورات المالية العالمية حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2010م–2011م).

10- سلام عبد الرزاق، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011م– 2012م.

11- شامي رشيدة، **المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، فرع نقود ومالية، الجزائر، 2007م.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

12- عبو هودة، **آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر، "دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970م-2006م**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2007م-2008م.

13- العقون نادية، **العولمة الاقتصادية والأزمات المالية :الوقاية والعلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012م-2013م.

14- غرداين عبد الواحد، **خوصصة المؤسسة العمومية الجزائرية على ضوء التجارب الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة أحمد بن بلة – وهران ، 2012م/2013م.

15- قاسيمي آسيا، **أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في شعبة العلوم الإقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس، 2014م-2015م.

16- قطوش حميد، **تكييف البنوك التجارية مع اقتصاد السوق**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001م.

17- لعذور صورية، **أهمية التسويق المصرفي في تحسين العلاقة مع الزبون**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2008م.

18- مبارك بعلي حسني، **إمكانيات رفع كفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الإقتصادية والمصرفية المعاصرة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2012م.

19- محلوس زكية، **أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2009م.

20- مومن زهير، عاشوري نور الهدى، زيتوني نعمة، **خدمة بطاقة الائتمان وآلية تسويقها في المؤسسة المصرفية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، 2011م-2012م.

21- ناجي حليمة، **دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الإقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015م- 2016م.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

22- نزالي سامية، **التأهيل المصرفي للخوصصة** – دراسة حالة الجزائر– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005م، ص. ص. 112–113.

23- هبال عادل، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة**، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر2012م.

24- *Gazal Montassel EL Awasy AHMED, « **La Privatisation Du Secteur Bancair : Etude Cmoparative Entre L'Egypte Et La France** », Thése pour obtenir le grade de docteur de l'université de LILLE 2, discipline : sciences économiques ,Univérsité du droit et de la santé de lille 2, 2007*

VI. <u>الملتقيات:</u>

1- إدريس رشيد، "**متطلبات إصلاح النظام المصرفي في الجزائر لإرساء دعائم الحكم الراشد**". مداخلة مقدمة بأعمال الملتقى الدولي الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية. (جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، ديسمبر 2006م).

2- بن ساحة علي، بوعبدلي أحلام، "**نحو تأهيل النظام المصرفي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي**". مداخلة مقدمة بأعمال الملتقى الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة. (المركز الجامعي – غرداية).

3- بن علي بلعزوز، عاشور كتوش، "**دراسة لتقييم إنعكاس الإصلاحات الإقتصادية على السيايات النقدية**"، مداخلة مقدمة بأعمال الملتقى الدولي حول السياسات الإقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، (جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، يومي 29،30 أكتوبر 2004م).

4- تمجغدين نور الدين. عرابة، الحاج. "**تحديث القطاع المصرفي في الجزائر الاستراتيجية والسياسة المصرفية**". مداخلة مقدمة بأعمال الملتقى الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري. (جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2012م).

5- الطاهر هارون، العقون نادية، "**الجهاز المصرفي ومتطلبات العولمة المالية**". مداخلة مقدمة بأعمال الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة – منافسة، مخاطر وتقنيات– (جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل، 2005م).

6- فهد خلف البادي، "**آثار انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي السعودي اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية**". مداخلة مقدمة بأعمال الملتقى الدولي حول الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية. (المملكة العربية السعودية 02 – 04 يونيو 2007م).

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

7- مرابط ساعد، بلميهوب أسماء، "**العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية**". مداخلة مقدمة بأعمال الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وآثارها على الاقتصاديات والمؤسسات. (جامعة محمد خيضر – بسكرة، 22/21 نوفمبر 2006م).

8- غرداين عبد الواحد، "**شروط نجاح الخوصصة** في الجزائر". مداخلة مقدمة بأعمال الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري للألفية الثالثة. (جامعة أحمد بن بلة – وهران، 2013م).

VII. المواقع الالكترونية:

1- *www.bank of algeria.dz.consulté le 20/03/2017.*
2- *www.bank of algeria.dz.consulté le 20/03/2017.*
3- *www.alexbank.com, consulté le 22/04/2017.*
4- *www.alexbank.com, consulté le 22/04/2017.*
5- *www.sis.gov/eg/ar/LastPage.aspx?Category_ID=420, consulté le23/04/2017.*
6- *www.knol.google.com consulté le 25/04/2017.*

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الخوصصة وإصلاح النظام المصرفي، كما تعتبر الخوصصة من أبرز المتغيرات العالمية التي شهدتها الساحة المصرفية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن عملية الخوصصة حققت العديد من الآثار الايجابية للبنوك كزيادة منافستها، تخفيض تكاليف العمل المصرفي، مواكبة التطورات التكنولوجية، التحديث في مجال التسويق البنكي، تحسين الجودة في الخدمات المصرفية المقدمة، تحسين وضعية البنوك وجعلها مواكبة للمعايير الدولية، ومع ذلك فإن قرار خوصصة البنوك العمومية يعتبر صعبا جدا، خاصة المخاوف حول فشل برامج الخوصصة من خلال عدم تحقيق الأهداف المرجوة والمنتظمة من تطبيق الخوصصة على البنوك.

أما عن الجزائر، فإن أول تجربة في خوصصة البنوك العمومية فكانت للقرض الشعبي الجزائري، غير أن مسار خوصصة البنك تعثر لعدة أسباب كان آخرها الأزمة المالية العالمية، رغم التطور في برنامج الخوصصة.

Abstract

This study aims to highlight the relationship between privatization and reform of the banking system. Privatization is one of the most important global developments in the banking area.

This study has led to a number of results, the most important of which is that the process of privatization has achieved many positive effects of banks such as increasing competition, reducing the costs of banking, keeping abreast of technological developments, modernization in the field of bank marketing, improving the quality of banking services provided, improving the status of banks and making them comply with international standards. However, the decision to privatize public banks is very difficult, especially concerns about the failure of privatization programs by not achieving the desired and regular objectives of applying privatization to banks.

In Algeria, the first experience of privatization of public bank algerian popular credit (CPA) is that the process of the privatization was blocked because of many reasons, most recently the global financial crises, despite the development in the program of privatization.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)